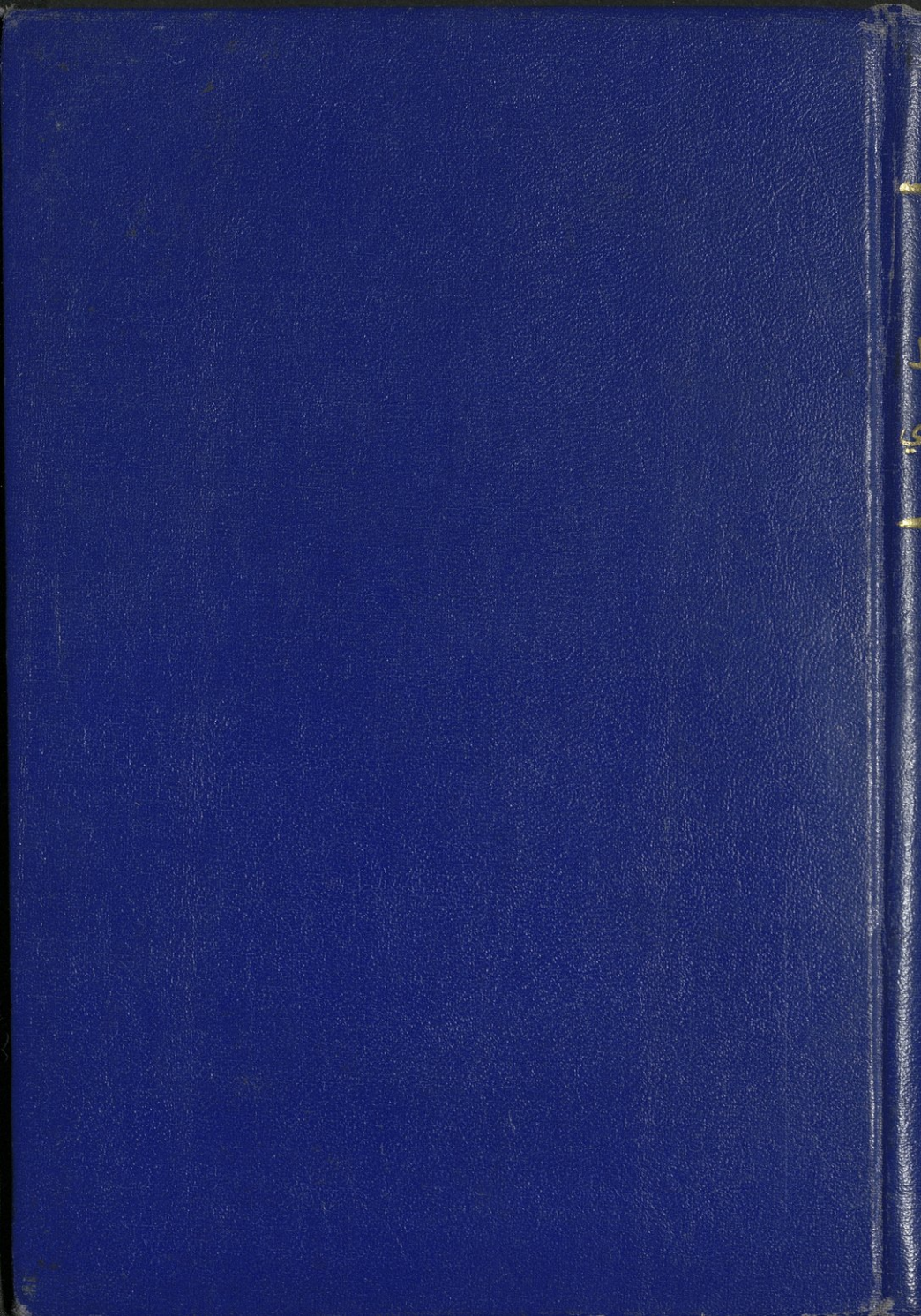
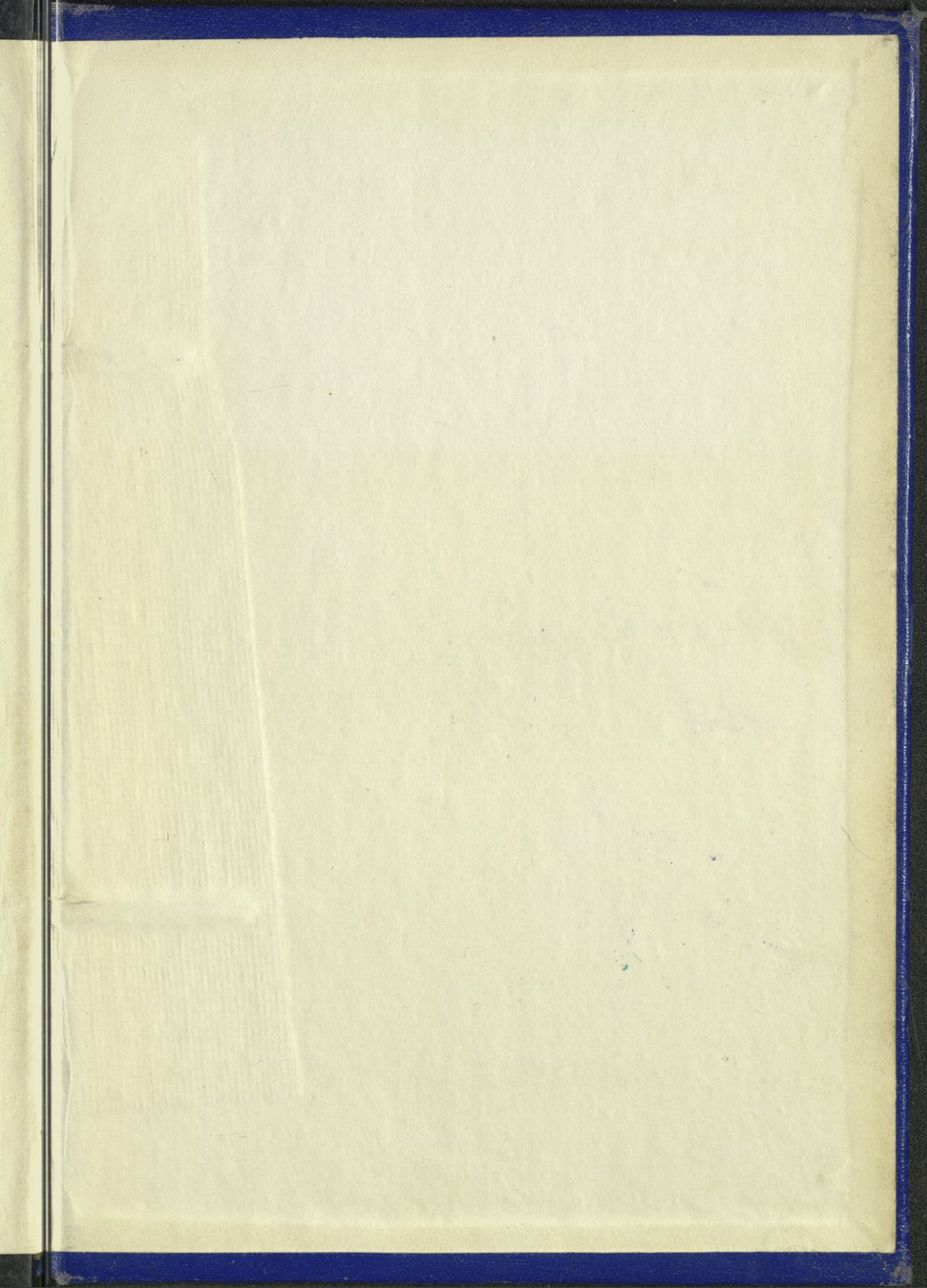






338.91:L67A

لويس ٦ وليم ارثر

338.91
L67A

~~907-57~~

~~AUG 12 1965~~

~~DEC 31~~

~~195-1-1972~~

J. Lib.

26 Aug 65

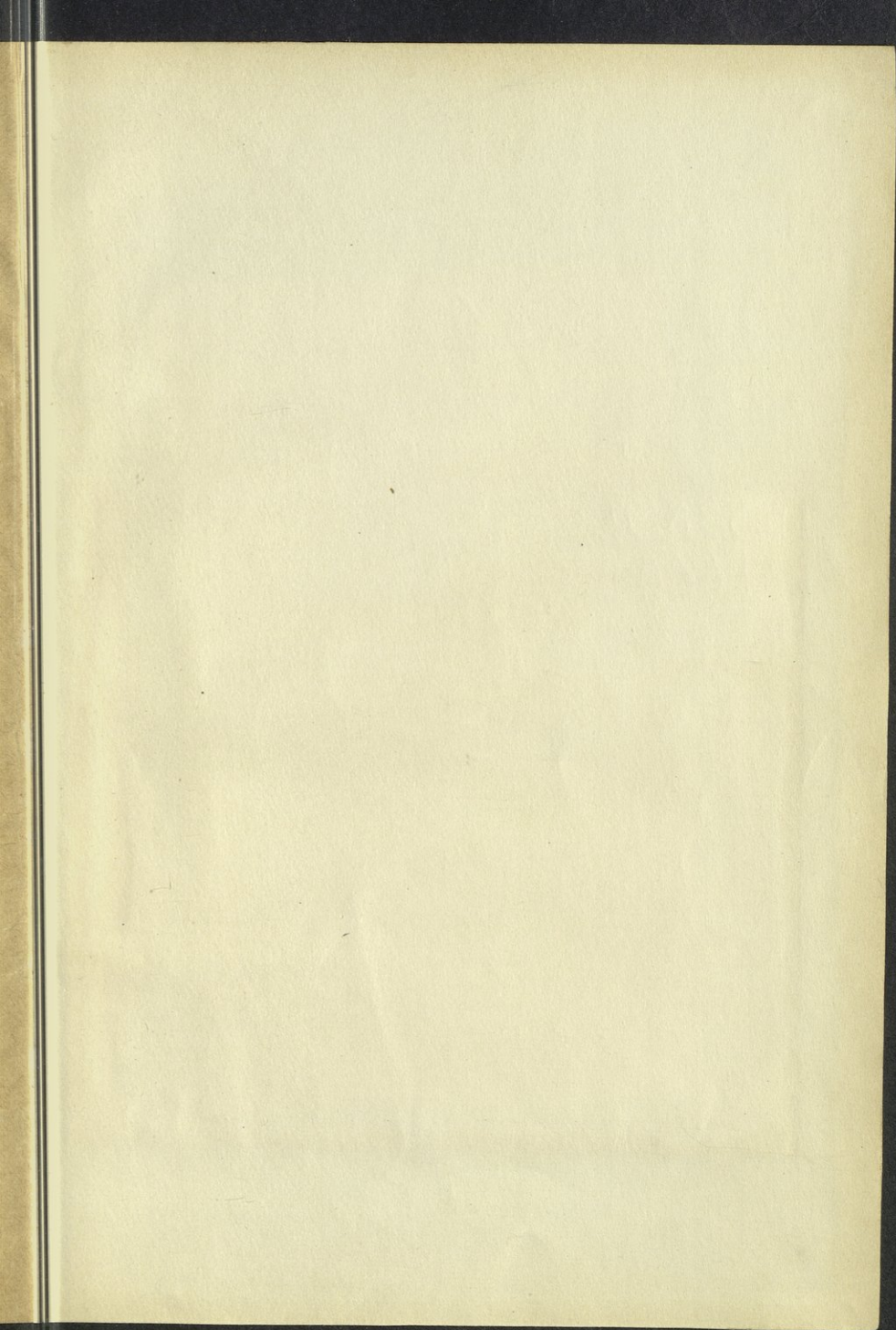
~~18 JAN 1936~~

~~1- JUN 1970~~

J. Lib.

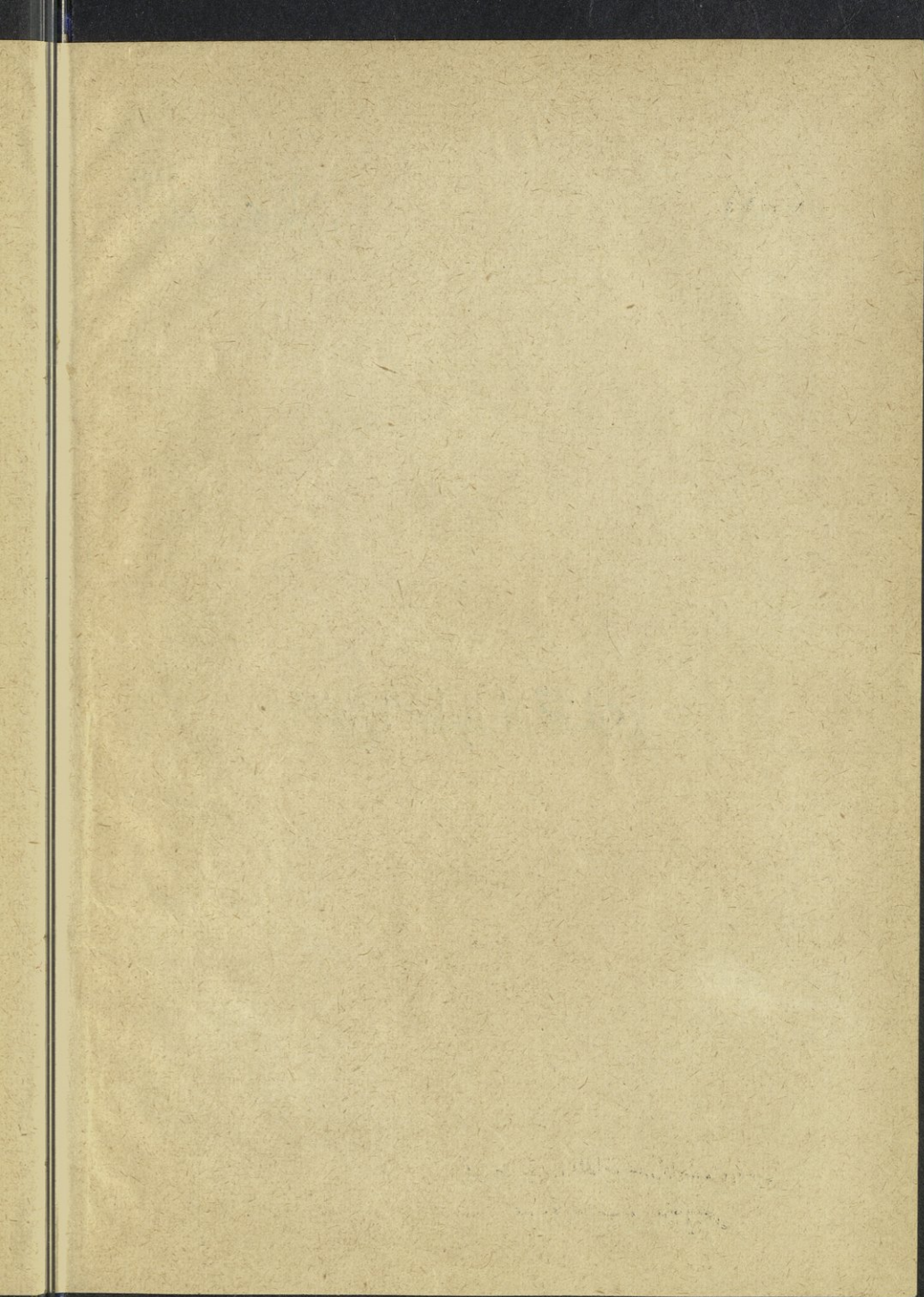
~~1 MAY 1936~~

تجليد صالح الدقر
٧٢٩٧٧ تلفون



أصول التخطيط الاقتصادى

بإشراف الإدارة العامة للعلاقات الثقافية
بوزارة التربية والتعليم بمصر



338.91
L67pA

(١٨٨)

الألف كتاب

اصول التخطيط الاقتصادي

تأليف

وليم آرثر لويس

ترجمة

الأستاذ مجدي القماش

القاحص

الدكتور عبد الزاز حسن

مراجعة

الدكتور أحمد علي عبد الرحمن

مليتم الطبع والنشر

مكتبة نهضة مصر ومطبعها

الفيالة - مصر

هذه ترجمه لكتاب : —

THE PRINCIPLES
OF
ECONOMIC PLANNING

تأليف

WILLIAM ARTHUR LEUIS

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

التخطيط بمعنى الاشراف على عوامل الانتاج وتوجيهها لتحقيق أهداف معينة نظام جديد على العالم ، دفع إلى التفكير والعمل على الأخذ به ما انتهت إليه الحرية الاقتصادية من أزمات دورية طاحنة ، وما أثارته من مشا كل سياسية واجتماعية .

وكان الغالبية من رجال الاقتصاد والسياسة في العالم حتى الأزمة العالمية ١٩٣٠ - ١٩٣٥ يعتقدون أن تتابع دورات الرخاء والكساد حالة طبيعية ليس في مقدور أحد التحكم فيها سيما وأن دور الدولة لم يكن ليزيد عندهم عن حفظ الأمن ومنع انتشار الأوبئة وإعطاء الأفراد القدر الضروري من الثقافة ، وإقامة المشروعات العامة التي لا يسهل على الأفراد القيام بها ، ولم يكن من رأيهم أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، أو تعمل بشكل أو بآخر على تغيير المراكز المادية للأفراد .

وكان للأزمة الطاحنة أثرها في إدراك الكثيرين لخطورة اطلاق الحرية الاقتصادية للأفراد في توجيه الإنتاج ، بل وفي الاستهلاك .

وقد قدر عدد العمال المتعطلين في أوائل سنة ١٩٣٢ في أوروبا وأمريكا بحوالى ٢٥ مليون منهم ٨ إلى ١٢ مليون بالولايات المتحدة و ٦ مليون في ألمانيا ومن ٤ إلى ٥ مليون في فرنسا ، ٣ مليون في بريطانيا ، وأكثر من مليون في إيطاليا .

واقترحت الكثير من الحلول وقتذاك للخروج من تلك الأزمة التى كادت تزعزع كيان الكثير من البلاد الصناعية المتقدمة وتبلورت هذه الحلول فيما سمي بنظرية كينز في سنة ١٩٣٦ التى تقوم على تدخل الدولة بشكل عملى لدفع مجلة الانتاج على الدوران وكان هذا الخروج عن الأوضاع التقليدية ما دعا البعض إلى اعتبار تلك النظرية « ثورة » .

وفي الوقت الذى كان العالم يشكو فيه من حدة الأزمة ، كانت هناك تجربة في الاتحاد السوفيتى قائمة على أساس التخطيط الكامل للاقتصاد القومى ، وتبين قبيل الحرب العالمية الثانية أن هذه البلاد قد نجحت عن طريق نظامها الخاص ، ليس بتجنب الأزمة فقط وإنما برفع مستوى الانتاج إلى درجة لم تعرفها من قبل .

وكان لهذه التجربة أثرها فى المناذاة بالتخطيط كوسيلة لحل مشا كل البطالة والأزمات فى البلاد المتقدمة ، والتغلب على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة فى البلاد المتخلفة .

وعملت حكومة العمال فى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية على

تطبيق مبدأ التخطيط والتوجيه ، ولكن بالقدر الذى سمحت به
الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة .

ومهما اختلفت الآراء فى قيمة التجربة العمالية ، إلا أنه من
الواضح أنها قد نجحت إلى حد كبير فى تقريب الفوارق بين الطبقات
وخلق نوع من التوازن فى المجتمع كان يفتقر إليه .

ويحاول المؤلف فى كتابه أن يضع مبادئ عامة للتخطيط مستنداً
فى ذلك إلى التجربة البريطانية والظروف التى أحاطت بها . ولا شك
أننا نفيد كثيراً باستجلاء الكثير من المسائل التى تحيط بالتخطيط فى
ظل الأوضاع القائمة . ولكن من المهم أن نذكر أن ظروفنا تختلف
فى الدرجة عما هى فى بريطانيا ، وأن تدخل الدولة يعكس أثراً قد
يكون متبايناً على الأفراد فى البلدين .

والمؤلف وليم آرثر لويس أستاذ الاقتصاد بجامعة مانشستر منذ
سنة ١٩٤٨ كان يقوم بالتدريس بجامعة لندن وهو منتدب حالياً
كمستشار اقتصادى لغاتة ، وهو ليس غريباً على مصر ، فقد قدم إليها
سنة ١٩٥٣ بناء على دعوة من البنك الأهلى المصرى لإلقاء ثلاث
محاضرات فى سلسلة المحاضرات التذكارية التى ينظمها سنوياً عالج فيها
مشاكل التصنيع فى البلاد المتخلفة اقتصادياً .

ويمتاز الأستاذ لويس بدقة تحليله واتخاذ رأيا في معالجة المشاكل
لاهو إلى اليمين ولا إلى اليسار ، وهو ما قد يتضح من تصفح هذا
الكتاب . وقد ولد في سنة ١٩١٥ في سانت لوشيا في ناتال وتلقى دراسته
الاقتصادية في لندن ومنشستر وكولومبيا .

دكتور عبد الرزاق حسن

مقدمة الطبعة الثالثة

نشر هذا الكتاب أصلاً بدون مقدمة والسبب في ذلك يرجع إلى أنه لم يكن يقصد من مادته عندما حررته أن تكون كتاباً. لقد كتبتُه عندما طلبت مني جمعية «الفايين»^(١) بحثاً في المشاكل الاقتصادية القائمة. ولسوء الحظ كانت هذه المشاكل عديدة لدرجة أن البحث طال حتى وصل إلى ١٢٠ صفحة بدلاً من الحجم العادي لنشرات تلك الجمعية وهو ثلاثون صفحة وهكذا أصبح كتاباً.

ولم أذكر هذه الحقائق لمجرد تبرير عدم وجود مقدمة، في الطبعة الأولى ولكن لأفسر بعض المظاهر الغريبة في هذا الكتاب. فهو دراسة أكاديمية للقواعد النظرية كما قد يبدو من عنوانه. كما أنه لا يغطي ميدان التخطيط بأكمله، إذ أنه يركز عنايته في بعض الموضوعات الرئيسية التي حدث أن كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة لبريطانيا العظمى في صيف عام ١٩٤٨ أثناء كتابته. وربما أكون قد أخطأت في اختيار عنوان الكتاب إذ كان يجب أن يسمى «دراسة مختصرة لبعض الموضوعات الجارية في التخطيط»، إلا أن الوقت قد فات الآن لتغيير العنوان.

(١) جمعية الفايين جمعية تنادي بالمبادئ الاشتراكية في بريطانيا، ويرتكز عليها حزب العمال البريطاني في فلسفته (المراجع).

لقد لاقى هذا الكتاب إقبالا حسنا والسبب في ذلك يرجع إلى حد ما إلى أنه يعالج مشا كل الساعة إلا أنه لم يحظ بالقبول التام من أصدقائي « فالخططون » منهم يشكون من أنى وضعت كتاباً ضد التخطيط ، بينما أولئك الذين يعترضون على التخطيط يشكون من اعتزازی الزائد بالتدخل الحكومى . ولما كان الكتاب لا يعتبر مع التخطيط أو ضده ، فإن هذا يبين مدى إخفاقى فى جعل أهدافه واضحة جلية ، ولذلك فإنى أتتهز فرصة إعادة طبعه لأقول كلمة فى هذا الموضوع .

إن كلمة التخطيط تستخدم فى الكتابات الجارية فى كثير من المعانى المختلفة وعلى الأقل يمكن تمييز ستة معان مختلفة لها .

أولاً : فنجدها تستخدم كثيراً للتشير فقط إلى تحديد المناطق الجغرافية للصانع والمباني السكنية ودور السينما وما شابهها . وهذا ما يسمى فى بعض الأحيان « تخطيط المدن والريف » وأحياناً أخرى يطلق عليه فقط اسم « التخطيط » .

ثانياً : أصدرت دول عديدة وثائق لإقامة برامج للإنفاق العام تمتد لفترة سنتين أو أربعة أو خمسة أو حتى عشرة سنوات . وفى هذا الاستعمال يعنى « التخطيط » فقط المشروعات التى ستنفق فيها الحكومة النقود فى المستقبل إذا ما توفرت لديها تلك النقود .

ثالثاً : فى جزء صغير متخصص للغاية فى مراجع النظرية الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد المخطط ذلك الذى تستخدم فيه كل وحدة إنتاجية (أو مؤسسة) الموارد البشرية والمواد والمعدات التى تخصص لها فقط ، بشكل حصص ، وتضع منتجها كله تحت تصرف الأشخاص أو المؤسسات التى حددتها لها الادارة المركزية . وهكذا يكون للمدير فرصة صغيرة أو منعومة الاختيار — سواء فى عمليات الشراء أو البيع نظراً لأنه يجب أن يعمل طبقاً لخطة ترسمها له الحكومة المركزية . ومثل هذا الاقتصاد ، حتى فى أعنف أشكاله لا يحتاج إلى استخدام النقود .

رابعاً : وفى الطرف الأقصى الآخر ، يعنى التخطيط أحياناً تحديد الحكومة لأهداف إنتاجية سواء أكانت تلك الأهداف من أجل المشروعات الخاصة أو العامة ، وهذا النوع هو الذى تمارسه معظم الحكومات ولا يكون التخطيط فى هذا المعنى إلا إذا كانت المشروعات متنوعة أو كانت تشمل صناعة أو صناعتين أو تحقق خدمات لها أهمية خاصة فى نظر الدولة ، ذلك أنه إذا ما بدأت الحكومة بوضع أهداف لسلسلة واسعة من المشروعات فسرعان ما تنشأ مشكلة التوافق وتجد نفسها منساقه إلى تحليل الاقتصاد القومى كله وأخذ جميع الآثار التى تحدث له فى الاعتبار والتى تنشأ عن أى تدخل أكثر قد ترغب الحكومة فى مباشرته .

خامساً : وبذلك ينشأ النوع الخامس من التخطيط . وفيه توضع

الأهداف من أجل الاقتصاد القومى بأمله كوحدة ، ويكون المقصود من وراء ذلك هو تخصيص العمل والنقد الأجنبى والمواد الخام والموارد الأخرى لمختلف فروع الاقتصاد القومى ، أما النتيجة على الورق فتبدو سلسلة متشابكة من الجداول الاحصائية .

وأخيراً — تستخدم كلمة « التخطيط ، أحياناً لوصف الوسائل التى تستخدمها الحكومة كمحاولة لأن تفرض على المشروعات الخاصة أهدافاً حققت من قبل .

ومن الواضح إنه إذا استخدم شخص كلمة لها مثل هذه المعانى المختلفة دون أن يشير فى البداية إلى المعنى الذى سيستخدمها فيه لنشأ عن ذلك لبس لدى القارىء .

فهذا الكتاب غير مختص بالإجراءات التى شرحناها فى القسمين الأول والثانى فيما تقدم .

أما النوع الثالث من التخطيط فهو كابوس جماعى لا تمارسه فى الحقيقة حتى الدول الجماعية المتطرفة . وقد أشرنا إلى ذلك فى الفصل الأول فقط .

أما هذا الكتاب فيدور حول الأنواع الثلاثة الأخرى وإن كان يعنى بها بدرجات متفاوتة ولو أن الإهتمام ينصرف خاصة إلى النوع السادس ، فإذا افترضنا أن الحكومة تعلم النتائج الاقتصادية التى ترغب فى تحقيقها فكيف تقوم بإغراء المشروعات الخاصة أو إجبارها على السير فى الطريق الذى رسمته لها ؟

إن هذا افتراض بالغ الضخامة . وسنقرأ في الفصل الأخير من هذا الكتاب مناقشة موجزة للموضوع الذى يطلق عليه « التخطيط » وأعنى السكيفية التى تحاول بها الحكومة إيجاد شىء من النظام والتناسق فى أهدافها عن طريق عدد من الميزانيات المتشابهة المتداخلة . لكن هذا يترك السؤال الكبير الآتى دون جواب :

كيف يتسنى للحكومة أن تعرف النتائج الاقتصادية التى ينبغى لها أن تعتمد إلى تحقيقها ؟

إن هذا السؤال يناقش باختصار فى الفصل الأول ، كما يناقش فى الفصول التى تليه ، وذلك عن طريق تبيان الإضرار التى تحدث إذا تركت الحكومة النظام الاقتصادى حراً يدير نفسه بنفسه . وإن كثيراً من الناس ليؤمنون بأن محاولات الحكومة لتحسين نتائج النظام الاقتصادى إنما تؤدي إلى إفساد ما هو طيب ، بل وإلى جعل السىء أبلغ سوءاً . ولم ينل هذا السؤال فى الكتاب العناية التى هو جدير بها ، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى أنه ما دام معظم السياسيين البريطانيين متفقين على أن الحكومة يجب عليها محاولة علاج النقص فى سير الاقتصاد القومى ، وما دام معظم الاقتصاديين البريطانيين متفقين على ما هية هذه العيوب ، فإن المناقشة التفصيلية لهذه المسائل لم يكن لها ضرورة فى مثل هذا البحث المختصر الذى كتب للقراء البريطانيين فى صيف عام ١٩٤٨ .

فقد كانت المشكلة الهامة فى ذلك الصيف ، والموضوع الرئيسى

الذى عنى هذا الكتاب بمعالجته هو : إذا افترضنا أن الحكومة قد حددت أهدافها فكيف يمكنها أن تعمل على توجيه المشروعات الخاصة على نحو يتلائم مع هذه الأهداف ؟

ويقصد بالمخططون فى هذا الكتاب أولئك الذين يريدون أن يبدأوا بإحاطة الناس بنطاق من التراخيص والخصص والنظم الأخرى التى تحدد لهم أين يعملون وماذا يصنعون ، وماذا ومن أين يشترون ولمن يبيعون وأما معارضوا التخطيط فهم أولئك الذين يفضلون ترغيب الأفراد والمؤسسات فى التعاون عن طريق جعل قيامهم بما تريده الحكومة أكثر ربحاً لهم من قيامهم بأى عمل آخر .

والكتاب يتخذ موقفاً محايداً بين الجانبين . فهو يبدأ بإيثار التخطيط عن طريق الترغيب كلما أمكن ذلك ولكنه يبين أيضاً أن هذا الأسلوب لا يفي بالغرض إلا حيث تكفى قابلية الموارد للتنقل لتحقيق النتائج المرجوة عن طريق الترغيب فى فترة كافية من الوقت ، أما حيث لا تكفى القابلية للتنقل فإن الكتاب يؤيد سياسة التراخيص وغيرها من صور التوجيه . على أن كراهيته للتوجيه تنهى به إلى أن من أهم واجبات الحكومة لإحداث زيادة كبرى فى قابلية الموارد للتنقل ، ولهذا السبب نجد أن معالجة القابلية للتنقل تحتل الفصل الرئيسى من هذا الكتاب .

إن مصير كل مؤلف أن يشكو من الإطراء أو اللوم اللذين يوجهان

إلى كتابه لأسباب لامبرر لها، ولم أفلت شخصيا من هذا المصير . فلست من أنصار التخطيط ولا من مناهضيه بالمعنى المقصود في هذه المساجلة، فأنا من أنصار التخطيط ومن مناهضيه حسبما تتطلب ظروف المشكلة. والهدف الرئيسى لهذا الكتاب هو تحليل الظروف التى ترجع أحد المسلكين على الآخر .

وإذا تخففت من هذه الشكوى بالتنفيس عنها ، أنتقل إلى شكوى أخرى كتب على كل مؤلف فى الاقتصاد السياسى أن يعانها ، وهذه الشكوى — كما يستطيع القارئ أن يتحدث — هى شكوى المؤلف من أن الحكومة القائمة لم تتبع نصيحته !! أو بعبارة أخرى أن المؤلف يتساءل وهو يكتب فى صيف عام ١٩٥١ عن مشا كل التخطيط الكبرى فى رأيه التى لم تزل بغير حل ؟

وإن معالجة هذا القسم لهى مع الأسف — من أسهل الأمور، فما على الكاتب إلا أن يعيد طبع « العرض » الذى ظهر فى الصفحات الثلاث الأخيرة من الفصل الأخير ، والذى أثار نفس المشكلة فيما يتعلق بسنة ١٩٤٨ . فهذا العرض يوضح ثلاثة أخطاء رئيسية فضلا عن بعض الأخطاء الأخرى التى تقل عنها فى الأهمية . وقد ظلت جميعها قائمة عدا خطأ واحد عظيم الأهمية .

فقد كان أحد هذه الأخطاء الثلاثة الرئيسية إتباع سياسة تضخمية ولا زال هناك بعض التضخم فى الاقتصاد البريطانى أما مقداره فمسألة

تختلف فيها وجهات النظر . ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر محاولات الحكومة الجريئة في السنوات الثلاث الماضية لانهاء التضخم ، وكما لا يمكن أن ننكر أنها حققت في ذلك نجاحاً يفوق ماحققته الحكومات في سائر أنحاء العالم .

وكان أحد الأخطاء الكبرى الأخرى ، الافتقار إلى أية سياسة سديدة تؤدي إلى توزيع معقول للعمال بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى . ومع أن الحالة أقل سوءاً مما كانت عليه في عام ١٩٤٨ إلا أنها مع ذلك سيئة جداً . وقد ترتب على ذلك أننا لم نزل عاجزين عن إنتاج كل الصادرات التي تريد البلاد الأخرى شراءها منا ، ولذلك لم يزل لدينا قصور في الواردات ومنها بعض المواد الغذائية الهامة ، كما أننا لازلنا نراكم قروضنا الخارجية حتى شمل ذلك بعض الديون المؤسفة المستحقة لبعض المستعمرات البريطانية البالغة الفقر والتي كان عليها أن تأخذ « أرصدة استرلينية » بدلا من السلع نظير جزء مما ترسله إلينا . وكان من جراء ذلك أيضا أن واجهنا أزمة حادة أخرى في الوقود في شتاء ١٩٥١/٥٠ ، وليست لدينا أية خطط لمنع تكرار أزمات أشد قسوة في فصول الشتاء القادمة . إن القابلية للتنقل هي مفتاح التخطيط الاقتصادى . ولكن ما أكثر ما كتب عن نظام البطاقات والرقابة على الأسعار ، والأنصبة العادلة ، وأمثالها وما أندر ما أشير إلى مشكلة القابلية للتنقل « تلك المشكلة الرئيسية التي لم يكديتناوها أحد بالعلاج »

ويشير «العرض» إلى أن العيب الثاني كان في سياسة التجارة الخارجية حيث حاولنا تثبيت كل من القيمة الداخلية والخارجية للجنيه في الوقت نفسه ، مما ترتب عليه نتائج ضارة بشروط التجارة . « وهذا يصدق تماما على ١٩٥١ كما كان يصدق على عام ١٩٤٨ » .

ويشير الفصل الخامس من الكتاب إلى أنه إذا أردنا تثبيت مستوى الأسعار الداخلي ، كان علينا أن نثبت قيمة الجنيه مقدرة بالدولارات ، رافعين من قيمته في أوقات الرخاء والعكس في حالة الكساد . لقد خفضت قيمة الجنيه خلال أزمة ١٩٤٩ ، وكان ذلك من العوامل التي أدت إلى اختفاء الاختلال في ميزان المدفوعات سنة ١٩٥٠ لأول مرة منذ عشرين سنة . إلا أننا أخفقنا في أوقات الرخاء التي تلت ذلك في رفع قيمة الجنيه . لقد ارتفعت أسعار الواردات ارتفاعا حاداً لم يقابله سوى ارتفاع بسيط في أسعار الصادرات . وبالنسبة لعام ١٩٥١ يواجهنا مرة أخرى اختلال في ميزان المدفوعات في غير صالحنا يقدر بعدة مئات الملايين من الجنيهات .

كما نواجه أيضاً نتائج أخرى أشرنا إليها في نهاية الفصل الثالث . فإذا نحن ثبتنا القيمة الخارجية للجنيه ، ارتفعت تكاليف معيشتنا في أوقات الرخاء ، وفشلت حتماً أية محاولة للتحكم في حركة الأجور

فى مواجهة الأسعار المرتفعة . ونحن الآن فى صيف عام ١٩٥١ نجد أن الأجور والأسعار تسير فى دورة حلزونية ، ونجد أن سياسة الأجور التى نجحت نجاحا رائعا فى ٤٨ - ١٩٥٠ لم تعد مقبولة وأن فرص الاتفاق على سياسة طويلة الأمد لتقرير الأجور قد أصبحت الآن أقل مما كانت عليه فى أى وقت مضى .

وقد يكون من الأفضل تثبيت القيمة الخارجية للجنيه ، وإيجاد وسائل أخرى لتثبيت نفقات المعيشة ، وتنويع أسعار صادراتنا تبعا لحالة السوق الدولية . والكتاب يناقش هذه الحلول ، أما السياسة التى نتبعها الآن فهى سياسة غير صحيحة .

وأخيرا يشير « العرض » إلى أن هناك أخطاء كثيرة أخرى فى هذا ، مثل البطء فى اتخاذ الاجراءات لزيادة إنتاجية المشروعات الخاصة ، والاختفاق فى إصلاح ضريبة الدخل ، وفرض ضريبة على رأس المال ، وسن تشريعات نافعة لمراقبة الاحتكار ، وعدم وجود ضمانات كافية لحماية المصالح العامة فى الصناعات المؤتممة . ألا أن كل هذه المسائل تعتبر فى الوقت الحالى ضئيلة الشأن إذا قورنت بالأخطاء الثلاثة الرئيسية ، « وبالرغم من ذلك فلم يصحح أى واحد منها » . ومن جهة أخرى فقد صارت هذه الأخطاء تقريبا معروفة للرأى العام بل أصبحت موضعاً للجدل والمناقشة فى كافة الدوائر السياسية .

وقد أعيد هنا طبع النص الأصلي للكتاب دون تعديل أما إذا
استمرت الحاجة إلى هذا الكتاب في المستقبل فقد يتطلب الأمر
إدخال بعض التعديلات الجوهرية إلا أن الوقت لم يحن لذلك بعد .

و.أ.ل

مانشستر

يوليو سنة ١٩٥١

الفصل الأول

أهداف التخطيط

ليس الخلاف بين التخطيط والحرية خلافا حول تفضيل النظام أو الفوضى في الحياة الاقتصادية — ولذلك نجد أن جميع المفكرين السياسيين الجادين وينحون نحوهم في هذا فلاسفة الحرية الاقتصادية أنفسهم، بيد أن، حينما يتناولون هذا الموضوع، بالقول بأنه لا بد من وجود رقابة على الإنتاج والتوزيع بقصد توجيههما نحو خدمة أهداف اجتماعية .

وتتلخص المسألة التي علينا أن نبحثها الآن في : ما هو ذلك القدر من تلك الرقابة الذي يلزم أن يكون مستترا، وما هو القدر الذي يجب أن يكون ظاهراً ؟ . فالرقابة المستترة التي يجنّدها زعماء الحرية الاقتصادية هي تلك التي يفرضها السوق، بينما الرقابة الظاهرة التي يفضلها أنصار التخطيط هي التي يقوم الدولة بتنظيمها .

وليست الرقابة التي يفرضها السوق أقل قوة من الأخرى لمجرد كونها مستترة، ففي اقتصاد حر حيث يتحكم الطلب في الإنتاج ولا يستطيع الرأسماليون إنتاج ما يشاؤون، لأن مصلحتهم الذاتية تدفعهم إلى إنتاج ما يمكنهم بيعه، ويتحدد هذا عن طريق ما يطلبه

الأفراد ومقدار ما يطلبونه . وهكذا يتحول الإنتاج الذى يستهدف الربح بأيد خفية ^(١) إلى إنتاج بقصد الاستعمال .

ويحكم التوزيع نفس العوامل أيضاً . فالمنتجون لا يستطيعون تقاضى ما يروق لهم من المستهلكين والسبب فى ذلك هو أن قوى المنافسة تدفع الأسعار دائماً إلى مستوى التكاليف ، كما أنها تحث الرأسمالين دائماً على تحسين مستوى كفايتهم الإنتاجية . وعلى ذلك فإن السوق الحرة أداة قوية للرقابة الاجتماعية التى توجه الإنتاج نحو خدمة الطلب والتى تحافظ على التقدم وتمحو المكاسب الزائدة .

ولا يمكن أن نحكم لرقابة الدولة ضد الرقابة الخفية بشكل حاسم منذ المبدأ . فمن الواضح أن اليد الخفية موجودة وتأثيرها ذو فائدة . وبالمثل لا يمكن أن نبدأ كما يفترض البعض بالهجوم على عامل المصلحة الذاتية الذى هو القوة الدافعة لاقتصاديات السوق . فكل نظام اقتصادى يخدم الإنسان العادى يجب أن يتوفر فيه دافع المصلحة الذاتية ، وهذا لا يجعل النظام الاقتصادى غير اجتماعى . فهدف مثل

(١) اليد الخفية هى التسمية التى أطلقها الاقتصادى آدم سميث على العوامل الطبيعية التى تحقق التناسق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والتى تؤدى إلى وجود المجتمع فى حالة توازن . وبين أن الفرد وهو يسمى لتحقيق مصلحته الذاتية مدفوعاً فى الغالب بدافع الربح وذلك بقيامه بأى نشاط إنتاجى فإنه فى نفس الوقت يعمل على تحقيق مصالح المجموع لأنه يشجع رغبات المجتمع من تلك السلع التى يسفر عنها نشاطه الإنتاجى . وعلى ذلك يرى آدم سميث أن هناك يدأ خفية تحقق هذا التناسق الذى لا يمل به عليه فرد أو هيئة معينة (المترجم) .

هذا النظام - وهذا في الحقيقة طبيعة أى نظام اقتصادى - هو الوسيلة التى يمكن بواسطتها تحويل مصلحة الفرد الذاتية إلى مصلحة جماعية ، وذلك عن طريق جعل ما يحتاجه المجتمع أكثر هو الأرباح للفرد . وحتى لو كان النظام الاقتصادى قائماً تماماً على التخطيط المركزى فسوف نكون فى حاجة إلى الوسيلة التى نكافئ بواسطتها أولئك الذين قاموا بالتخطيط ونفذوه بصورة مرضية أكثر من غيرهم . والخلاف حول اقتصاديات السوق لا ينحصر فى أنه لا يخدم الأهداف الاجتماعية ولكن المشكلة هى : هل تستطيع رقابة الدولة أن تكون أكثر جدوى من رقابة السوق الحرة ، أم أنها تحقق تلك الفائدة إذا تضافرت معها ؟ .

الاشتراكية والدولة

عند عقد أى مقارنة بين الدولة والهيئات الاجتماعية البديلة عنها والى تستطيع أن تخدم نفس الغرض ، قد تكون بمهده الشخص بشن حملة ضد الدولة إذا كان من دعاة الحرية لدرجة القول بأنه ليس فقط على الدولة ، لى تحوز القبول لديه ، أن تحقق نتائج لا تقل عن تلك الهيئات ، بل عليها أن تحقق نتائج تفوقها كثيراً ، وقد يكون الموقف فى صالح الدولة إذا كان الشخص ذا نزعة فاشية فيؤيد قبول تدخل الدولة إذا لم يؤد ذلك إلى نتائج أسوأ كثيراً ، ومن هنا نرى أن كثيراً من

الاستحسان أو الاستهجان الذى يحيط بالتخطيط ينشأ عن ميول الأفراد الشخصية أكثر من استناده إلى أى اعتبار موضوعى ذى أهمية خاصة .

إن الجدل حول دور الدولة جدل قديم قدم المجتمع الإنسانى نفسه ، وكذلك النزاع حول التخطيط . فنحن لم نسمع عن أى مجتمع ، فى أى وقت من الأوقات أو فى أى جهة من الجهات ، لم تلعب فيه الدولة دوراً فعالاً فى تنظيم الإنتاج والتوزيع . وقد اختلفت الآراء دائماً حول تحييد مدى تدخل الدولة فى هذا التنظيم ، وفى أيامنا هذه زاد عدد المدافعين عن زيادة تدخل الدولة فى التنظيم فى المجال السياسى فى أقصى اليسار والمدافعين عن الحد من التدخل فى التنظيم فى أقصى اليمين ، ولكن الموقف لم يكن كذلك دائماً ، فالحلاف حول التخطيط يشمل التفاوت بين اليسار واليمين ولا شأن له بالحلاف حول الاشتراكية .

فكلاً تأرجح البندول من جانب إلى آخر تفاوتت سلطة الدولة بين الزيادة والنقص الشديدين . ففى انجلترا فى القرن الثامن عشر أعادت الدولة طريق التقدم بتدخلها تدخلاً كبيراً فى التنظيم الاقتصادى . ولهذا نجد أن التقدميين قادوا الهجوم ضد تدخل الدولة فى حين وقف المحافظون إلى جانبه . أما فى النصف الأول من القرن العشرين فقد كان البندول قد انتقل إلى الناحية الأخرى - وهكذا أصبح المحافظون

الذين سبق أن انتصروا للتخطيط في القرن الثامن عشر - من المقاومين له ، في حين صار الجناح الأيسر الذي كان ينادى من قبل بالحرية من أنصار التخطيط . من أجل ذلك نجد أن الجناح الأيسر الآن يقترن بالتخطيط ، في حين يقترن اليمين بالحرية ، ولكننا إذا بحثنا الأسس التي تقوم عليها فلسفة اليمين واليسار في إنجلترا لما وجدنا أيا منهما تلتزم أساساً بسياسة مناصرة أو مناوئة للدولة ، بل أن الأمر كله رهن بالظروف .

والاشتراكية - على عكس الاعتقاد الشائع - لا ترتبط بصفة خاصة سواء من حيث تاريخها أو فلسفتها بتمجيد سلطة الدولة أو امتداد سلطانها ، بل على النقيض ترتبط بالحرية والفوضى ومدى تأثيرهما على الحرية الفردية ومقاومة امتداد سلطة الدولة . ولم يكن الاشتراكيون في القرن التاسع عشر من مؤيدي الدولة في جميع الاوقات بل إننا لنجد في مبادئ الجمعية الاشتراكية التي أنشأوها إذ ذاك أن الدولة لا تختص إلا بدور ضئيل في بعض الأحيان . ففي المشروعات الاشتراكية لروبرت أوين أو وليم موزيس أو ج . ل براى لا تلعب الدولة سوى دور ضئيل وقد حاول ماركس بطبيعة الحال أن يسلب كل من سبقوه من الاشتراكيين كل فضل لهم نحو الاشتراكية فأطلق عليهم «المثاليين» . ولكن ماركس ذاته لم يذكر سوى القليل عن دور الدولة في المجتمع الاشتراكي الجديد ، وحتى هذا القليل لم يكن للدولة فيه سوى دور ضئيل . وكان «لينين» هو الذي جعل «دكتورية الطبقة العاملة» الطابع الذي يميز الاشتراكية الماركسية ، أما الاشتراكي الوحيد المهم

في القرن التاسع عشر - خلاف لينين - الذي قامت فلسفته الاشتراكية على أساس تمجيد قوة الدولة فهو سيدنى ويب . ولم تتبع الجماعة الغابية بشكل عام سيدنى ويب في تمجيد سلطنة الدولة حتى في أيام حياته ذاتها . أما قائد الجيل التالى من الغابيين وهو ج . د . هـ . كول فقد كان من الدعاة المتحمسين للاشتراكية النقابية ولا يوجد للدولة فيها سوى دور ضئيل . على أن الكلمة الأخيرة عن الجماعة الغابية قد وردت على لسان بياتريس ويب التى كتبت فى عام ١٨٩٤ تقول :

«لانى لا تساءل إلى أى مدى ستذهب بنا المبادئ الجماعية ؟ لقد كان المفكرون منذ خمسين سنة يؤمنون بالفردية بنفس القوة التى تؤمن بها بالجماعية ، بل لعلهم كانوا أشد تعنتاً فإن الرجال والنساء اليوم لا يثقون بالمبادئ العامة حتى ولو كانوا على استعداد لاستخدامها . والآن يقين لنا بجلاء أن الاعتقاد السائد بين الفرديين بأن سلطنة الدولة يجب أن تقتصر على أن تكفل للأفراد مجالا حراً للتنافس إنما يرجع إلى النتائج السيئة التى أسفر عنها تدخل الحكومة فى مجال التنظيم الصناعى تدخل اقترن بالفساد وليس مظهراً حتمياً من مظاهر الدولة . ولعلهم كانوا محقين إلى حد كبير فى موقفهم هذا بالنسبة لتصرف الحكومة فى ذلك العهد . ولكن أليس من المحتمل أن ينطبق نفس الشئ بالنسبة للجماعية ؟ إن إدارة الدولة المرافق هو البديل لنظام المشروعات الخاصة . ولما كانت المشروعات الخاصة تقوم على الذاتية والفساد فاننا نقترح إبدالها برقابة ديموقراطية ، ولكن من الواضح أن المبادئ الجماعية

لن تؤدي إلى تحقيق نجاح شامل كما عجزت من قبلها المبادئ الفردية في حل المشكلات الاجتماعية التي عرفت منذ نصف قرن . إنني أعتقد أننا نحن القاييين لا نؤمن بصحة تطبيق المبادئ الجماعية إلا في دائرة محدودة ولو أننا بوصفنا من دعاة السياسة العملية نرى أننا لم نزل بعينين عن إرساء دعائم الدعوة إلى الجماعية بما يتفق مع قيمتها في كافة الميادين دون أن يؤثر ذلك في فاعليتها . ولكنني متأكد من شيء واحد وهو أن الخلاف الذي يبدو لنا الآن على جانب كبير من الأهمية سوف يبدو تافهاً ولا معنى له بالنسبة لأحفاد أحفادنا ، وسوف تستولى عليهم الدهشة من أننا حاربنا بمثل هذه القوة لإقامة وضع غيبي « ميتافيزيقي » لهدم وضع آخر (١) .

ويجدر بنا أيضاً نقل الآراء المضادة والتي نادى بها الاشتراكيون الآخرون ، ذلك أنه ليس هناك رأى اشتراكي موحد عن الدولة أو الدور الذي يجب أن تقوم به — والواقع أنه سواء بالنسبة للاشتراكيين أو الأحرار أو المحافظين ، فقد كان البعض يجذ امتداد سلطان الدولة في حين أن البعض الآخر كان يرى إنقاص نفوذها . وليس أدل على ذلك من أن إحدى وزارات حزب الأحرار ضمت في نفس الوقت اسكويث وونستون تشرشل ولويد جورج رغم آرائهم المتباينة عن الدولة . والآن نجد أن حزب المحافظين يضم تحت لوائه كلا من :

ونستون تشرشل و د ر . أ . بتلر . . وهكذا نرى أن الخلاف على دور الدولة ليس خلافاً بين الأحزاب وإنما هو خلاف داخل الأحزاب نفسها .

ولكن الاشتراكيين تخلوا إلى حد ما عن إدراكهم لهذا الوضع . حتى بدا أحيانا أنهم يرحبون بكل امتداد في سلطان الدولة، وربما يكون السبب في ذلك راجعاً إلى أن أحدث إثنين من دعاة الاشتراكية الأقوياء وهما لينين و د ويب . . كانا من مقدسي سيادة الدولة، ويرجع بعض الالتباس أيضاً إلى خطأ في فهم الاتجاه الاشتراكي نحو الملكية فوجد الآن الكثيرون يعزفون الاشتراكية بتأميم الممتلكات وهذا خطأ لا يقل خطراً عن الربط بين الاشتراكية وامتداد سلطان الدولة . فالاشتراكية في أسسها المبدئية لا ارتباط بينها وبين الملكية أو الدولة ولكنها تهدف إلى تحقيق المساواة ، وهذه الرغبة إلى تحقيق المساواة هي الأمر الوحيد الذي يتفق فيه الاشتراكيون جميعاً . أما بالنسبة لغيره من الأمور فهم منقسمون . أما اهتمام الاشتراكيون بموضوع الملكية فهو نتيجة لاهتمامهم بتحقيق المساواة ، ذلك لأن نظام الملكية الحالي هو السبب الأساسي في عدم المساواة . ولكن مع كل ذلك لا يمكن أن نربط بين الاشتراكية وبين أسلوب معين لمعالجة موضوع الملكية ، ذلك أن الملكية يمكن تناولها بطرق شتى لا تعارض بينها وبين الاشتراكية، فمثلاً يمكن إعادة توزيع الممتلكات بحيث تأخذ كل أسرة نصيباً متساوياً ، وهذا هو ما يحدث بعد الثورات

الزراعية ، فبالرغم من أن ذلك يحفظ الملكية الفردية إلا أنه لا يتعارض مع الاشتراكية طالما كان التوزيع عادلاً وكان هناك من الأراضي ما يكفل توزيع مساحة كافية على كل أسرة حتى لا تضطر إلى العمل في قطعة صغيرة إلى درجة لا تكون مجزية من الناحية الاقتصادية ، وهذا ما قام تيتو حديثاً بتوجيه نظر ستالين إليه ^(١) . ونظراً لكثرة السكان في أوروبا فإن الاشتراكية لا يجذبون فيها التوزيع ، ولكنه يعتبر أساساً لتحقيق الأهداف الاشتراكية في الإجراء الجديدة غير المزدحمة من العالم . ومن ناحية أخرى يمكن إعطاء الممتلكات للعمال ليقوموا بإدارتها تعاونياً على أساس اقتسام الربح وهذا الأسلوب — لا التأميم — هو الذي كان يحظى بتأييد الاشتراكيين في القرن التاسع عشر . وحتى في حالة البديل الثالث وهو تأميم الممتلكات ، ليس من المحتم أن يكون دور الدولة كبيراً ، إذ تستطيع الدولة أن تعهد بالصناعات إلى مجالس عامة وتترك لهم مهمة القيام بالعمل دون أى توجيه مركزي تاركة ، للشركات الاحتكارية العامة مهمة البيع والشراء في السوق ينظمها الطلب كما هو الحال بالنسبة لأى مؤسسة خاصة . وطالما أن هذه الأنواع المختلفة للتصرف في الممتلكات تقوم على أساس المساواة فإننا لا نستطيع القول بأن إحداهما أكثر اشتراكية من الأخرى ، لأن الاشتراكية لا تقوم على نوع معين من التعامل في الممتلكات وإنما تقوم على المطالبة بالمساواة والعدالة الاجتماعية .

(١) تعتبر المشكلة الزراعية والطريقة التي اتبعها حزب تيتو في حلها أحد أسباب الخلاف المذهبي بين تيتو وستالين (المراجع) .

إن الاشتراكية أيضاً تطالب بتحقيق الحرية الفردية . ففي الخلاف حول سلطان الدولة ، نجد أن تقاليد الاشتراكية لها أساسها وأصولها في الحرية ، ومع أن ميل الاشتراكيين في الوقت الحاضر يهدف إلى إحلال الدولة محل المؤسسات والهيئات الاجتماعية الأخرى ، إلا أن هذا اتجاه حديث . فالتقاليد الحقيقية للإشتراكية تتعارض مع ذلك ، إذ تقضى الحرية بالألا يعطى شيء للدولة إذا أمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تديره بنفس الدرجة من الاتقان . أما الاشتراكيون الذين لا يستطيعون أن يقبلوا هذه التقاليد ، فعليهم على الأقل أن يتأنوا قبل أن يفترضوا أن كل اقتراح خاص بامتداد سلطان الدولة يتفق وتقاليد الحركة الاشتراكية .

اقتصاديات السوق

كان الغرض من استطرادنا السابق هو تهيئة الجو لإبداء نظرة منصفة في مزايا الرقابة الظاهرة والمستترة للدولة . وهذا الجدل كما رأينا لا يدور حول الأهداف ولكن حول الكفاءة . فإن اقتصاديات السوق تميل إلى التحكم في الإنتاج والتوزيع في سبيل المصلحة العامة . والسؤال هو : هل يستطيع التخطيط أن يحقق نتائج أحسن على أساس كونه بديلاً أو مساعداً أم لا ؟

وحتى أعظم محبذى الحرية الاقتصادية لم يقترحوا أبداً عدم

وجود دولة ، فالجميع متفقون على أن هناك حداً أدنى للمهام التي من أجلها تعتبر الدولة شيئاً أساسياً وقد بينها آدم سميث في الآتي :

الدفاع والعدالة والتعليم والطرق والمواصلات . وقد توسع من تبعه من الاقتصاديين في معنى وظيفة الدولة حتى جعلوها قاصرة على المبادئ العامة . فقد تركوا في كتاباتهم المأثورة أن لا جدال في أن تقوم الدولة بالوظائف المقدسة التالية :

(أ) الأشياء التي يمكن للدولة فقط القيام بها (مثل العدل والدفاع) .

(ب) الأشياء التي تدر منفعة لا يمكن تقاضى ما يقابلها من المستفيدين (مثل المنائر) .

(ح) الأشياء التي يكون فيها حكم الدولة أصدق من حكم المواطنين . وهذا الأخير يشمل أموراً آخذة في الزيادة .

فالدولة تطالب الآن بأنها أدرى من المواطنين بالسن الذي عليهم أن يرسلوا فيه أطفالهم إلى المدارس ، وبالوقت الذي يسمح لهم فيه بتناول المشروبات الروحية وبالقدر الذي يجب أن يدخر من الدخل ، وهل توفير سكن رخيص أفضل من توفير سجاير رخيصة . . . وهكذا . ووضع أى مشكلة تحت أى قسم من هذه الأقسام أمر قابل للنقاش والاختلاف ولكن هذه الأقسام مقبولة تماماً كحد أدنى لمهام الدولة .

والحملة الموجهة ضد الحرية الاقتصادية أكثر شدة من هذه ،
وترتكز على الاعتبارات الآتية :

أولاً : لا يكون الدخل موزعاً تحت نظام الحرية الاقتصادية
توزيعاً عادلاً ويؤدي ذلك إلى إنتاج سلع ليست ذات أهمية بالغة
من أجل الأثرياء بينما يفتقر الفقراء إلى التعليم والصحة والغذاء الجيد
والمساكن اللائقة ، وعموماً إلى ضروريات الحياة المريحة التي يمكن
إمدادهم بها بدلاً من ذلك . وهذا أمر لا يمكن إنكاره ، فآلية جهاز
الأسعار تكافئ الناس على حسب قدرة الموارد التي في حوزتهم
(وهي العمل والملكية) ، ولكنها لا تتضمن ما يعمل على مساواة
توزيع هذه الموارد . علينا إذا أردنا أن نضمن العدالة في التوزيع
أن نعتمد بوضوح على قوة الدولة .

والسبب الثاني يتعلق بما سبق أيضاً . فآلية السوق لا تسمح
بإدخال العنصر الإنساني في علاقات الأجور . وهذه المسألة ليست
بسيطة ، فالعمالة من أجل الحصول على الأجر تحدث لأن العمال
لا يمتلكون المعدات التي يستطيعون العمل بها ، وقد يرغب بعض
الاشتراكيين في نحو هذه العلاقة عن طريق إعادة توزيع الملكية
على العمال كما في حالة الثورات الزراعية ليعملوا إما كل فرد على حدة
أو في شكل جماعات تعاونية ، وأى حل آخر سواء ترك الملكية
في أيدي الرأسماليين أو تسليمها للدولة يحتفظ بعلاقات الأجور ،

ويمكن فقط إدخال العنصر الإنسانى فى هذه العلاقة عن طريق ضمان حقوق العمال والإصرار على مشاركتهم فى إتخاذ القرارات . وطبيعى أنه من الممكن الجدال فى أن آلية جهاز الأسعار - إذا تخلصت من عدم كمالها - يمكن أن تضمن حماية حقوق العمال ، ويحدث ذلك فى حالة المنافسة الكاملة والتوظيف الكامل حيث يكون على أصحاب الأعمال أن يتوددوا إلى العمال . وربما يحدث ذلك ولكن الدولة هى أكبر حماية مضمونة .

وهذا يؤدى بنا إلى العيب الثالث فى اقتصاديات السوق وهو عدم استقرارها فالمشروعات الخاصة عند خلقها للنقود تسبب الدورات والبؤس والبطالة . وليست مشروعات الدولة أحسن حالا منها فى هذا المضمار ، فحالة المشروعات الخاصة هذه قد أثبتت منذ قرون ، بما لا يدع مجالا للجدل أن رقابة الدولة أسوأ من ذلك بكثير . والإجماع الحالى فى رأى بين المفكرين البريطانيين فى جانب رقابة الدولة على النقود حديث جداً - (وليس هناك إجماع مماثل فى الولايات المتحدة) - ويرجع فقط إلى الاعتقاد بأن هناك أسرار جديدة قد اكتشفت قلبت المزايى فى جانب الدولة .

كما أن التعامل فى النقود الأجنبية عن طريق اقتصاديات السوق يتسم بعدم الكفاية والفشل وهذا هو العيب الرابع . فمذ زمن طويل ناقش دعاة الحرية الاقتصادية مسألة كون التجارة الخارجية تنظم نفسها بنفسها ،

ولكن نفس الحجج في النظرية النقدية قد زعزعت أخيراً هذا الاعتقاد. فالتجارة الخارجية يجب أن تقوم الدولة بتنظيمها.

وخامساً: نجد أن اقتصاديات السوق غير قادرة على متابعة التغيرات الكبيرة، فهي تجمد عندما يلزم تغيير الموارد إلى درجة كبيرة. وعندئذ تكون أساليبها بطيئة وقاسية. وهى غير قادرة على الاستجابة للنقص الذى يحدث للسلع بالقضاء عليه مما يؤدي إلى حصول أفراد قلائل على دخول ضخمة على حساب الصالح العام مع عدم توزيع السلع توزيعاً عادلاً. كما أنها فى الوقت ذاته لا يمكنها إنقاص التضخم فى الإنتاج بالسرعة الكافية، مما يؤدي إلى نقص دخل أفراد كثيرين. ولذلك نجد أن تدخل الدولة ضرورى لزيادة مرونة الموارد.

وبعد ذلك نجد أن اقتصاديات السوق تؤدي إلى الضياع. فالمنافسة تحث المنتجين على الارتقاء بالناحية الفنية ولكنها أيضاً تدفعهم إلى الإنفاق بكثرة على ترويج المبيعات وتجنب التماثل.

ولكن هذه المسألة ليست واضحة تماماً. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت الحرية الاقتصادية تتميز بالضياع وتعقيد العمليات البيروقراطية، وفيما يختص بموضوع الضياع لا يجب علينا أن نبدأ بالنعيم البسيط.

وهذا الجانب من النقد الموجه ضد اقتصاديات السوق يرتبط بالنتيجة الأخيرة وهى أن مزايا السوق تتوقف على وجود المنافسة،

وهذه المنافسة الكاملة نادرة الوجود . ومن الواضح أنه ليس هناك في آلية جهاز السوق ما يساعد على وجود المنافسة ، أو حتى على الاحتفاظ بها . وجهود الدولة فقط هي التي تستطيع أن تضمن المنافسة . وفي هذه الحالة ، كما في كثير من غيرها ، لا تستطيع اقتصاديات السوق أن تعمل بدرجة كافية دون معونة إيجابية من جانب الدولة .

التخطيط بالتوجيه

لقد كان من الميسور في هذه الدعوى حصر التهم الموجهة ضد الحرية الاقتصادية باختصار ذلك لأنها الآن مقبولة لدى معظم المفكرين السياسيين . فلم يعد هناك من يعتقد في الحرية الاقتصادية اللهم سوى أولئك الذين هم على جانب كبير من البلاهة . وهناك كثيرون يهاجمون التخطيط ويبدو من الظاهر أنهم يقفون في جانب الحرية الاقتصادية ، ولكن إذا أمعنا النظر لوجدنا في كتاباتهم صفحات قليلة تنفي هذه المسألة . والحقيقة هي أننا الآن جميعاً مخططون .

وليس معنى هذا أننا نعتقد في جميع أشكال التخطيط، أو أننا نؤمن بالتخطيط الاقتصادي المركزي . فمن الممكن ترك الحرية الاقتصادية كاملة أو الحد منها بواسطة الدولة في عدة نواحي جوهرية ، وبالمثل يمكن جعل التخطيط كاملاً أو إدماجه مع اقتصاديات السوق بدرجات متفاوتة .

وفي الحقيقة ليست النقطة الرئيسية عند مناقشة التخطيط هي هل سيكون هناك تخطيط أم لا ؟ وإنما هي التساؤل عن الشكل الذي سيتخذه وعلى الأخص إذا كانت الدولة سوف تعمل عن طريق آلية جهاز الأسعار أو بالسيطرة عليها . لنفرض أن الحكومة قررت زيادة إنتاج اللبن مراعاة لصحة الأطفال . فهناك طرق عديدة لتنفيذ هذه الخطة ، بعضها أكثر مباشرة من الأخرى وبعضها أكثر تأثيراً . فربما تسن الدولة قانوناً يجعل من المحظور على أولئك المسؤولين عن الطفل إعطائه أقل من كمية معينة (حوالى نصف لتر مثلاً) من اللبن يومياً ، وذلك بالضبط كما هو محرم قانوناً إعطاء الطفل أقل من قدر معين من التعليم . أو أنها قد تزيد من إعانات الأسرة وتحث الآباء على انفاق تلك الزيادة على اللبن الإضافى . أو قد تصدر تصريحات مجانية بكمية من اللبن لكل طفل وتقوم الحكومة بنفسها بتغطية التكاليف لبائعى اللبن . أو أن تقوم بشراء اللبن وتطعم به الأطفال فى المدارس . هذ الإجراءات قد تتخذها فى جانب زيادة الطلب ، وثمة إجراءات مماثلة فى جانب زيادة العرض فهى قد تعطى إعانات لمنتجى اللبن وبهذا تعمل على إنخفاض الثمن وبالتالي تشجيع الاستهلاك والإنتاج .

كما أن الدولة قد تدير مزارع لإنتاج اللبن وتقوم بصرفه . أو قد تسن قانوناً يحتم على كل منتج لبن زيادة إنتاجه بكمية معينة . وكل هذه الطرق لتنفيذ الخطة الخاصة باللبن هي شكل من أشكال التخطيط . وطبعى أن القائم بالتخطيط قد يعترض على بعضها ويقبل البعض

الآخر . والخلاف الأساسي هو بين الطرق التي توصل إلى الهدف عن طريق الترغيب وبين تلك التي توصل إليه عن طريق الأمر . فجعل اللبن أرخص سعراً هو عبارة عن ترغيب في استهلاك أكثر . أما دفع الإعانات لإنتاج اللبن فهو حث على إنتاج إضافي . وكلاهما عبارة عن تخطيط يستخدم آلية جهاز الأسعار . ومن ناحية أخرى نجد أن إصدار الأمر إلى الناس لشراء لبن أكثر أو للمنتجين لزيادة الإنتاج هو عبارة عن تخطيط بواسطة التوجيه . والشئ المهم الذي يتعين علينا أن نفعله هو أن نختار بين التخطيط بواسطة الترغيب أو التخطيط بواسطة التوجيه .

فالتخطيط التام بواسطة التوجيه لم يعد مرغوباً فيه تماماً كالحرية الاقتصادية . فأولاً لا يمكن تطبيقه على الاستهلاك ، فالحكومة أدرى من المواطنين بالنواحي المعينة التي يجب أن ينفقوا فيها دخولهم . ونحن جميعاً نعترف بهذا ، ولكن هذه النواحي محدودة ، فالمواطن يطالب بأن - تكون له حرية الاختيار بالنسبة للاستهلاك ، وحرية إنفاق النقود كيفما يشاء . ونظام البطاقات مكروه عدا في أوقات الضرورة - وبالمثل نظام دفع الأجور عينا . ولذلك يجب أن يتوفر نظام نقدي وأن توجد سوق للمستهلكين ، وهذا قيد كبير على التخطيط لأنه يعني اختبار نتائج التخطيط في سوق المستهلكين . فشلاً إذا وجهت موارد كثيرة إلى الاستثمار نجد أن نقصاً عاماً يظهر في سوق المستهلكين ، وحتى إذا لم يكن هناك نقص عام فسوف يكون هناك نقص في نواح

صلة ما لم يكن التوازن في الإنتاج صحيحاً . ولذلك فإن حرية الاختيار في الاستهلاك تحدث تأثيرها في مسألة تعديل الإنتاج بالنسبة للطلب إذا توفرت الحرية الاقتصادية . فقد تضع الحكومة خطة للطلب ، تنفذها عن طريق اتخاذ إجراءات معينة تضمن توزيعاً عادلاً للدخل . ولكنها حالماً تفعل ذلك يتجه الضغط كله ضد محاولة وضع خطة للإنتاج عن طريق التوجيه ، حيثما يكون الاستهلاك حراً .

والنقطة الثانية هي أن العامل يطالب بحريته في اختيار عمله . وهذا يعني أنه يجب أن يكون هناك سوق للعمل وكذلك سوق للمستهلكين ، كما يجب أن تتحقق الجهود الاجتماعية بوضع العمال في المركز المناسب لاعن طريق التوجيه ، ولكن عن طريق الترغيب . وهذا أيضاً قيد كبير على التخطيط — ذلك لأن فشل الخطط التي تقوم على أساس إمكانية تحريك العمال بواسطة التوجيه أمر متوقع .

فمن اللازم أن تكون هناك سوق للمستهلكين وسوق للعمل . وهذا يجعل أسواق المشروعات ورأس المال والموارد الخام في توازن دائم ، فمدير مؤسسة ما (سواء أكانت خاصة أم تعاونية) يجب أن يكون قادراً على تصريف ما ينتجه ، كما أن عليه أن يجتذب العمال عن طريق الترغيب . وإذاً فهل يجب عليه أن يوائم نفسه في أسواق المشروعات ورأس المال والمواد الخام أو عليه أن ينتج ما يوجه إلى إنتاجه عن طريق ما يخصص له من موارد . ؟ ؟ ؟

وليس هناك في حالة التخطيط ما يسمح بالاختيار بين الطرق التي
تضع مديري الصناعة في مركز حرج . لقد رأينا أن هناك طرقا عديدة
لتنظيم الأسواق آخذين في الاعتبار أهدافا كثيرة ، ولكن ليس هناك
ما يدعو إلى إصدار توجيهات إلى المديرين تقلل من حريتهم في تعديل
الانتاج حسب قوى السوق الخاصة بالطلب والعرض .

ومن ناحية أخرى هناك مسألة ضد التخطيط عن طريق التوجيه
لصالح استخدام الأسواق .

ففي المقام الأول ، لا يأمل القائم بالتخطيط المركزي الذي يصدر
التوجيهات أن يلم بكل نتائج أعماله ويوفيا حقها . فالنظام الاقتصادي
معقد للغاية . فإذا قمنا مثلا بوضع خطة لزيادة إنتاج صناعة
الساعات في نفس الوقت يجب وضع خطة لزيادة إنتاج كل شيء متصل
بالساعات أي كل شيء يستخدم مع الساعات أو في صنعها . كما يجب تخفيض
نتائج كل بديل للساعات وما تتركب منه هذه البدائل . وأظن أنه لا يتسنى
لشخص ما أن يضع قائمة كاملة لكل ما هو مكمل وبديل للساعات ،
أو أن يقرر الآثار الاقتصادية للحصول على ساعات أكثر . وحتى
إذا أمكن وضع قائمة للساعات فإننا سوف نحتاج أيضا إلى عمل قائمة
مفصلة لكل ما هو مكمل وما هو بديل ثم عمل خطة خاصة بهذه
الآخيره وهكذا المرة تلو الأخرى .

وبسبب هذا التعقيد نجد أن التخطيط بواسطة التوجيه غير مرض في

العادة فآلاف الآلات تنتج ولكنها قد تحتزن بسبب النقص في بعض مكملاتها مثل المسامير كمرأس الرمان البلى . والنتيجة النهائية في حالة التخطيط بواسطة التوجيه هي نقص في بعض المواد وزيادة في الأخرى . أما التخطيط عن طريق السوق (كأن تقوم الحكومة مثلاً بعمل طلبية من الساعات أو دفع إعانات) فإن له نتيجة أفضل ، ذلك لأننا نجد أن تدفق النقود والتغيرات التي تطرأ على الأسعار نتيجة لقرار زيادة الساعات تعتبر كضابط يعمل من تلقاء نفسه دون توجيه مركزي .

وثانياً ، ولنفس السبب ، يعتبر التخطيط بواسطة التوجيه وسيلة غير مرنة . فالحالما يعمل القائم بالتخطيط المركزي الحسابات الضرورية لتناسق الخطة مع بعضها ، وعندما يكون قد أصدر توجيهاته فإنه سيكون مضطراً إلى أن يقاوم أى طلب لإعادة النظر في الأرقام التي وضعها . ذلك أن الخطة إذا ما وضعت يجب التمسك بها ، والسبب في ذلك بكل بساطة هو أنه لا يمكن تغيير أى جزء منها دون الاضطرار إلى إجراء تغيير شامل فيها ، وهو عمل ضخم ليس في الاستطاعة القيام به . أما جهاز الأسعار فإنه يستطيع تعديل نفسه من حين لآخر ، كما أن تدفق النقود يتغير ويستجيب لذلك كل من الأسعار والانتاج - ولكن الاقتصاد القائم على التخطيط بواسطة التوجيه غير مرن .

والعيب الثالث ، ينجم عن العيين السابقين . فعندما تبدأ الخطة فمن غير المتوقع تحقيقها كاملة . فحتى لو كانت الخطة كاملة في حد

ذاتها عند وضعها - فإن الأحوال تتغير . فمثلا إذا أعطيت مؤسسة ما
تصريحاً بشراء الفحم وحدث إضراب للعمال أو ساءت حالة الجو مما جعلها
غير قادرة على الحصول على مخصصاتها من الفحم، فإنها حينئذ ترغب في
شراء زيت لالوقود . ولكن الزيت يكون قد خصص لنواحي أخرى ،
وإعادة النظر في هذا التخصيص عمل ضخم لا يمكن القيام به في وقت
قصير . ولذلك فإن المؤسسة يكون عليها إما أن تغلق أبوابها أو تقوم بشراء
مخصصات مؤسسة أخرى من الزيت قد لا تكون في حاجة ماسة إليه .
وفي معظم الاقتصاديات التي تتبع التخطيط المركزي نجد لذلك نتيجة
غريبة ، وهي أن الخطة تسير سيراً حسناً والسبب في ذلك هو وجود
الأسواق السوداء التي تساعد على ذلك الهدوء والتي تستطيع المؤسسات
عن طريقها أن تصحح من أوضاعها بالنسبة للتغيرات في الظروف .
وعلى كل حال فإذا كان هناك مخزون كاف ، فإن الاقتصاد القائم على
التخطيط المركزي يستطيع أن يتحمل أخطائه دون أن يربك ذلك عملية
الانتاج ، وكما هو الحال في اقتصاديات السوق فإن المخزون يلعب دوراً
أساسياً كحاجز للأخطاء العديدة التي يرتكبها المنظمون الأفراد .
والسبب الرئيسي في أن الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي يعمل
دائماً في جو من الندرة والاصابة والخطأ هو أن المهتمين على التخطيط
المركزي ينسون عادة أهمية وضع خطة خاصة لمخزون كاف من السلع ،
ولكن هذا الخطأ ليس متأسلاً في التخطيط المركزي .

وإلى أخطاء التخطيط بواسطة التوجيه وعدم مرونته يجب أن

تضيق أيضاً ميسله إلى الجود . قد يكون من الصعب زيادة الناتج من الساعات إذا كان هناك نوع واحد منها ، وتصبح المسألة أكثر صعوبة إذا كان هناك نوعان ، وتزداد هذه الصعوبة باضطراد كلما زاد اختلاف أنواع الساعات . ونتيجة لذلك يميل المهيمون على التخطيط المركزي عادة وبدرجة كبيرة ، إلى التوحيد أو النمطية ، لا لأنهم يعتقدون أن التوحيد أحسن لصالح الشعب ولكن لأن ذلك ييسر من مهمتهم . فالتوحيد أداة من أدوات التقدم إلا أنه أيضاً عدو البهجة أحياناً وقد لا يؤدي إلى نجاح التجارة الخارجية في الكثير من الحالات .

ويرتبط بما تقدم ما للتوجيه من آثار تقييد وتضييق الحلقة على المشروعات . وهذا الاعتبار على غاية من الأهمية بالنسبة لبلد كالمملكة المتحدة . فهي بلد يعيش على التجارة الخارجية ونحن (البريطانيون) بنينا صرح هذه التجارة عن طريق أسبقيتنا في ميدان الانتاج الكبير للسلع الموحدة . ولكننا اليوم نجد دولا أخرى على قدم المساواة معنا في هذا المضمار إن لم تكن قد فاقتنا . ونستطيع أن نحفظ بمرکزنا فقط إذا كنا على الدوام سباقيين بالأفكار الجديدة وذلك عن طريق استحداث سلع وطرق جديدة وإذا كنا نقوم دوماً بعمل التعديلات السريعة اللازمة بما يتفق وأذواق المستهلكين .

هذه الأشياء لا يمكن التنبؤ بها أو عمل تخطيط مركزي لها . فمستقبل الدولة يتوقف على المشروعات الحرة الجريئة ، وعلى أصحاب الأفكار الجديدة الذين يستطيعون الدفاع عن تلك الآراء أمام كل

معارضة وذلك حتى يتمكنوا من الحصول على الموارد اللازمة لهم من رأس مال وعمال ومواد وخام دون التعرض لعقبات البيروقراطية .
وأى نوع من التخطيط يحول دون ذلك ولو مؤقتاً أو لفترة طويلة سوف يؤدي إلى إفلاس بريطانيا العظمى .

وأخيراً نجد أنه كلما حاول الشخص التغلب على صعاب التخطيط الذى يتم بواسطة التوجيه أصبح التخطيط أكثر كلفة من حيث الموارد .
إننا لا نستطيع القيام بالتخطيط دون أن تتوافر لنا المعرفة التامة .
لذلك يجب أن تتوفر لدينا الإحصاءات الشاملة والجيش والجرارة من الكتبة . إنه لا يمكن إصدار آلاف التراخيص بسرعة دون الاستعانة بآلاف من الكتبة . وكلما حاولنا أن نقوم بالتخطيط بصورة أحسن ، زادت حاجتنا إلى عدد أكبر ليتولوا هذه المهمة .
فالإحصاءات السوفيتية تقرر وجود أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ اقتصادى تكون غالبيتهم هيئة إدارية متصلة بالتخطيط . ولكن فى اقتصاديات السوق تقوم آلية جهاز الأسعار بهذه الوظيفة دون الحاجة إلى هذا الجيش الجرار من الاقتصاديين ، الذين يمكن تركهم للعمل النافع فى المناجم والحقول . ولكن لا يجب أن ننسى أن اقتصاديات السوق أيضاً تعتمد على جيش جرار وهو عبارة عن أولئك الذين يعملون على تحقيق الربح لأنفسهم أكثر من مساهمتهم فى الإنتاج . وهذا الجيش الجرار يتألف من رجال الاتصالات ومروجى المبيعات وسماسرة البورصات ومن شابههم . ولكن هؤلاء ليسوا على تلك الدرجة من الأهمية التى يكون عليها المخططون بالنسبة للتخطيط الاقتصادى .

ونتيجة التعقيد نجد أن التخطيط بواسطة التوجيه لا يؤدي إلى زيادة الرقابة الديمقراطية بل على العكس يخفف منها . فلا الشعب ولا البرلمان ولا مجلس الوزراء يمكنه عمل الخطة ، وإنما الذي يقوم بوضعها هم موظفون ، والسبب في ذلك هو أنها تحتوى على الآلاف من التفاصيل التي يجب التنسيق بينها . كما أن نتائج الخطة تضم في آلاف من القرارات والأوامر الإدارية التي لا يستطيع البرلمان أو مجلس الوزراء أن يلم الا بأبسط المعلومات منها ، والتي قد تهيم الفرص العديدة لإفساد الخدمات العامة . فكلما كان التوجيه من المركز بدرجة أكبر ، كلما خفت درجة الرقابة ، فنحن نلاحظ أنه عندما تضطلع الحكومة بمهام قليلة فإننا نستطيع دائماً أن نضع أعيننا على أعمالها ، ولكنها عندما تضطلع بكل شيء فإن الحكومة ذاتها لا تستطيع أن تراقب كل شيء تقوم به .

وقد ذكرنا منذ لحظة أن اليساريين أساساً في هذه الأيام هم الذين يدعون إلى حد ما إلى زيادة التخطيط . ولذلك لا يجب أن ندهش عندما نجد أن الحملة ضد التخطيط بواسطة التوجيه وهي في جانب استخدام اقتصاديات السوق قام بها الشيوعى الكبير ليون تروتسكى الذى خبر بنفسه فشل التوجيه الزائد في فترة الحرب الشيوعية في روسيا السوفيتية وإليك ما يقوله :

« إذا وجد العقل العالمى الذى كان يتخيله «لابلاس» ذلك العقل

الذى يستطيع أن يسجل فى آن واحد جميع عمليات الطبيعة والمجتمع ،
والذى يمكنه أن يقيس الحركات التى تحدث فيها ، والذى
يستطيع أن يتنبأ بنتائج تفاعلاتها الداخلية ، فمن الطبيعى أن مثل هذا
العقل يستطيع بذاته دون خبرة خارجية أن يرسم خطة اقتصادية شاملة
لا يأتيا الباطل أبداً . وهو فى هذا الصدد يبدأ بحصر عدد أفدنة القمح
اللازمة حتى ينتهى إلى آخر زر يحتاجه الثوب أى أنه لا يترك صغيرة
أو كبيرة من إحتياجات الشعب إلا ويضمنها الخطة . وفى الحقيقة
تفترض البيروقراطية أن مثل هذا العقل تحت تصرفها ، وهذا هو
السبب دائماً فى أنها تخلص نفسها بكل سهولة من رقابة السوق ومن
الديمقراطية السوفيتية ويجب على أولئك الذين يعيشون
ويساهمون فى الاقتصاد القومى ، سواء كانوا الدولة أو هيئات خاصة
أم هيئات جماعية وأفراد أن يلاحظوا حاجاتهم وقوتهم النسبية لاعت
طريق التحدد الإحصائى الذى تقوم به هيئات التخطيط ولكن عن
طريق الضغط المباشر للعرض والطلب . فالخطة يمكن إحكامها وتحقيقها
إلى حد كبير عن طريق السوق . . . كما لا يمكن التفكير فى المحاسبة
الاقتصادية منفصلة عن العلاقات السوقية ^(١) .

(١) Soviet Economy in Danger صفحات ٢٩، ٣٠، ٣٢ ذكرت فى
The Economics of Control : Lerner A.P. صفحات ٦٢، ٦٤

التخطيط عن طريق السوق

والمغزى الواضح من كل هذا هو أن هدفنا يجب أن يكون المحافظة على الأسواق الحرة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا فالمؤسسات الصناعية عامة كانت أم خاصة يجب أن تترك حرة لتوائم ظروفها حسب أحوال السوق وأن تقوم بإنتاج ما تستطيع تصريفه ، وبأى مجموعة من الموارد يمكن لها أن تشتريها بأرخص الأثمان . وهذا لا يعنى أن تكون المؤسسة حرة من أى رقابة ، بل على العكس فهى تستخدم السوق ، والسوق تتحكم فى كل شئ . كما أن ذلك لا يحد من مجال التخطيط فالدولة تستطيع أن تقوم بالتخطيط عن طريق الرقابة على السوق ، والتخطيط لا يجب أن يتم عن طريق التوجيه بل عن طريق التحكم فى السوق . وهكذا إذا أرادت الدولة من المؤسسات أن تزيد إنتاجها من أنواع السلع التى يشتريها الفقراء وتقلل من تلك التى يشتريها الأغنياء ، فإنها لن تكون فى حاجة إلى جهاز معقد للرقابة إذ تستطيع أن تزيد من الضرائب المفروضة على الأغنياء وتخفيضها على الفقراء ، أو تمنح منتجاتى السلع التى ترغب فى التشجيع على إنتاجها إعانة بينما تفرض الضرائب على إنتاج السلع التى لا ترغب فى تشجيعها . فإن هى أرادت زيادة إنتاج القمح على حساب المنتجات الزراعية الأخرى فلن تكون بحاجة إلى العديد من الاستثمارات والسكبة واللجان

الزراعية لتحديد مساحة القمح لكل مزرعة من ال ٣٥٠,٠٠٠ مزرعة الموجودة . إن عليها فقط أن ترفع السعر الذي تضمنه لزراع القمح أو تزيد من الإعانة المدفوعة لهم . وإذا كانت ترغب في تشجيع الصادرات على حساب الاستهلاك فلن تكون بحاجة إلى إعطاء كل مصدر علاوة تصدير ، فهي تستطيع امتصاص النقود من السوق الداخلى عن طريق رفع الضرائب ، أو تغيير سعر الصرف الخارجى أو زيادة ضريبة المشتروات على السلع المباعة فى السوق المحلى أو دفع إعانات للتصدير . وإذا أرادت أن تزيد من تكوين رأس المال على حساب الاستهلاك ، فإنها تستطيع إما أن تعطى إعانات ليقوم الناس باستثمارها أو تقوم بالاستثمار بنفسها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها فى نفس الوقت يمكنها أن لا تشجع على الاستهلاك عن طريق فرض الضرائب . وفى كل حالة يكون للدولة الخيار بين إتباع وسيلة التوجيه وبين إتباع وسيلة الترغيب ، وذلك دون أن تتحمل الدولة تكاليف الرقابة البيروقراطية .

ويجدر بنا أن نأخذ فى الاعتبار ألا يكون هناك تعارض بين نواحي التخطيط المصحوبة بالحرية الاقتصادية وبين اقتصاديات السوق التى يحكمها الطلب . ولكن نقطة الجدل هى أن الطلب ليس شيئاً مقدساً ، وإنما هو عامل من العوامل يجب أن تقوم الدولة بالتحكم فيه ، وعندما يتحقق ذلك فلن تكون هناك حاجة بالقائمين على

التخطيط لأن يتمسكوا بأنواع معقدة منه تؤدي إلى الإرباك وذلك حينما يكون تحت أيديهم وسائل تجعل التخطيط يؤدي مهمته في هدوء بالضبط تماماً كما في حالة الحرية الاقتصادية مع فارق واحد وهو تحقيق نتائج أفضل كثيراً .

إن عدم قابلية الموارد للتنقل قد تجعل من المستحيل الاعتماد على التوجيه الذي يتم عن طريق التحكم في سوق الطلب . وهذا النوع من التخطيط يعتمد على وسيلة الترغيب في الوصول إلى عرض كاف بدرجة كبيرة ليقابل طلب السوق . لنفرض مثلاً أنه من المرغوب فيه زيادة استهلاك اللبن ، وأن الطريقة التي اختيرت هي توزيع اللبن مجاناً في المدارس . فبهذه الطريقة يزداد الطلب الكلي على اللبن ويميل ثمنه إلى الارتفاع . وإذا كان ارتفاع قليل في الثمن كاف لاستجلاب سيل كبير من الموارد إلى ميدان إنتاج اللبن ، فإن العرض سيسير بنفس الخطوات مع الطلب ولن تكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى . ولكن إذا لم يحدث ذلك فسوف يكون هناك إما زيادة كبيرة في سعر اللبن ، أو نقص بالنسبة للمستهلكين العاديين . وفي كلتا الحالتين يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات أبعد من ذلك إما للاحتفاظ بالسعر في مستوى معقول أو لتوزيع الموارد المحدودة توزيعاً عادلاً أو لتحقيق كليهما .

ولما كان السبب الحقيقي في المتاعب هو عدم قابلية الموارد للتنقل فيتضح من ذلك أن أهم الوسائل التي يجب استخدامها هي تلك

التي تزيد من الموارد. قد تكون الرقابة على الأسعار ونظام البطاقات ضرورية ولكن بما أن هذه الضرورة تقتصر على الفترة اللازمة لحين زيادة الموارد ، فإن هذه الوسائل تعتبر ثانوية بالنسبة للوسائل التي تعمل على زيادة العرض . ولا يمكن الحكم على كفاية التخطيط عن طريق جودة نظام البطاقات على الأسعار ، وإنما يكون ذلك بالسرعة التي ينمحي بها النقص والتي تلتقي بها ضرورة الرقابة على الأسعار ونظام البطاقات .

وهذه واحدة من أضعف النقط في التخطيط المعاصر ، فالحكومات تكون عادة مشغولة باستحداث الوسائل الخاصة بضمان توزيع السلع التي هناك نقص في عرضها توزيعاً عادلاً لدرجة أنها تنسى في غمار هذا الأهمية المبدئية اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على هذا النقص . وعلى كل حال فهذه الأخطاء ليست أكثر من أخطاء المعارضين للتخطيط ، والذين يستبعدون في مناقشتهم دائماً مسألة عدم قابلية الموارد للتنقل . فهم يعتقدون أن السوق تقوم من تلقاء نفسها بإحداث التوازن بين الطلب والعرض في الحال ، لدرجة أن التدخل في الأسعار يعتبر أجراً مضللاً ولكن مع أنه قد يكون من الأفضل عموماً العمل عن طريق السوق ، إلا أنه سوف يظهر دائماً نقص مؤقت . وربما يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات فعالة من نوعين : إجراءات لتوزيع المواد بالتساوي ، وإجراءات لزيادة تلك الموارد .

الرقابة على الأسعار

يجب علينا أولاً وقبل كل شيء أن نفرق بين النقص العام في البضائع والنقص الخاص في سلعة معينة ، فالنقص العام في اقتصاد معين ما هو إلا ظاهرة نقدية ترجع إلى التضخم النقدي والعلاج الناجع لها هو الانكماش وليس الرقابة على الأسعار . وكما سنرى في الفصل الثالث فإن التضخم يساعد على هدم الاقتصاد القومى بطرق عديدة ولهذا كان العلاج الناجح له ليس محاولة علاج ظواهره ببعض الاجراءات مثل الرقابة على الأسعار وإنما القضاء على السبب الأساسى له . ففي أوقات الحروب يكون من الصعب تحقيق الانكماش لأن الحكومة لا تكون في مركز يسمح لها بالتحكم في الميزانية ، أما في وقت السلم فإنها تستطيع ذلك . وعن طريق الميزانية تستطيع الحكومة أن تسيطر على التدفق الكلى للنقود . والقيام بهذا العمل أيسر جداً من محاولة فرض الرقابة العامة على الأسعار التى يترتب عليها تطبيق نظام البطاقات وظهور الأسواق السوداء . والرقابة على الأسعار يمكن الدفاع عنها فقط . عندما تكون تلك الرقابة خاصة وليست عامة .

ويمكن تمييز النقص الخاص عن النقص العام بأن الأول هو حالة وجود نقص في ناحية من نواحي الاقتصاد القومى يتوازن بالزيادة في ناحية أخرى . والنقص الخاص يؤدي إلى ارتفاع الأسعار

عما يترتب عليه أن يحصل موردو السلع على مبالغ غير عادية ، ويحققوا أرباحا غير عادية . فإذا كانت الكمية الكلية للنقود مناسبة تماما . فإن هذه النقود الإضافية يجب أن تأتي من نواحي أخرى في الاقتصاد القومى حيث يقاسى بعض موردى السلع الآخرين من خسائر غير عادية فإذا لم يتوازن النقص فى ناحية بالزيادة فى ناحية أخرى فإن هذا النقص لا يكون خاصاً بل عاماً ، وعلاج ذلك هو الانكماش وليس الرقابة على الأسعار .

وإذا كان النقص خاصاً والسلعة ضرورية ، فحينئذ يجب فرض الرقابة على أسعارها . أما إذا كانت السلعة غير ضرورية فلسنا بحاجة إلى هذا الإجراء ، ذلك أن الأسعار المرتفعة سوف تشجع المستهلكين على الاقتصاد فى استخدامها . وهم يستطيعون ذلك بكل سهولة بسبب عدم ضرورتها . وهذا هو ما يجب عليهم عمله . أما إذا كانت السلعة من سلع الاستهلاك الضرورية فمن اللازم فرض الرقابة على أسعارها وإلا فسيتحمل الفقراء بعض المتاعب . وطبيعى أن هذه المناقشة تفقد قوتها عند ما نقضى على الفقر بواسطة الوسائل التى تضمن توزيعاً عادلاً للدخل . ولكن فى هذه الأثناء يجب التحكم فى أسعار سلع الاستهلاك الضرورية التى يوجد نقص فى عرضها ، وإذا كانت السلع من المواد الخام الأساسية أو سلع الإنتاج فمرة أخرى يجب علينا فرض الرقابة عليها خشية أن يتسرب أثرها مضاعفاً إلى أسعار السلع الأخرى

التي تدخل في جميع مراحل الاقتصاد القومي ويمكن بسهولة أيضا التصرف في علاج هذا الأمر ، فإذا كانت هناك رقابة حازمة على النقود فلا يمكن أن يحدث ارتفاع بعض الأسعار ارتفاعا عاما في مستوى الأسعار كلها . ذلك لأن التدفق غير العادي للنقود من ناحية سوف يوازن الخسارة غير العادية وبالاتجاه النزولي للأسعار في ناحية أخرى . وتتوقف الرقابة الفعالة على الأسعار على الرقابة النوعية ، فلا يمكن للرقابة على الأسعار أن تعمل كلية إذا لم يتيسر وضع مواصفات مضبوطة ومفصلة للسلعة أو الخدمة التي ستفرض الرقابة على أسعارها وإلا استطاع الموردون أن يجحدوا منفذاً للتهرب من الرقابة عن طريق التلاعب في أنواع السلع . وعملية وضع المواصفات من الصعوبة بمكان في حالة الخدمات مثل خدمة المطاعم أو البيع بالتجزئة . وهي أيضاً صعبة حيث يكون هناك اختلاف كبير في أنواع السلع . فالرقابة إذن تتطلب وضع مواصفات معينة وموحدة للسلعة حتى تضطر الموردون إلى التعامل على أساس تلك المواصفات ، وقلها يكون ذلك كافياً ولا يمكن أن يحدث في أيه حالة إذا لم تتمكن من تحديد وحدة مناسبة .

وأخيراً نجد أن الرقابة على الأسعار تؤدي إلى جعل الطلب أكثر من العرض ، وإذا لم يهبط الطلب إلى مستوى العرض فسيكون هناك نقص ، وتظهر الأسواق السوداء . ويمكن تحقيق ذلك (أي هبوط الطلب إلى مستوى العرض) بواسطة الضرائب أو بتطبيق

نظام البطاقات الذى يأخذ أشكالا عدة . فقد يعطى كل شخص حصّة أسبوعية محددة (من السكر مثلا) أو تحسب لكل سلعة عدداً من الوحدات حسب نوع السلعة ويمنح كل شخص عدداً من الوحدات يتصرف فيها بين هذه السلع كيفما يشاء . كما قد يختلف نظام البطاقات فى الكمية حسب كل حالة كما يحدث بالنسبة للبتروول والمواد الخام حيث يوضع نظام للأولوية . وإدارة نظام البطاقات فى حالة إعطاء كل شخص نصيباً متساوياً تكون أسهل مما لو كان الأمر يتطلب وضع نظام للأولوية وفحص كل حالة على حدة . وفى الحالة الأخيرة يكون العمل الإدارى متعباً باهظ التكاليف . وكل ذلك يمكن تجنبه إذا خفض الطلب إلى مستوى العرض بكل بساطة عن طريق فرض ضريبة على السلعة . وهذه أحسن وسيلة لتنظيم السلع غير الأساسية بدرجة كبيرة . ويمكن تطبيقه بالنسبة للسلع الضرورية إذا كان جزء من منتجات الضريبة يدفع للطبقات المستحقة والتي — قد تحرم من نصيبها من السلعة إن لم يحدث ذلك بسبب فرض الضريبة — وإذا كانت طبقات المجتمع سهلة التمييز أمكن القيام بذلك بسهولة عن طريق زيادة المسموحات مثل المعاشات وحدود الإعفاء الخاصة بالأطفال أو بمزايا التأمين الاجتماعى ، أو عن طرق الضرائب أو بالإعانات ويجب أن تقوم المفاضلة بين نظام البطاقات وبين الضرائب فى كل حالة حسب ظروفها الخاصة . ولكن ليس هناك من شك فى أن بعض أوضاع نظام البطاقات يجب أن تصاحبها الرقابة على الأسعار . وهذا يكفى

بالنسبة للرقابة على الأسعار والطلب . فللرقابة على الأسعار آثار هامة على العرض كثيراً ما تهمل . ولكن هذه الآثار تجعل الرقابة على الأسعار أداة خطيرة عند استخدامها . فمثلاً قد ترغب الدولة في أن تجعل الفقراء قادرين على الحصول على الخبز بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج . فإذا قامت الدولة حينئذ بتحديد سعر الخبز عند مستوى منخفض ولم تفعل شيئاً آخر خلاف ذلك ، فالنتيجة هي أن منتجى الخبز سيتحولون إلى إنتاج شيء آخر مما سترتب عليه انخفاض عرض الخبز ، وبالمثل قد تجعل الرقابة على الايجارات من غير المرجح بناء منازل للطبقات العاملة تحت ظروف تكاليف البناء العالية السائدة لدرجة أن كثيراً من الملاك لا يقدمون على هذا النوع من الاستغلال ، وهكذا ينكمش عرض المنازل الجديدة الخاصة بالفقراء . وحينما يتحدد السعر بحيث يكون أقل من المعدل الجارى فى السوق فإن العرض ينقص . وإذا كانت الدولة لا ترغب فى هذا النقص فى العرض فإنها تكون مضطرة إلى الجمع بين الرقابة على الأسعار وبين إجراءات أخرى مقابلة لكي تنشط الحافز إلى زيادة العرض . فالرقابة على أسعار الخبز يجب أن تصاحبها وتقابلها إعانة للقمح . وقد وجد من اللازم تقديم إعانات للبهان الجديدة لتعويض أثر فرض الرقابة على الايجارات ولو أن عدم تقديم إعانات مقابل الصيانة يؤدي إلى ضرر لا شك فيه .

ويجب علينا أن نلاحظ الفرق الكبير بين حالة الرقابة على الحافز بالنسبة لطبقة من الناس بأجمعها وبين حالة الرقابة على الحافز بالنسبة لبعض الفرص المتاحة لتلك الطبقة فقط . فإذا نقصت دخول رجال الأعمال كطبقة إلى النصف ، أيا كانت مشروعاتهم ، فإن عرض مهنة التنظيم قد ينخفض بدرجة كبيرة أو صغيرة أو ربما قد يزيد ، ولا يمكننا التأكد مما سيحدث في هذا الشأن . ولكن إذا ما عوقب رجال الأعمال في صناعة الخبز مثلاً وليس في غيرها ، أو في تأجير المنازل وليس في غيرها فإننا يمكن أن نتأكد مما سيحدث . إن رجال الأعمال سينتقلون إلى صناعات لم تفرض على العمل فيها عقوبات . وهذا هو السبب في أنه يجدر بنا أن نميز بين الرقابة العامة والرقابة الخاصة والآخرى أكثر خطراً من الأولى .

وطالما أن الدولة تميل دائماً إلى فرض الرقابة على الضروريات وترك السلع غير الضرورية دون رقابة فالنتيجة الحتمية لرقابة الدولة هي عادة خفض عرض السلع الضرورية والتوسع في عرض السلع الأخرى غير الضرورية . والمخرج من ذلك هو أننا يجب أن نقابل أي رقابة تقلل من الحافز بإجراءات أخرى تؤدي إلى المحافظة على الدافع إلى زيادة العرض .

وهكذا نجد أن الرقابة على الأسعار أداة حساسة من السهل أساءة استخدامها . وعندما يحدث ذلك فإنها تخيب الآمال المعقودة على

التخطيط ، ذلك لأن النتيجة هي نقص في السلع الضرورية بدلا من زيادتها . كما تؤدي إلى الضياع وذلك لأنها تؤدي إلى سوء توزيع السلع المتوفرة ، ومن النادر استخدام الرقابة على الأسعار وحدها إذ يجب أن تكون مصحوبة بنظام البطاقات ، وبإجراء زيادة العرض بأسرع ما يمكن . ونظراً لأن تنفيذ كل ذلك معقد للغاية فإن الرقابة على الأسعار يجب أن تستخدم بحرص وروية ما استطعنا ذلك من الوجهة العامة والتخلي عن ذلك في أسرع وقت ممكن ، وما يؤسف له أن الرقابة على الأسعار هي أكثر الطرق التي تستخدمها الدول والتي تنشأ عن أساءة استخدامها الاضرار بسمعة التخطيط .

والحكومات التي تستخدم الرقابة على الأسعار دون أن تكون قد صممت على اتخاذ ما يكفل نجاحها توقع باقتصادياتها في مشكل ، ذلك لأن الدوافع ستتحرف ، وتميل الموارد إلى التدفق نحو الصناعات غير الأساسية التي لم تفرض عليها الرقابة ، وهنا نجد أنفسنا في حالة يمكن أن نطلق عليها التخطيط عن طريق الترغيب . ففي هذه الحالة ترسم الأهداف من أجل الصناعات الضرورية ويقوم الوزراء بالدعوة وحث الرأسمالين والعمال على التحرك في الاتجاه الصحيح . وقد برهنت الخبرة البريطانية الواسعة في الثلاث سنوات السابقة على أن معظم هذه الخطب والأهداف عديم الفائدة على الإطلاق . فالتخطيط إما أن يكون عن طريق التوجيه فقط أو بواسطة الترغيب وحده ، ولكن لا يمكن أن يكون التخطيط عن طريق الترغيب فقط عندما تكون معظم الجهود

موجهة نحو جعل الترخيب يسير في الاتجاه المضاد. وكل ما نفذ من تخطيط في هذا البلد (بريطانيا) تقريباً في السنوات الثلاث السابقة بما في ذلك الجهاز الخاص بالأهداف والتخيب، كان من ذلك النوع وهذا هو السبب في عدم تحقيق كل تلك الأهداف. وهو أيضاً السبب في أن كلمة هدف، أصبحت موضع السخرية. فليس هذا بتخطيط ولكنه مجرد ادعاء بالتخطيط، إن التخطيط مسألة خطيرة والذي يحكم التخطيط ليس الأهداف التي لا تعدو أن تكون مجرد تعبير عما نود أن نراه يحدث، ولكنه العمل الذي يتخذ للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف. والمصدر الأساسي للخطأ هو استخدام الرقابة على الأسعار دون الاستعانة بما يقابلها من إجراءات التخيب (عن طريق جهازها الخاص بالتخصيص والإجبار) التي يجب أن تصاحب دائماً الرقابة على الأسعار.

القابلية للتنقل

والشيء الهام الذي يمكن اتخاذه بالنسبة للنقص في المواد هو العمل على محو هذا النقص. ولكن ليس هذا هو الأجراء الوحيد، ففي فترة الانتقال قد يجوز فرض الرقابة على الأسعار ووضع المواصفات للسلع وتطبيق نظام البطاقات. ولكن هذه الإجراءات كلها ضرورية في الفترة التي يظل فيها النقص موجوداً، كما أنها تعتبر وسيلة مساعدة لمحو النقص بجانب الوسيلة الأساسية وهي زيادة العرض. ولا يمكن أن نحكم

على نوع ما من التخطيط ومدى نجاحه بالرقابة المحكّمة على الأسعار وجودة نظام البطاقات ، وإنما يتأتى هذا الحكم بالسرعة التي يقضى التخطيط بها على النقص وبدرجة تأثير تلك الوسائل التي يتخذها للوصول إلى الهدف المطلوب . ولن يكون هناك نقص عام في السلع إذا كانت كمية النقود مناسبة كما يجب أن يتوازن النقص الخاص بالفائض في العرض من نواحي أخرى . فوجود النقص إذاً إشارة واضحة إلى أن الموارد الانتاجية موجودة في أماكن غير صحيحة وأن الذي علينا أن نعمله هو تخصيصها للصناعات المختلفة .

هذه المهمة ليست سهلة كما سنرى في الفصل السادس . ووسيلة الإغراء هي السبيل القويم لمعالجتها ، وذلك عن طريق رفع مكاسب الصناعات التي تعاني نقصاً في مواردها بالنسبة إلى المكاسب في الصناعات الأخرى . ولكن قد لا يؤتى الإغراء ثماره إلا في مدى طويل حيث يتحقق ذلك عن طريق تقلبات واسعة في الأرباح مثل ارتفاع حاد يتلوّه إنخفاض إلى المستويات العادية .

وقد تكون هناك أحياناً أشكال مقبولة من التوجيه يمكن تطبيقها للقضاء على النقص مثلاً عن طريق الرقابة على المواد الخام أو توظيف العمال أو توطئ رأس المال بدرجة تقيد الصناعات الأقل ضرورة . ولكن عندما يكون سوء توزيع العمال هو على الأخص المسألة المهمة فإنه يمكن الاعتماد فقط على السير البطيء لوسيلة الإغراء ، وحينئذ يستمر النقص وما يتطلبه من رقابة لفترة من الوقت .

وهنا يتلاقى التخطيط بالتوجيه والتخطيط عن طريق الإغراء .
 ففي أى نظام اقتصادى عادى يجب أن تكون الدولة قادرة على أن
 تنفذ تقريرا كل ما تحتاج إليه من التخطيط بالسيطرة على السوق ، وعلى
 الأخص بواسطة الميزانية التى هى الأداة الأساسية فى التخطيط .
 فتستطيع الدولة عن طريق الميزانية تثبيت كمية النقود فى التداول وهى
 بهذا تحدد هل سيكون هناك تضخم أم انكماش أم سيسود التوازن .
 كما أنها عن طريق الميزانية تستطيع إعادة توزيع الدخل وأن تقرر
 مقدار المساواة المطلوبة وهكذا تحكم كلام الطلب والعرض والإنتاج .
 ويمكن أن تساعد هذه الرقابة العامة التى تنفذ عن طريق الميزانية
 بوسيلة أخرى وهى تشجيع أو تأخير بعض الصناعات والخدمات
 المعينة إما عن طريق قيام الحكومة بالشراء بنفسها أو عن طريق
 الضرائب والإعانات . وليست الميزانية هى الأداة الوحيدة الممكنة
 بالنسبة للتخطيط فحسب ، وإنما هى أهم أداة شاملة وقوية . وقد لا تكون
 الميزانية من القوة بحيث تمكننا من القيام بالتخطيط فى بعض البلاد التى
 يكون جهاز تقدير وجمع الضرائب فيها ليس على درجة كبيرة من
 الكفاية ، وحيث يتفشى الفساد فى الخزائنة العامة . ولكن من المحتمل
 فى مثل تلك البلاد ألا تكون الأداة الإدارية كلها مناسبة للتخطيط ،
 كما أن وسائل التخطيط الأخرى لا تكون أفضل من الميزانية ، وعلى
 كل حال فبالنسبة لبريطانيا لا تقتصر المسألة على أن فن المالية العامة
 متقدم جداً ، إذ من المهم أيضا أن نلاحظ أنه بينما يستجيب المواطن

في بريطانيا للبطال المالية بدرجة كبيرة جداً ، فانه في نفس الوقت يكره الأشكال الأخرى من الرقابة التي تتضمن التوجيه أو فرض نظام البطاقات أو ما شابه ذلك . وهذا هو السبب في تفضيل التخطيط عن طريق الميزانية وإنزال الأشكال الأخرى من الرقابة إلى مرتبة ثانوية .

ولكن هذا النوع من التخطيط (أى عن طريق الميزانية) يؤدي بنا فقط إلى المدى الذى تصل إليه عن طريق استخدام الإغراء وليس أبعد من ذلك . أما إذا كانت هناك تغيرات كبيرة في الطلب أو العرض وكانت الموارد غير قابلة للتنقل ، فإنه يجب تكملة ذلك بواسطة التوجيه . ففي بداية الحرب ونهايتها لم يكن أى نظام اقتصادى يسير بشكل عادى . فقد كانت التحركات المطلوبة واسعة المدى ولذلك كان الأمر يتطلب إتخاذ إجراءات ضخمة جداً من الرقابة لمسايرتها . وبالمثل نجد أن التغيرات الكبيرة في مركز التجارة الخارجية في بلد ما تستدعى إنتقال الموارد . وهذا لا يمكن تحقيقه بسرعة ، كما أنه يعرض الاقتصاد القومى حتماً لرقابة واسعة المدى لفترة طويلة . ومن الممكن الاستغناء عن هذه الرقابة عندما تصبح الأحوال عادية ، كما أن النقص سوف يختفى إذا كانت الفرصة مواتية لتوزيع الموارد توزيعاً صحيحاً بين الصناعات . أما إذا سادت أحوال السكون فسوف تختفى الرقابة على الأسعار وكذلك الرقابة العينية ، وتصبح الميزانية هى الأداة الوحيدة

للقيام بالتخطيط عن طريقها . ولكن الأحوال لا تصبح ما كنه بل أنه ليس من المرغوب أن تكون كذلك .

وفي الأحوال العادية تكون الميزانية هي الآداة الرئيسية للتخطيط . ولكن بسبب عدم القابلية للتنقل فإنه يجب أن نكملها بواسطة الرقابة على جميع نواحي الاقتصاد القوى التي يوجد فيها عدم توازن بين العرض والطلب . والمشكلة ليست هي هل نقوم بالتخطيط أم لا ؟ بل أنها بكل بساطة إلى أى مدى يمكن القيام بالتخطيط عن طريق الميزانية ؟ وما هو مقدار الرقابة الإضافية التي يجب أن تكون لدينا ؟ وهذا ما سوف نتعرض له بشكل أوسع في الفصول القادمة .

الخلاصة

قد يكون من المفيد تلخيص نتائج هذا الفصل فيما يلي :

- (١) نقطة الخلاف بين التخطيط والحرية الاقتصادية هي إلى أى حد تفوق الرقابة الظاهرة التي تقوم بها الدولة ، الرقابة الاجتماعية التي يقوم بها السوق .
- (٢) وهذه مسألة يجب مناقشتها فلمست هناك حالة أفضلية ذاتية مطلقة في استخدام الدولة محل الهيئات الاجتماعية الأخرى التي تخدم نفس الغرض .
- (٣) وذلك الاستدلال ينتج عنه سلسلة طويلة من العيوب في اقتصاديات السوق مما يتطلب قيام الدولة بالقضاء عليها .

(٤) تستطيع الدولة أن تستخدم أشكالاً عدة من التخطيط الموصل إلى نفس الأغراض . والتخطيط بواسطة التوجيه أدنى في المرتبة من التخطيط عن طريق الترغيب .

(٥) في حالة التخطيط عن طريق الترغيب تتحكم الدولة في السوق لتحافظ على أهدافها .

(٦) والتحكم في الطلب ليس كافياً والسبب في ذلك هو أن الموارد تستجيب ببطء كبير لسياسة الترغيب ، كما أننا نجد أنفسنا أيضاً محتاجين مؤقتاً لأنواع أخرى من الرقابة .

(٧) تكون الرقابة على الأسعار وفرض نظام البطاقات من الوسائل الضرورية عادة لتحقيق المساواة ، ولكنهما لا يؤديان إلى حل المشكلة الأساسية وهي توزيع الموارد توزيعاً صحيحاً .

(٨) الهدف الرئيسي للتخطيط بالتوجيه يجب أن يكون التغلب على عدم القابلية للتنقل والسرعة التي يتم بها ذلك وهي المقياس الحقيقي لكفاية التخطيط .

(٩) الميزانية هي الإدارة الأساسية في التخطيط ، ولكن حينما تكون هناك حالة عدم توازن ملحوظ بين الطلب والعرض فإنها تكون في حاجة إلى المساعدة بوسيلة أخرى وهي التخطيط عن طريق التوجيه .

الفصل الثاني

أنصبة عادلة للجميع

المساواة في الدخل هي الهدف الأول للاشتراكية والمفضل على غيره من الأهداف . والمساواة مستحبة في حد ذاتها في صورة عدالة أخلاقية ، كما أنها مطلوبة لأن الزيادة في الإنتاج يجب أن تستخدم لا في تزويد الأقلية بالكماليات ، وإنما في القضاء على الفقر ومضاره من ضعف الصحة والقذارة والجهل وضياع مئات الملايين من الأرواح الإنسانية . ولحسن الحظ توقف الناس — على الأقل في هذا البلد (بريطانيا) — عن الاختلاف حول واجب الدولة نحو مساواة توزيع الدخل ، أما المشاكل المتبقية فقط فهي مدى هذه المساواة وكيفية تحقيقها .

وهنا نواجه مسألتين منفصلتين تمام الانفصال ، تتعلقان بالدخل المشتق من الجهد الشخصي (الدخل من العمل) والدخل الناتج عن الملكية . يعتقد قليل من الناس في ضرورة وجود مساواة تامة في الدخل بصرف النظر عن الجهود الذي بذل . فالمجتمع الذي لا يكافئ العامل الجاد أكثر من ذلك المتواني والذي لا يقدر قيمة المهارة أكثر من عدم الكفاية سوف يتدهور بسرعة إلى حالة فقر مدقع . لقد كان هناك كثير من

من التجارب الشيوعية في تاريخ العالم في هذا المضمار ولكنها لم تزدهر
لا في الثروة ولا في العدد ، ولم تستمر طويلا ، فالحاجة إلى التوزيع
مسألة مسلم بها بشكل عام. أما موضوع الجدل فهو أن المدى متسع جداً.
فليس هناك واحد يحصل على ١٠.٠٠٠ جنيه سنوياً. وفي حالتنا
الحاضرة من الفقر ، حيث تحصل الغالبية العظمى من الشعب أقل من
٦ جنيه في الأسبوع ، فإن هناك قلة يستحق الواحد منهم أن يتقاضى
أكثر من ٢٠٠٠ جنيه في السنة .

وعلى كل حال فالدخل من العمل مسألة ثانوية ، ذلك أن الدخل
من الملكية هو الذي يؤدي إلى عدم المساواة الكبير في الدخول ،
إما بطريق مباشر نظراً لأن الدخل من الملكية غير موزع توزيعاً
عادلاً لدرجة كبيرة ، أو بطريق غير مباشر نتيجة لأن جزء من عدم
المساواة في الكسب الناتجة من العمل ترجع إلى التباين في دخوله للملكية .
فإذا أمكن القضاء على مصدر الاختلاف هذا ، فلن تكون هناك
شكوى من ذلك الجزء المتبقى من عدم المساواة في الدخل من العمل
إلا من عدد قليل من الناس . وهكذا نجد أن هجوم الاشتراكيين
الأساسي هو هجوم على الملكية ويطلبون إما التوزيع العادل للملكية
أو القضاء على الدخل الخاص من الملكية .

تحاول جميع الحكومات الحديثة القضاء على الفروق الكبيرة في
الدخول . ويمكن القيام بذلك بأحد طريقتين: الأولى إعادة توزيع الدخل

بواسطة الضرائب والثاني هو تغيير العوامل الأساسية التي تحدد توزيع الدخل بحيث يصبح هذا التوزيع قبل فرض الضرائب على درجة كبيرة من المساواة. والطريقة الأولى هي الأكثر استخداماً . لجميع الحكومات الحديثة تؤثر إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب . وفي الحقيقة قد يمكن القول بأن بعض الدول وعلى الأخص حكومة المملكة المتحدة قد سارت في هذا المضمار ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً وربما تكون قد ذهبت إلى أبعد مما ينبغي في هذا الشأن . وتستخدم الحكومات الحديثة إلى حد محدود الطريقة الثانية التي تضمن تغيير توزيع حق الملكية وكذلك تغيير كل الأساس الطبقي للمجتمع . وهنا من المحتمل أن يحدث أكبر تغيير في المستقبل .

إعادة توزيع الدخل

يبدأ موضوع إعادة التوزيع بفرض الضرائب على دخول الأغنياء واستخدام حصيلتها في زيادة دخول الفقراء .

وتقوم الطريقة التقليدية البريطانية الآن على أساس وضع حد أدنى للفقراء، عن طريق إمداد الطبقات العاملة بعدد من الخدمات بشمن زهيد أو مجاناً، وهي على الأخص الخدمات الطبية والتعليم والضمان الاجتماعي والسكن الرخيص، كما كفلت لها حديثاً جداً الطعام الرخيص، وقبل عام ١٩٣٩ كانت الحكومات تدفع بديلاً عن ذلك للطبقة العاملة

أسبوعياً ما يساوى هذه الخدمات نقداً ، مما يمكنهم إنفاقه بحرية . فمثلاً قد يفضل البعض الإنفاق على رحلة بحرية عن الحصول على مسكن رخيص . ومنذ ١٩٣٩ زادت الضرائب المفروضة على الطبقات العاملة بشكل كبير ، لدرجة أن السياسة البديلة هى ببساطة تخفيض الضرائب المفروضة على الطبقات العاملة وتوفير الخدمات لهم . والمناقشة التى تثار حول هذه السياسة البديلة هى أنها توفر منافع ونفقات جمع الضرائب من الطبقات العاملة ، وفى نفس الوقت تعطى العامل فرصة أكبر للتصرف والاختيار والتمتع كما يحلو له ، والاعتراض الوحيد الذى يمكن توجيهه هو الاعتقاد بأن الحكومة أدرى من الطبقات العاملة بالكيفية التى يجب عليهم أن ينفقوا بهادخولهم ، وهكذا نجد أن الطبقات العاملة تجبر على تلقي العلم سواء شئت أم لم تشأ ، كما أن عليها أن تحصل على الخدمات الطبية والتأمين الاجتماعى . ونلاحظ هنا — كما فى كثير من الحالات الأخرى — صدق هذا القول وباطله ، ومن الصعب وضع حد فاصل بينهما . فإذا قامت الحكومة بإلغاء إعانة المساكن وفى نفس الوقت خفضت من الضرائب المفروضة على الطبقات العاملة مبلغ مساوى للإعانة ، فإن تلك الطبقات لن تصبح فى حالة أسوأ من الوجهة المالية . ولكنهم دون شك سيفضلون إنفاق النقود فى نواحي أخرى غير السكن ويستمتعون فى المعيشة فى المناطق المزدهرة غير الصحية . والسبب فى ذلك هو أن البعض لا يقدرון مزايا السكن المريح ، والبعض الآخر يعطون لتلك المزايا أهمية ضئيلة بالنسبة

للأوجه الأخرى لإتفاق النقود . هذه هي الحالة ، وهي الحالة الوحيدة التي يفضل فيها منح المنازل إعانة ، وقد وضعت هنا في شكلها الأولى المبسط نظراً لأن هذا الموضوع عادة ما يناقش في كتابات اليساريين دون مواجهة الحقيقة .

والضريبة الآن على الطبقة العاملة عالية جداً ، وآثارها الضارة على الدافع على العمل والإنتاج كبيرة وتكاليف تحصيلها عبء ثقيل ، تقوم لإدارة الضرائب المباشرة بمعالجة حوالي ٢٠ مليون حالة كل عام . ولذلك يجب علينا ألا نبقى في الميزانية على بند لا يتضمن أكثر من جمع الضرائب بيدكي تدفع لنفس الأفراد باليد الأخرى . وإذا كان من الواجب استخدام الميزانية في إعادة توزيع الدخل في المستقبل ، فطريقة ذلك لا تكون عن طريق ما يدفع للطبقات العاملة وإنما عن طريق خفض الضرائب التي يدفعونها . إننا نستطيع بكل سهولة أن نحقق ما نبيغ من إعادة التوزيع عن طريق تعديل هيكل النظام الضريبي . وطالما أن الطبقات العاملة لا تدفع أى ضرائب على الإطلاق ، فيجب علينا أن ندافع عن أى خدمة حكومية على أساس كونها وسيلة من وسائل إعادة التوزيع . فلا يمكن مثلاً أن ندافع عن إعانة الغذاء على هذا الأساس ، وذلك لأننا إذا ألقينا هذه الإعانات ، وفي نفس الوقت خفضنا الضرائب على الطبقة العاملة بقدر مساو ، فإن الطبقات العاملة كمجموعة لن تصبح في مركز أسوأ ، ونكون بذلك قد وفرنا متاعب جمع الضرائب ودفعها مرة أخرى ، كما أننا نحصل على الأثر

المنشط الذى تحدته مزاياء تخفيض الضرائب على الحوافز للعمل والإنتاج (والحالة الحقيقية لبعض إعانات الغذاء ترتبط بحالة الأجور وتثبيت الأسعار التى سنتناولها فى الفصول القادمة) . ومن الطبيعى بعد أن ذكرنا كل هذا يتبقى ركن أساسى فى الخدمات يجب تمويله . لقد أراد الاشتراكىون إقامة مجتمع يشب فيه كل طفل فى منزل جميل وجو بديع وفرص عظيمة للعلم . . . مجتمع يجد فيه كل شاب الرعاية والعناية فى حالات الضيق والمرض مجتمع يجد فيه كل متقاعد راحته . وهذا يعطى مجالا واسعا للنشاط الحكومى مهما كانت طريقة تمويله .

وتزويد الناس بمثل هذه الخدمات هو إحدى دعائم الدخول . أما الدعامة الثانية فهى وضع حد أدنى للأجور .

فالرقابة على المستوى العام للأجور ليس لها تأثير كبير على توزيع الدخل ، فيما عدا ذلك الجزء من الاقتصاد القومى الذى يعتمد على التجارة الخارجية ، والسبب فى ذلك هو أنه فى الاقتصاد الحر المغلق يظهر أن هناك علاقة تكاد تكون ثابتة تماماً بين الأجور والأسعار ، لدرجة أن المستوى العام للأسعار يرتفع وينخفض بارتفاع وانخفاض المستوى العام للأجور ، ولكن الطبقات العاملة لا تصبح أحسن أو أسوأ مما كانت عليه من قبل . ونحن لا ندرى أسباب ذلك ، ولكن الحقيقة واضحة بجملة إذ أن هذا هو ما حدث فى غضون القرن الماضى . والنتيجة هى أنه يمكن تحسين أحوال الطبقات العاملة برفع المستوى

العام للأجور إذا فرضت في نفس الوقت رقابة صارمة على الأسعار تحول دون ارتفاعها. ويمكن القيام بذلك إلى حد بسيط، وبالتالي تحقيق فائدة عامة للمجتمع، طالما أن هذا الضغط على الأرباح لا يؤثر على الكفاية في دوائر الأعمال، أو طالما أن العمال يفتجون بدرجة أكبر من درجة ارتفاع الأجور. ولكن هذين الحلين أيضاً لا يسمحان لمثل هذا التعديل أن يستمر طويلاً، فإذا ارتفعت الأجور لا يمكن الاحتفاظ بالأسعار منخفضة دون حدوث نتائج سيئة. ويمكن تجنب هذه النتائج إذا وصلنا إلى نفس الأغراض — كيفما كانت — عن طريق فرض ضريبة تقيد من توزيع الدخل. وهذه النتائج أولاً: صعبة وذات كلفة بالنسبة للإدارة، أي الإدارة التي تقوم بالرقابة العامة على الأسعار. وثانياً: إذا ارتفعت الأجور بينما فرضت الرقابة على الأسعار فسيحدث إنحراف خطير، والسبب في ذلك هو أن الأجور لا تدخل في أسعار جميع السلع بنفس النسبة. ولذلك فإنه عند ما تزيد الأجور في جميع الصناعات بنفس النسبة تصبح بعض الصناعات أقل ربحاً من الأخرى، ويجد رجال الأعمال راغبين في التحول من الصناعات الأقل ربحاً إلى الأخرى الأكثر كسباً، بصرف النظر عن القيمة الاجتماعية لتلك الصناعات. وثالثاً: ترتبط الزيادة العامة في الأجور بالنسبة للأسعار بأثرها العكسي على العمالة، وقد يكون السبب في ذلك هو أن بعض المؤسسات سوف تفلس، ويصبح من الأرباح استخدام الآلات التي ارتفعت أسعارها بنسبة أقل من ارتفاع الأجور

يدل من العمال . وتحدث زيادة في العمالة في الصناعات الهندسية ولكن قد يفصل العمال من جميع الصناعات الأخرى . وليس من الضروري أن ندفع بالاقتصاد إلى هذه الهاوية لكي نغير من توزيع الدخل في صالح العمال . إن إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب أسهل وأقل بكثير من هذا .

هذه الملايسات تنطبق فقط على الزيادة العامة في الأجور ولكنها لا تنطبق على فرض حد أدنى للأجور في الصناعات الكاسدة . ففي خارج دائرة الصناعات الفنية والمهن يوجد عدد كبير من العمال يعرضون عملهم بأجور منخفضة جداً ، وسوف يحدث استغلال كبير بالنسبة للعمل الذي تقوم به مجالس الصناعات والهيئات الأخرى التي تقوم بتثبيت الأجور . وليست هذه الحالة لرفع المستوى العام ولكنها لرفع مستوى الأجور في الدرجات الدنيا بالنسبة لمستواها في الدرجات العليا . وقد يسبب ذلك بعض البطالة بنفس الدرجة التي تقل بها الكفاية ، ولكن الذي نفعله أساساً هو تحسين أضعف فئات المجتمع قوة على المساومة على حساب أقواها ، وهو أمر مرغوب فيه .

والنقطة التالية هي أن تتحول من الحد الأدنى الذي نضعه للدخول الصغيرة إلى الحد الأعلى الذي يوضع على الدخول العالية . وأهم وسيلة لتحقيق ذلك هي الضرائب العالية التي تفرض على الدخول الكبيرة .
(م . — التخطيط)

ولكن ظهرت حديثاً فكرة الرقابة على استهلاك الأغنياء عن طريق تطبيق نظام البطاقات .

إن هناك فكرة جذابة خادعة عن ضمان أنصبة عادلة للجميع تتمثل في تطبيق نظام البطاقات ، بحيث يزول أثر الاختلافات في الدخل النقدية . ولكن هذه الجاذبية ليست أسلم من المصادر التي تأتي عن طريق المساواة في الدخل النقدية . فإذا خفضت دخولنا جميعاً إلى مستوى واحد عن طريق فرض نظام عام للبطاقات ، فإن ذلك يحطم الدوافع على العمل والإنتاج بنفس السرعة التي يحدث بها ذلك لو خفضت دخولنا النقدية جميعاً إلى نفس المستوى .

وبالإضافة إلى ذلك يعتبر نظام البطاقات في مرتبة أدنى من مرتبة الضرائب التصاعدية وذلك لأسباب ثلاثة :

أولاً : من الصعب تطبيقه إدارياً دون ظهور الأسواق السوداء ، وكلما اتسعت دائرة السلع التي يشملها كلما ازدادت صعوبته وازداد احتمال انهياره .

ثانياً : إذا اقتصر نظام البطاقات على السلع الضرورية فإن النقود

التي لم يسمح لها بأن تنفق على هذه السلع سوف توجه نحو السلع غير الضرورية والتي يصبح إنتاجها مربحاً . وهكذا ينخفض عرض السلع الضرورية على حساب السلع غير الضرورية . وثالثاً : يتدخل

نظام البطاقات في حرية الاختيار ليس فقط بالنسبة للأغنياء بل بالنسبة للفقراء الذين يحصلون على إشباع أوفى من دخولهم أيضاً لو سمح لهم باختيار السلع التي يرغبون فيها . فنظام البطاقات نافع

و ضرورى لمعالجة النقص فى سلع ضرورية معينة فى الفترة التى توجه فيها الجهود نحو زيادة عرضها . ولكنه كطريقة دائمة لتحقيق المساواة يعتبر فى مرتبة أدنى بالنسبة للضرائب .

وأبسط وسيلة للحصول على أكبر قدر من المساواة فى الدخل هى فرض ضرائب عالية على الأغنياء ومنخفضة على الفقراء ، أو حتى عدم فرض ضرائب عليهم . كانت هذه هى أسس السياسة المالية البريطانية لعشرات السنين . وكان كل جيل يضيق الحلقة أكثر . والمدى الذى ذهبنا إليه فى هذا المضمار لا يعترف به أو يقبله اليساريون بشكل عام ، ولا شك أنه يمكننا بل ويجب علينا أن نواصل إلى أبعد من ذلك ، ولكننا قد قطعنا فعلاً شوطاً كبيراً لدرجة أن هناك أسئلة تثار عما إذا لم نكن قد وصلنا بعد إلى الحدود القصوى لهذه السياسة .

والمشكلة التى تثار بالنسبة للضرائب العالية هى الأثر الذى تحدثه على الدوافع على العمل والإنتاج . فى الأيام التى كان المعدل الموحد للضريبة على الدخل هو ستة بنسات لكل جنيه ، كان هذا الأثر ضعيفاً يمكن إهماله . ولكن عندما أصبح المعدل تسعة شلنات فى الجنيه كما رفعت الضريبة الإضافية على الدخل العالية ، حتى وصلت المعدلات الحديثة إلى ١٩ شلناً ، ٦ بنسات فى الجنيه . وجب أن نأخذ فى الحسبان آثار الضرائب العالية على الدوافع على العمل والإنتاج . وفى الواقع إن أعظم خطأ فى هذا الميدان ليس كمية الضريبة ولكن هيكल ضريبة الدخل . فالرجل الذى يدفع تسعة شلنات لكل جنيه لا يدفع فى الحقيقة

٤٥٪ من دخلة إلى إدارة الضرائب المباشرة . لأن ما يسمح بإعفائه قد يخفض السعر المتوسط الذى يدفعه إلى ما يقرب من ٢٠٪ . وعلى كل حال فالسعر الحدى للضريبة هو الذى يؤثر على دوافع الإنتاج والعمل وليس المعدل المتوسط . والشئ المعقول الذى يجب أن نقوم به هو إعادة بناء أساس الضرائب بحيث لا يفوق السعر الحدى المعدل المتوسط . ولكن ذلك سوف يجعل السعر الموحد لضريبة الدخل أقل بكثير مما هو عليه الآن . كما أنه يسمح بفرض الضرائب العالية على الفئات العليا بحيث يكون التأثير العكسى للدافع أقل مما هو عليه فى الوقت الحاضر . وقد اقترحت وسائل كثيرة فى هذا المضمار فمثلا يجب استبعاد المسموحات من التقدير ، فكل مكتسب يستطيع أن يسحب من مكتب البريد نقداً إعانات الزواج وما يسمح به لكل طفل كامتداد للنظام الحالى للإعانات العائلية . وحينئذ يمكن فرض سعر موحد منخفض ليسكن مثلاً ٢ شلن ، ٦ بنسات لكل جنيه على جميع الدخول حتى ٥٠٠ جنيه ، وبعد هذه النقطة تفرض أسعار طبقية إضافية مثل هذا الإصلاح سوف يخفض التكاليف الإدارية لدرجة كبيرة ويوفر متاعب النظام الحالى ، وإذا أمكن الأخذ به من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية يمكن الأخذ ببعض الإصلاحات الأخرى سيما إذا أردنا العمل على إعادة توزيع الدخل بشكل أكبر عن طريق الضرائب دون قتل الدجاجة التى تضع البيضة الذهبية كما يقولون .

تكافؤ الفرص

مهما عمل من إصلاح في نظام الضرائب ، فإن الخطر على الدافع للإنتاج والعمل كبير محدد لإمكانية إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب . ولذلك فالشيء المهم هو اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة المساواة في الدخل قبل فرض الضرائب . ويتحدد توزيع الدخل قبل فرض الضرائب بعاملين أساسيين هما : توزيع الملكية ، وتوزيع الكفايات .

إن النقص في الكفايات هو الذي يوضح الاختلافات في مكافأة العمل . فالأطباء يكسبون أكثر من المشتغلين في المناجم لأن هناك نقص كبير في الأطباء بالنسبة للطلب عليهم أكثر من النقص في المشتغلين بالمناجم . فإذا كان من الميسور أن يصبح كل طفل في المجتمع طبيباً دون تكلفة ما ، فإن ندرة الأطباء لن تصبح أكثر من ندرة خدم المنازل ولن يكسبوا أكثر منهم . ولذلك فالسبيل إلى مساواة المكاسب الناتجة عن العمل قبل فرض الضرائب هو زيادة تكافؤ الفرص ، وطبيعي أن الطريق الموصل إلى ذلك هو نظام التعليم . إن جميع الإشتراكيين يهدفون إلى مساعدة الأطفال في الحصول على التعليم الذي يتناسب وقدرتهم بغض النظر عن دخول آبائهم . وإذا أمكن الوصول إلى هذه الحالة فستقل الاختلافات بين دخول المهن المختلفة إلى درجة كبيرة . ولكن هناك عوائق أخرى تقف حائلاً دون تكافؤ الفرص ، وهذه

العوائق متصلة في النظام المطبق للـمجتمع ، وعلى الأخص في التجارة والصناعة ، حيث تميل فرصة الحصول على وظيفة ذات مكافأة عالية إلى أن تكون محصورة في أضيق الحدود . ويجب أن يكون من أهداف السياسة الصناعية الاشتراكية إتاحة الفرص المتكافئة لجميع المشتغلين في الصناعة في أى مستوى للوصول إلى القمة دون أى قيد آخر سوى قدرتهم ودرجة مناسبتهم مع العمل . إن تكافؤ الفرص هو المفتاح لأعظم مساواة في الدخول كما أنه يساعد كثيراً على القضاء على النظام المطبق للـمجتمع .

وترجع بعض نواحي عدم التكافؤ في الفرص ، وكذلك الجانب الأعظم من عدم التساوى إلى توزيع الملكية . وقد قدر أن أصحاب الملكية يتسلمون حوالى ٣٠ ٪ من الدخل القومى في مقابل استعمال ممتلكاتهم . وطالما أن ثلث الممتلكات في هذا البلد في يد ٢ ٪ من الشعب فإن هذا يجعل ٢٠ ٪ من الدخل القومى يؤول إلى ٢ ٪ من الشعب دفعة واحدة . وليس هناك حل لهذه المشكلة خلاف المصادرة . فتأميم الملكية لا يصلح أن يكون حلاً ، لأن أصحاب الملكية يعوضون تعويضاً كاملاً ، وبعد أن تنتهى عملية التعويض يصبحون أثرياء كما كانوا قبل التأميم .

وليس معنى هذا أنه من الخطأ دفع أى تعويض في حالة تأميم الملكية ، بل على العكس إنه الحل الوحيد الممكن دون ثورة دامية .

إنه من الميسور للدولة أن تصدر الملكية بعد ثورة دامية ، ولكن الثورات تؤدي إلى انحلال بناء المجتمع ، كما أنه يتحاشاها معظم المفكرين السياسيين ؛ لا لأنهم لا يرغبون في المصادرة ، أو لأنهم لا يعتقدون في أنها تؤدي إلى الإطاحة ببعض الرؤوس الكبيرة ، وإنما السبب في ذلك هو أنه عندما يبدأ جسم المجتمع في الانحلال ، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيترتب على ذلك ، أو أن يسيطر على النتائج النهائية ، فليست هناك ثورة في التاريخ وصلت أبداً باختصار إلى ما كانت تصبو إليه . كما أن نتائج كثير من الثورات كانت إلى حد كبير عكس ما قصدته . وكما يقول المثل الإنجليزي التقليدي إن شواء خنزير على النار أفضل من حرق منزل لهذا الغرض .

ويمكن تحقيق المصادرة بفرض ضرائب على الملكية بطريقة أكثر تدرجاً مما تنطوي عليها الثورة . والنوع المألوف من هذه الضرائب هو الذي يفرض عند الوفاة (ضرائب التركات) فهذا النوع من الضرائب يسمح لصاحب الملكية بالتمتع بثمار ملكيته طول حياته ، وضرائب التركات مألوفة لسببين ، الأول : هو أن تأثيرها على الدافع للانتاج والعمل أقل من ذلك الذي تحدثه الضرائب التي تؤدي إلى تخفيض الدخل أثناء حياة الشخص . والسبب الثاني : هو أنها أيضاً تنصب على ميراث الثروة ، وهذا في حد ذاته لا يتفق مع مبدأ المساواة . وهناك بديل لضرائب لالتركات تتلسمه كثيرا ولكنه لا يطبق وهو فرض

ضرائب عالية لا على الممتلكات التي تنتقل بالموت ولكن على القيمة التي تورث . فإذا فرضت ضرائب مانعة على الميراث الذي يزيد عن خمسة آلاف جنيه مثلاً ، فإن الموصى حينئذ يستطيع أن يمنع ملكيته من الانتقال إلى أيدي جامعي الضرائب ، وذلك بتوزيعها إلى فئات صغيرة على عدد كبير من الناس ، بدلاً من محاولة الاحتفاظ بها في حيز محدود . وهذا يشجع على توزيع الملكية بشكل واسع ، وسيتبع ذلك توزيعاً آلياً أوسع للدخل .

وأكثر من ذلك إيلاماً فرض ضريبة على رأس المال ، إذ أن ذلك يسبب صعوبات فنية كثيرة . وحتى لو أمكن تطبيقه بصورة عادلة فإنه لا يمكن القيام به فجأة ، ذلك لأنه من الضروري مرور وقت طويل نستطيع أن نجعل فيه التقديرات عادلة ، وهذا هو السبب الأساسي في عدم إتباعها حتى في بريطانيا . وقد تدعو الحاجة في حمية بعض الأزمات إلى اتباع هذه الطريقة كما لو كانت حلاً لبعض الصعوبات الطارئة . ولكن عندما يتبين أن الأمر يتطلب وقتاً طويلاً لإيجاد الأداة اللازمة للإدارة فإن الحساس لها يجبروا . وتكرار فرض الضرائب على رأس المال سوف يثبط همم المدخرين ويشجع على استهلاك رأس المال ، إذا فرض على طبقات رأس مالها من الصغر بحيث يكون لها الخيار الحقيقي بين استهلاكه أو الاحتفاظ به . أما إذا فرضت فقط على الذين يمتلكون رموس أموال أكثر من خمسة آلاف

أو عشرة آلاف جنيه مثلاً (متوسط رأس المال بالنسبة للأسرة حوالى ٥٠٠٠ جنيه) فسوف يكون لها تأثير ضعيف جداً على الدوافع على الإنتاج والعمل أو على الإدخار. وإذا ما اتفقت الحكومة على تسلم المدفوعات نقداً أو فى شكل أوراق مالية، واستخدمت الحصيلة فى دفع الدين الأهلى، فسوف يكون أثرها التوزيعى على قيم الملكية صغيراً.

ومن الواضح أنه يجب علينا أن نتقدم بدرجة كبيرة وبسرعة فيما يختص بإعادة توزيع الملكية فى المستقبل عما قمنا به فى الماضى. وطالما أن الملكية موزعة توزيعاً غير عادل فإنه يصبح من الصعب حل جميع المشكلات الاجتماعية. وليست المسألة مجرد وضع حدود دنيا وقصى للفقر والغنى لا يأتيا الباطل من بين يديها أو من خلفها ولا خوفاً عليها من أى ثورة. فالحكم على المسائل الأخرى قد أصابه بعض التشويه أيضاً.

إننا لا نستطيع أن نفكر فى التأميم نظراً لأن الغالبية العظمى من الناس تعتقد فيه (خطأ) كوسيلة للمساواة، بدلاً من أن ننظر بعين العقل إلى كل ما هو مع وضد الإدارة العامة للصناعة. إن العمال لن يهجروا سياستهم المقيدة، ولن يطلقوا نشاطهم من عقالة من أجل زيادة الإنتاج والقضاء على الفقر، والسبب فى ذلك هو خوفهم من أن تستغل مجهوداتهم هذه فى جعل الأغنياء أكثر غنى. كما تصبح هناك

قيود على الميزانية وترتفع الضرائب إلى مستويات لها خطرهما على الدوافع. وإذا كنا نعيش في مجتمع ليست الملكية فيه في يد الدولة (إذ ليس من المرغوب فيه أن تملك الدولة كل شيء) وموزعة توزيعاً عادلاً كبيراً بين الناس، فسوف نصل إلى مستوى من المعيشة ودرجة من التماسق الاجتماعي لا تخطر ببال أحد. إن جميع الجهود التي يبذلها رجال الدولة ورجال الكنيسة في الوعظ والإرشاد وتبيان فضائل الحياة السلية والأخوة وأخطار الحسد والنضال والتطاحن السياسي والصناعي تكون أجدى بكثير لو أنها وجهت نحو إعداد وتنفيذ القوانين الخاصة بالمصادرة وإعادة توزيع الملكية عن طريق فرض ضرائب على رأس المال.

الخلاصة

يمكن تلخيص هذا الفصل في الحقائق التالية .

١ — لا تقوم فكرة تزويد الأفراد بالخدمات المجانية أو الزهيدة الثمن على مسألة توزيع الدخل وإنما على فراسة وبعد نظر الحكومة . وهذه الخدمات محدودة بتلك التي توجد رغبة في التشجيع على التوسع على استهلاكها .

٢ — الرقابة العامة على الأجور وسيلة غير مؤثرة في توزيع الدخل إذا لم تصاحبها الرقابة العامة على الأسعار . وهذه الأخيرة لها تأثيرات

غير مستحبة . ولكن الإكراه على وضع حد أدنى للأجور في بعض الصناعات ضرورى لحماية المجموعات التى تعاني من الكساد .

٣ — من الصعب إدارة النظام العام للبطاقات ، فضلا عن أنها طريقة متعبة لتحقيق المساواة .

٤ — أفضل طريقة لإعادة توزيع الدخل هى فرض ضرائب منخفضة على الفقراء وعالية على الأغنياء . إن إصلاح نظام ضرائب الدخل ضرورى لجعل هذه السياسة أكثر تأثيراً بالرغم من أنه لم يستخدم بالكامل فى المملكة المتحدة ، لدرجة أنه يجب تركيز الاهتمام فى المستقبل على مسألة تغيير توزيع الدخل قبل الضرائب .

٥ — يرجع عدم المساواة فى الدخول قبل فرض الضرائب إلى عدم تكافؤ فرص التعليم والتوظيف وتستطيع الدولة أن تساعد على الإقلال من ذلك .

كما أن عدم التساوى فى الدخول قبل فرض الضرائب يعزى أيضاً إلى التوزيع غير المتساوى للملكية الذى يمكن تغييره بواسطة ضرائب التركات ، وفرض ضرائب على رأس المال .

الفصل الثالث

النقود

إن تداول النقود يحدد مستويات الأسعار والعمالة في البلد ، كما أن التقلبات في مستوى التداول النقدي تحدد ما إذا كانت البلد سوف تعاني من التضخم أو الانكماش . هاتان المسألتان من الأهمية بحيث لا يمكن تركهما تحت رقابة المشروعات الخاصة وأنه لمن المتفق عليه منذ أمد طويل في كل بلد حديثة أن تسيطر الدولة بنفسها على عرض النقود ، كما أنها تحاول التأثير في الطلب . وهذا التطور الحديث في السيطرة على النقود لا يتطلب أغراضاً جديدة . بل يتطلب أساليب جديدة فحسب .

التضخم

يتفق جميع الاقتصاديين المحدثين فيما يجب أن تكون عليه أهداف السياسة النقدية وهي تثبيت تدفق النقود عند المستوى المناسب للعمالة الكاملة حتى لا يكون هناك تضخم أو انكماش . ولسوء الحظ فإن هذه الأهداف ليست مقبولة بالاجماع من السياسيين اليمينيين أو اليساريين ، فكثير في اليمينيين قد يفضلون دورة منتظمة من التضخم والانكماش ، وكثير من اليساريين تواقون إلى التضخم المستمر .

فاليمنيين يفضلون وجود دورة منتظمة من التضخم والانكماش ذلك لأنهم يعتقدون أن التضخم ضرورى من وقت لآخر للحفاظ على انتظام العمال وحشهم على الجد فى العمل . وقد يكون ذلك حقيقياً . إن طبقة أصحاب الأعمال تستطيع الاستمرار فى معاملة عمالها كما تعاملهم الآن ، إذا لم يخلق فوق رموس العمال الخوف من البطالة على فترات منتظمة . ولكن بالنسبة للاشتراكيين لا تعتبر هذه المسألة خاصة بالتضخم ولكنها تتعلق بتغيير العلاقات الحالية بين العمال وأصحاب الأعمال . فالنظام يجب أن يجد له أساساً جديداً فى اتفاق العمال والمديرين على العمل مع بعضهم البعض فى سبيل أهداف عامة ، وسوف نتكلم عن ذلك بتفصيل أكثر فى الفصل السابع .

وفما يتعلق بالجد فى العمل ، نجد أنه إذا كان العامل حقيقة يفضل أن يعمل أقل إذا زال عنه شبح الخوف من البطالة ، فحينئذ يجب أن يكون له الحق فى عمل ذلك مما سيجرب عليه انخفاض مستوى معيشته ، وبالتالي مستوى معيشة البلد كلها ، ولكن ليس من الديمقراطية فى شيء أن نقرر ما إذا كان الدخل الإضافى يستحق كل هذا الخوف والذعر من العمل .

والأخطر من ذلك هو مطالبة أصحاب اليسار بالتضخم المستمر . وهذه المسألة أيضاً متأصلة فى صراع الطبقات ، ذلك لأنه من الراسخ فى الأذهان أن أصحاب الأعمال يكونون تحت رحمة العمال إذا كانت

هناك دائماً أعمال تتطلب عدداً أكبر من الأيدي العاملة المتوفرة . وهذا أيضاً حقيقى . ولكن السياسيين من الجناح الأيسر ، الذين يقبلون قبولاً قاطعاً فكرة التضخم المستمر بوصفها فى صالح العمل إنما يفعلون ذلك لعدم إدراكهم مدى الضرر الذى يحدثه التضخم بالطبقات العاملة ، وليس هذا الضرر أقل مما يحيق بباقى المجتمع .

على أن ضرر التضخم المفتوح أمر لا جدال فيه . ففى حالة التضخم المفتوح ترتفع الأسعار دائماً بدرجة أكبر من ارتفاع الأجور ، ويعانى من ذلك العمال والطبقات المتوسطة ، بينما يكسب أصحاب الأعمال وأصحاب الأملاك . ويقع أكبر العبء على عاتق أفراد الطبقات المتوسطة الذين لا تتناسب مرتباتهم مع تلك الحالة إلا بعد وقت طويل والذين تفقد مدخراتهم السابقة قيمتها . كما أن الطبقات العاملة لا يمكنها أيضاً الاستمرار فى مسايرة ارتفاع الأسعار . ولذلك يعارض أصحاب اليسار بشدة فى هذه الأيام التضخم المفتوح ، وإنما الذى يجذب بعضهم هو التضخم المحبوس الذى يسمح فيه بتدفق النقود ولكن يحال فيه دون ارتفاع الأسعار عن طريق الرقابة الإدارية . وأضرار التضخم المحبوس أقل من أضرار التضخم المفتوح ، على الرغم من أن الأول له نتائجها الضارة أيضاً .

وحتى إذا حدث رقابة على الأسعار فإن التضخم يسبب ارتفاع الأرباح بدرجة أكبر من ارتفاع الأجور والمرتبات . فالتضخم

حالة ينفق الناس فيها على السلع الاستهلاكية أكثر مما يتكلفه إنتاج هذه السلع . وكل بنفس إضافي من هذا الاتفاق إن لم يتجزأ من المخزون أو لم يعكس في ميزان التجارة الخارجية ، سوف يذهب إلى الأرباح ، طالما أن هذا هو العنصر الوحيد المتبقى من العناصر التي تكون الدخل . وهذا هو السبب في أنه في السنوات الثلاث الأخيرة زادت الأرباح مثلاً في بريطانيا بدرجة أكبر من زيادة الأجور والمرتبات . وقد أدى هذا بدوره إلى حدوث ضغط جديد للمطالبة بأجور أعلى وفرض رقابة أشد على الأسعار . ولكن أيسر طريقة لوقف هذه الحركة والاحتفاظ بالأرباح منخفضة هي وقف التضخم .

وثانياً نجد أن التضخم المحبوس يؤدي إلى امتصاص الموارد من الصناعات الضرورية المفروض عليها رقابة شديدة ، وتوجيهها نحو الصناعات غير الضرورية التي أعطيت لها حرية أكثر ، والتي تصبح لهذا السبب أكثر ربحاً . وحينئذ يجب القيام بتدابير سريعة لإحكام الرقابة على توزيع المواد الخام ، ولكن كلما زاد التضخم كلما صعب القيام بهذه الرقابة . ويجب أيضاً الاستعانة بالقوة لتوجيه العمال حتى نمنع تدفقهم نحو الصناعات غير الضرورية . ويمكن تجنب ذلك كله بانتهاء التضخم .

وثالثاً يؤدي التضخم إلى خفض الإنتاجية ، إذ ينخفض المخزون من المواد الخام ويقل معدل التشغيل ، كما يتعرق سير الإنتاج ، وتصبح الأرباح من السهولة لدرجة أن أصحاب الأعمال لا يهتمون

بالتكاليف . وتكف قوى التنافس عن العمل وينمحي الدافع على زيادة الكفاية .

ورابعاً يؤدي التضخم إلى الإفلاس الخارجى . فجزء من النقود الإضافية ينفق على الواردات ، والجزء الآخر ينفق على اجتذاب الموارد التى يجب تشغيلها من أجل التصدير إلى السوق المحلى . وحينئذ يصبح ميزان المدفوعات غير موافق ، وتمتد يد الدولة إلى استخدام الذهب والاحتياطات الأجنبية ، وأخيراً إذا لم تكن الدول الأجنبية على استعداد لعقد القروض فسنخفض القيمة الخارجية للعملة .

وفى حالة التضخم المعتدل قد تحاول الحكومة منع كل هذه النتائج باستخدام الرقابة الإدارية بواسطة التخطيط عن طريق التوجيه . ولكن كلما اتسعت دائرة التضخم كلما أصبح من الصعب القيام بهذه الرقابة وجعلها مجدية . فالرقابة الإدارية لم تكن ولن تكون بديلاً كافياً ، للسيطرة على مستوى التداول النقدى . بل على العكس سوف تصبح مثل هذه الرقابة أكثر صعوبة بسبب التضخم . وهذا الدرس الواضح لم نكتسبه فقط من خبرتنا فى السنوات الثلاث الماضية ، ولكن أيضاً من روسيا السوفيتية خلال العقد الرابع من القرن العشرين . وأصعب المشكلات التى كان على تلك البلدان مواجهها فى تلك الفترة لم تكن ترجع إلى اتباع سياسة التخطيط ، أو إلى أى نزعة فطرية قومية نحو السيطرة والتحكم ، وإنما كانت

راجعة فقط إلى محاولتها الإحتفاظ بصراع دائم مع المستوى المالى لتدقق النقود . إن التضخم ذو ضرر كبير على أولئك الذين يحاولون التخطيط عن طريق التوجيه ، كما أنه كذلك بالنسبة لأولئك الذين يقومون بالتخطيط عن طريق الترغيب .

الثبات النقدى

والسياسة الصحيحة هى أن تكون لدينا الكمية المضبوطة من النقود لا أكثر ولا أقل . والكمية المضبوطة هى تلك التى تناسب مع العمالة الكاملة دون أن يكون هناك ميل إلى التضخم أو الإنكماش . وقد كانت الطريقة القديمة لتحقيق ذلك تعطى لمسألة إحكام الرقابة على الكمية الموجودة من النقود أهمية أكبر من تلك التى تعطىها للطلب على النقود . وقد تكون كمية النقود الموجودة على درجة من الأهمية ، ولكن التقلبات فى التجارة تنتج إلى حد كبير عن التقلبات فى استخدام النقود وفى الكمية الموجودة منها . وفى الحقيقة عادة ما يحدث أن تعدل كمية النقود بالنسبة لاستعمالاتها .

يحدث التضخم الشارد عادة عندما تزيد كمية النقود استجابة لطلب الحكومة ، وبالمثل أيضاً يحدث الإنكماش الكبير عندما تنخفض كمية النقود بسبب انخفاض الطلب عليها . وتستطيع الرقابة الحازمة على كمية النقود أن تمنع ذلك التضخم الشارد وقد يكون الحد الصارم لكمية

النقود نافعا جداً عندما تكون هناك نقود كثيرة (كما حدث أخيراً في ألمانيا والاتحاد السوفيتي) ، ولكن الرقابة على كمية النقود الموجودة لا تستطيع أن تمنع أنواع التضخم والإنكماش البسيطة والتي هي من مظاهر الدورة التجارية ، والسبب في ذلك أنها تعتمد إلى حد كبير على التغيرات في سرعة دوران النقود وعلى التغيرات في كميتها ، وتعرض السياسة الجديدة ، على تثبيت كمية النقود الموجودة وترى أنه بدلا من ذلك عندما يزيد الطلب على النقود يجب زيادة كميتها ، وعندما ينقص فإنه يجب إنقاص كميتها ، وهكذا يمكن أن نحافظ على ثبات التداول النقدي .

والميزانية هي الأداة التي نستطيع أن نحقق عن طريقها هذه الرقابة ، فعندما يضعف تداول النقود يمكن إنعاش الحالة بتخفيض الضرائب إذ أن ذلك يؤدي إلى ترك نقود أكثر في أيدي الناس لينفقوا منها . وعندما تزيد حدة التداول النقدي فإننا نقوم بزيادة الضرائب وبذلك تنخفض الكمية التي يستطيع الشعب أن ينفقها ، والنتيجة التي تترتب على ذلك هي حدوث عجز أو فائض في الميزانية . وقد يعوض هذا العجز وذلك الفائض بعضه بعضاً في الأجل الطويل أو لا يعوض ، فليس هذا من الأهمية بمكان . فمثلا إذا كان هناك ميل مزمن من جانب التداول النقدي نحو الانخفاض ، فإن هذا يستدعي أن يكون هناك عجز متوال في الميزانية . وإذا فرض وأن هذا العجز لم يكن

أكبر مما يستدعيه تثبيت الطلب فلن يحدث ضرر ، فالعجز يكون صاراً فقط عندما يكون أكبر مما تتطلبه الفحوة الإنكماشية الموجودة في التداول النقدي ، وحتى عندما يكون هذا العجز متناسباً في حجمه مع الغرض الذي أحدث من أجله فإن الضرر قد يحدث عندما تقوم الحكومة بالإقراض ودفع الفائدة على تلك القروض بدلا من قيامها بسك نقود أكثر لا تكلفها دفع أية فوائد .

وقد اقترح البعض في إحدى مراحل تطور هذه السياسة ألا تقوم الحكومة بتغيير المقدار الذي يجمع من الضرائب وإنما بتغيير طريقة انفاقها ، فتتفق أكثر عند ما يضعف تداول النقود وأقل عند ما تزيد حدته . فإن زيادة الانفاق أشد فاعلية من تخفيض الضرائب ، بمعنى أن عجزاً معيناً في الميزانية سوف يزيد من العمالة إذا كنا نصل إلى هذا العجز عن طريق زيادة الانفاق ، أكثر مما لو حدث ذلك عن طريق تخفيض الضرائب . ولكن تغيير الضرائب أسهل ومرغوب فيه أكثر من الانفاق . فنحن في حاجة إلى المشروعات العامة حتى في أعلى مراحل التضخم . كما وأن المشروعات العامة غير الضرورية لا تصبح مرغوباً فيها مجرد أن هناك انكماش . فإذا أمكن تقديم أو تأخير المشروعات العامة دون حدوث أية مضايقة ، فمن الحكمة عمل ذلك كوسيلة إضافية لتثبيت الطلب ، ولكن التأكيدات الرئيسية يجب أن تكون على تغيير كمية الضرائب .

ويتوقف استخدام هذه السياسة على التنبؤ بالدخل القومي من

ناحية مقداره وكيفية توزيعه في المستقبل القريب جدا ، ذلك الذى تتعلق به الميزانية فإذا كنا لم نصل بعد إلى حالة التوظيف الكامل ، أو كنا فى حالة تضخم عاصف ، فقد لا يكون ضروريا أو ممكنا القيام بحسابات دقيقة . ويجب أن يهدف وزير المالية إلى احداث عجز أو فائض كبير فى الميزانية ليجعل تداول النقود يتحرك بسرعة فى الاتجاه الصحيح ، وهذه الحسابات الدقيقة تصبح فقط على غاية من الأهمية عند ما نصل إلى حالة العمالة الكاملة أو عند ما نقضى على التضخم .

وفى حالة العمالة الكاملة يستطيع المتنبئ أن يقدر الموارد (فى شكل نقدى) التى يجب أن تخصص لإنتاج سلع الاستهلاك للسوق المحلى وللتصدير ، وكذلك سلع الاستثمار والخدمات الحكومية . ومجموع هذه الموارد هو الدخل القومى ، ذلك لأن الدخل تأتى من الإنتاج ، وأن تكاليف الإنتاج الكلية هى بكل بساطة الدخل المدفوعة . والناحية الأخرى من الميزانية التى يضعها المتنبئ هى تقديراته لكيفية إنفاق الأفراد لدخولهم . فإذا كانوا سينفقون على شراء سلع الاستهلاك أكثر مما ينفق على إنتاج تلك السلع فستميل أسعار هذه السلع إلى الإرتفاع وبذلك يبدأ التضخم . وإذا كان ما سينفقونه أقل فسيبدأ الإنكماش . وإذن يمكن المحافظة على العمالة الكاملة بالاحتفاظ بإنفاق المستهلكين عند المستوى الصحيح المناسب عن طريق احداث ثغرة بواسطة عجز الميزانية ، ومنع أى ميل إلى حدوث فائض بزيادة الكمية المأخوذة من الضرائب .

ولا نستطيع أن نزعم بأن هذه السياسة يمكن أن تكون دقيقة أو أن يكون تأثيرها كاملاً .

ففي المقام الأول نجد أن الدقة في استخدام هذه السياسة قد لا يعوقها البطء في تعديل الضرائب . فالميزانيات السنوية التي تعلن فيها الضرائب ، والتي لا تدخل إلى حيز التنفيذ إلا بعد عدة شهور ، لا تصلح لهذا الموقف ، حيث أنه قد تحدث تغيرات في المستوى العام للنشاط بسبب الحوادث التي تقع في الخارج . وعلى كل حال فهذا يمكن علاجه بعمل ميزانيات مساعدة . وإذا ما حدث تبسيط في هيكل نظام ضريبة الدخل ، كما اقترحنا في الفصل السابق ، فإنه يمكن إحداث التغيرات السريعة في المعدل الموحد .

والعقبة الأخرى في سبيل الدقة هي عدم كفاية الإحصاءات التي يحتاجها الشخص القائم بالتنقو ، وهذا أيضاً أمر يمكن علاجه . ومن الغريب حقاً أن تتوفر المعلومات الإحصائية عن الاقتصاد الأمريكي ، موطن الحرية الاقتصادية ، بدرجة أكبر مما تتوفر بالنسبة للاقتصاد البريطاني . إن هيئاتنا الإحصائية تحتاج إلى التدعيم وإلى زيادة سلطاتها في الحصول على الأرقام الضرورية . ولحسن الحظ فإننا لا نحتاج إلى الإعتماد كلية على تقديرات الدخل القومي كمرشد لنا ، يجب أن تتحرك في نطاقه سياسة الميزانية ، وذلك لأن هناك على الأقل مقياسين آخرين نافعين في هذا المضمار .

وأول هذين المقياسين هو إحصاءات التفليس . فطالما أن رجال الأعمال غير معرضين للفشل ، نجد دائماً أن الموارد تستعمل بشكل مضاعف ، وإذا لم تكن هناك تفاليس فسيستمر هذا الضياع . ففي أحوال العمالة الكاملة يجب أن تصفى حوالى ٢٥٠٠ شركة أعمالها سنوياً . فإذا كان الرقم الحقيقي أعلى من هذا بكثير يجب عندئذ تخفيض الضرائب ، وإذا كان أقل منه بكثير فعنى ذلك أن التضخم مقبل .

والمقياس الآخر الأكثر دقة هو إحصاءات البطالة . فالبطالة لا ترجع كلها إلى النقص النقدى ، إذ هناك أيضاً قدر معين من البطالة الاحتكاكية يرجع إلى التغيرات التى تحدث فى الاقتصاد القومى كل يوم ، سواء كانت تقلبات فى الطلب أو وسائل فنية جديدة أو تغيرات فى درجة الحصول على المواد الخام أو ثغرات موسمية . . . أو غير ذلك . وكنتيجه لذلك نجد دائماً بعض الناس خارج ميدان العمل يتحركون من وظيفة إلى أخرى ويقدر هؤلاء بحوالى ٢٪ إلى ٣٪ من مجموع السكان المشتغلين . ويتوقف حجم هذه البطالة الاحتكاكية أساساً على حسن تنظيم سوق العمل . وأنه لمن واجبنا أن نقلل منها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً حتى يتمكن الناس الذين يتركبون العمل لآى سبب من الأسباب أن يجدوا عملاً آخرأ مناسباً فى الحال . ويمكننا أن نقلل من نسبة البطالة هذه باتباع سياسة تضخمية . فإذا كانت كمية النقود كبيرة لدرجة أن جميع أصحاب الأعمال يشعرون بنقص فى عنصر العمل ، فعنى ذلك أن الذى يتعطل لا يحتاج لأن

يجتنب عن العمل المناسب ، وإنما يستطيع أن يحصل على أى عمل فى الحال . ولكن إذا نحن فعلنا ذلك فإننا لا نكون فقط قد ألحقنا بأنفسنا جميع شرور التضخم العادية ، بل يصبح أيضاً من المستحيل أن نميز فى سوق العمل الأعمال ذات الأهمية الكبيرة من تلك الأعمال غير الضرورية . وإذا كانت كمية النقود مناسبة تماماً ، نجد أنه عندما يستغنى أحد أصحاب الأعمال عن بعض العمال يكون هناك آخر فى حاجة إليهم . على أنه قد يمضى بعض الوقت ليحدث هذا التحول ولكنه سيكون تحولاً صحيحاً . فالعامل لا يذهب إلى أى عمل ولكن إلى العمل المناسب له . ولكن عند ما تزيد كمية النقود بدرجة كبيرة فسوف يكون جميع أصحاب الأعمال فى حاجة إلى العمال وتختفى هذه التفرقة . ولن تجدى فى هذه الحالة وسيلة الترغيب لضمان وضع العمال فى الأعمال المناسبة لهم ، وعلمنا إذن أن نلجأ إلى التوجيه لتحقيق ذلك .

وهذه فكرة صعبة وغير مألوفة . فالبطالة شر لا يمكن لأحد أن يعارض فيه أو يرفض أية وسيلة للقضاء عليه كلية . ولكن بعض الوسائل قد تكون أفضل من غيرها فى الوصول إلى هدف معين . فالوسيلة المجدية للقضاء على نسبة ٣٪ من البطالة الاحتكاكية هى تحسين تنظيم سوق العمل ، أما محاولة القضاء عليها بوسيلة تجلب شرور التضخم ومضار توجيه العمل فإنما كمن يقوم بقطع اليد بأكملها لا تقاذ أصبع واحد منها .

ويمكن استخدام مستوى البطالة كقياس للسياسة النقدية ، ففي الحالة الحاضرة لسوق العمل البريطانية إذا كانت البطالة أقل من ٢٪ / من مجموع السكان المتكسبين ، فمعنى ذلك أن هناك ضغطاً تضخيمياً . أما إذا كانت أكثر من ٣٪ / فيجب زيادة النقود . وكلما تحسن هيكل سوق العمل بصورة أسرع كلما انخفضت هذه الأرقام بدرجة أكثر وبسرعة ، وكلما اقتربنا من النقطة التي نصبح عندها قادرين على المطالبة بعدم زيادة كمية النقود كلما تمكنا من القضاء على البطالة .

وهناك عامل آخر يجعل من الصعب القضاء على البطالة كلية عن طريق السياسة النقدية ، وهو الاعتماد على التجارة الخارجية ، فإذا كانت هناك أزمة في الخارج وانخفض الطلب على الصادرات فسوف يفقد العمال الذين يعملون في صناعات التصدير أعمالهم . ومعظم هذه الصناعات في الوقت الحالى محلية وليس هناك دائماً أعمال أخرى كثيرة وكافية في نفس الموطن يمكن أن يتحول إليها هؤلاء العمال ، وهكذا فإن الأزمة في الخارج قد تدفع مستوى البطالة بسرعة إلى ١٠٪ / مثلاً دون أن يكون هناك أثر سريع لآى جرعة نقدية تدخل إلى الاقتصاد القومى ، وعلاج ذلك هو تنمية قدرة الموارد على التنقل سواء أكانت تلك الموارد إنسانية أم عادية ، وهذا موضوع واسع نحتفظ له بفصل خاص (الفصل السادس) ، وهذا النوع من العمالة أيضاً احتكاكى ، ذلك لأنه يرجع إلى عدم كمال سوق العمل ، وفي هذا المضمار يكون تقدير الحد الأعلى للعمالة الاحتكاكية بنسبة ٣٪ / منخفضاً جداً ،

وعلى كل فإن التجارة الخارجية حالة خاصة ويحسن معالجة البطالة التي تحدثها بصورة منفصلة .

مستوى الأسعار

إذا تركنا الرقابة على كمية النقود الموجودة وحاولنا بدلا من ذلك تعديل كمية النقود بحيث تتناسب مع حاجات التجارة ، فإن المستوى العام للأسعار يصبح معتمداً كلية على مستوى الأجور ، فإذا قامت نقابات العمال بزيادة الأجور لأدى ذلك إلى رفع الأسعار ، وهنا يجب زيادة كمية النقود حتى لا يؤدي ذلك إلى حدوث البطالة ، فعندما يكون هناك حد أقصى لكمية النقود فإن الأسعار والأجور ستكون أيضاً محدودة ، وذلك لأنها إذا ارتفعت بدرجة كبيرة فسوف تحدث بطالة، وهذا يجذبها مرة أخرى إلى الإنخفاض ، ولكن السياسة الجديدة تترك مسألة مستوى الأسعار إلى حصافة وحسن تصرف نقابات العمال ، ويعتقد كثير من الناس أن النتيجة سوف تكون تحركا في الأسعار إلى أعلى باستمرار .

ولما كان من غير المستحب فيه أن ترتفع الأسعار باستمرار فالنتيجة الحتمية لهذه السياسة هي العمل على موافقة نقابات العمال قدر الاستطاعة على تثبيت المستوى العام للأجور ، ولكن هذا المستوى لا يمكن تثبيته تماماً ، فصالح الجماعة تتطلب أن تكون بعض الأجور

أكثر ارتفاعاً من الأخرى ، وطالما أن الأحوال في تغير ، فسوف يكون من الضروري دائماً تحرك بعض الأجور إلى أعلى بينما يصعب تحقيق التعديلات النزولية ، والاتجاه العام يجب أن يكون دائماً إلى أعلى ، وليس هذا بجديد ، فالأجور العام كان دائماً إلى أعلى . وإذا ما تقاربت الحركة الصعودية في المستقبل مع ما نحتاجه من تعديل في بعض الأجور المعينة بالنسبة للمتوسط ، فإن المستوى العام يظهر دائماً ثابتاً إذا ما قورن بما حدث في الماضي .

وزيادة على ما تقدم نجد أن الثبات المطلق غير مستحب ، فطالما أن الانتاجية تزايد دوماً ، فإن الأسعار سوف تهبط باستمرار إذا ما كانت الأجور ثابتة ، وهكذا نجد أن انخفاض مستوى الأسعار له مضاره ، وهي زيادة العبء الحقيقي للدين العام على الدوام ، ولذلك فإذا ارتفعت الأجور بالسرعة التي تزيد بها الانتاجية فسوف تكون الأسعار ثابتة ، وقد يكون من المستحب أن ترتفع بدرجة أسرع قليلاً حتى يخف عبء الدين باستمرار ، فإذا ارتفع المستوى الأجور بين ٣٪ - ٥٪ سنوياً بسبب تعديل الأجور الذي يحدث بالنسبة لفئة معينة من العمال من وقت لآخر فإننا نحصل على مستوى مناسب للأسعار .

هذا الثبات النسبي في الأجور قد لا يمكن الوصول إليه إذا لم تكف نفقة المعيشة عن مقابلة التغيرات الدورية ، فتكاليف المعيشة تتوقف

إلى حد كبير على تكاليف الواردات ، وهذه تعتمد بدرجة كبيرة على الاسعار الأمريكية ، فإذا تركنا أسعار الواردات تتحرك بحرية مع الاسعار الأمريكية ، فإن تكاليف المعيشة سترتفع مع حركة الذبذبة الصعودية ، وسوف تطرد الأجور ارتفاعاً إلى أعلى . ولكن عند حركة الذبذبة النزولية سوف تعارض نقابات العمال أى خفض كلما انخفضت تكاليف المعيشة وهى تستطيع أن تقاوم بنجاح إذا حافظنا على العمالة الكاملة ، وهكذا ترتفع الأجور مع الحركة الصعودية دون أن تنخفض مع الحركة النزولية ، وسرعان ما تصبح الاسعار البريطانية غير متمشية مع الاسعار فى الخارج ، وتدهور القيمة الخارجية للجنيه . ونستطيع أن نتجنب ذلك كله بتثبيت أسعار الواردات إما عن طريق عدم تثبيت القيمة الخارجية للعملة وإما عن طريق إعانة الواردات فى حالة الموجة الصعودية ، وفرض الضرائب عليها فى حالة الموجة النزولية . وقد اتبعنا هذه السياسة الأخيرة خلال السنوات الثلاث السابقة ، ونتيجة لذلك اتجهت الاسعار إلى الارتفاع ، ولكن هذا الارتفاع لم يكن بنفس الدرجة التى كانت سترتفع بها فى حالة عدم وجود الإعانات ، والآن يدعو وزير المالية العمال إلى الموافقة على تثبيت الأجور ، ولكن ليس من المتوقع قبولهم هذا لمدة طويلة ، إذا لم يحاول هو نفسه بعزم أكيد تثبيت تكاليف المعيشة . وسوف نعود إلى هذا الموضوع فى الفصل الذى نتكلم فيه عن التجارة الخارجية .

والشرط الثانى لثبات الأجور هو أن تكف طلبات الأجور عن التنافس

الدائرى . أى يجب أن تكف كل نقابة عن محاولة تحقيق النجاح الذى وصلت إليه الأخرى . فمن الواجب أن تكون هناك مجموعة من القواعد ، تحدد أى الأجور تكون أعلى أو عند أو أقل من المتوسط ، كما يجب أن تقبل نقابات العمال حكم هيئة تمثل الاتحادات وتحدد أى طلبات الأجور يمكن قبولها أى اعتمادها . والأكثر من ذلك صعوبة هو إقناع أعضاء الاتحادات بأن هذا غير مرغوب فيه وإلا انشقت حركة نقابات العمال عن طريق إضرابات غير رسمية ، وارتفعت الأجور والأسعار بسرعة .

وقبل الوصول إلى أى من هذه الأهداف يجب كسب العمال إلى وجهة النظر التى تقول بأن رفع المستوى العام للأجور وسيلة ضئيلة الأثر وغير كافية لمحاولة إعادة توزيع الدخل ، ولذلك فإن التعديلات فى الأجور يجب أن يكون المقصود منها وضع أجور معينة فى مكانها المناسب من المستوى العام . ولن يكون هذا معقولا إذا لم نوجه نظر العمال إلى وسائل أخرى بديله وأكثر كفاية لتحقيق المساواة وإذا لم يكونوا مقتنعين بأن هذه الوسائل تعمل بدرجة عالية من الكفاية .

وهناك أمل بسيط فى احتمال حدوث هذه الأشياء فى المستقبل القريب . فدعاة الجناح الأيسر ركزوا اهتمامهم كثيرا على نضال الأجور لدرجة أن انتشار وجهات النظر المختلفة سوف يتطلب وقتاً

طويلا ، وربما لا يتطلب الوقت الطويل الذى نقدره لذلك . وأن الروح التى قوبلت بها دعوة سير ستافورد كريس لتثبيت الدخول تبين أنه إذا أمكن كسب ثقة الطبقات العاملة ، وإذا شرحت وفصلت المسائل لهم ، فإنه من الممكن أن نزيح جانبا المعتقدات الراسخة ، حتى ولو كان ذلك مؤقتا أو على سبيل التجربة .

وهذه أضخم مهمة تعليمية يجب أن يقوم بها الاشتراكيون . فالعمالمة الكاملة وعدم الرقابة على مستوى الأجور فكريتين متناقضتين ، وسواء طال الوقت أم قصر ففي النهاية سوف تغلب إحداهما على الأخرى . فإما أن يفهم العمال هذا ويوافقوا على فكرة التثبيت ، أو أن تقوم الحكومة بمقابلة طلبات رفع الأجور بنوع من الانكماش أو تتبع خطى هتلر وستالين فى الرقابة على الأجور من أعلى . والوصول إلى اتفاق يتطلب ثورة ، ليس فقط فى سياسة الجناح اليسارى ، بل فى هيكل الحركة كلها ، ولكننا نستطيع أن نؤكد أن الفشل فى الوصول إلى اتفاق يعنى أن الثورات لم تعد صعبة وأنها لن تعود بالخير على الطبقات العاملة .

الخلاصة

ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي :

(١) الهدف من السياسة النقدية يجب أن يكون وضع القدر المناسب من النقود في التداول وليس أكثر من ذلك أو أقل . وكون الحالة أقل من مستوى العمالة الكاملة شر لا بد منه ، وكذلك التضخم سواء أ كان مطلقا أم مقيدا عن طريق الرقابة على الأسعار .

(٢) وأفضل وسيلة يمكن اتباعها هي تعويض أو مواجهة الميل في التقلبات وذلك بتعديل مستويات الضرائب . ويمكن معاونة ذلك عن طريق التوقيت المناسب للمشروعات العامة .

(٣) مقاييس السياسة النقدية هي : تقديرات الأرباح وسجلات التفاليس ونسبة البطالة .

(٤) يجب المحافظة على مستوى الأجور ثابتاً نسبياً ، كما يجب أن يتوافق هيكل مساومة نقابات العمال مع هذا الغرض .

الفصل الرابع

الاستثمار

الحافز الأساسي على القيام بالتخطيط في الدول الحديثة هو الرغبة في تحقيق مستوى من الاستثمار أعلى بكثير مما يحتمل وجوده في مجتمع لا يقوم بالتخطيط ، ودائما ما يحدث الخلط بين هذا وبين التخطيط من أجل الثبات ولكن لا شأن للأخير بذلك . ففي أولى مراحل تكوين النظرية الكينزية ، كان الاعتقاد السائد هو أنه من الضروري وضع خطة للاستثمار لا من أجل الإبقاء عليه في مستوى عال ولكن للمحافظة على ثباته ، لأنه كان من المعتقد أن الدخل والتوظف دالتان للاستثمار وهذا حقيقي ، أو على الأقل بالنسبة لجميع الأغراض العملية ، إذا عرفنا الاستثمار كما عرفه كينز ، بحيث يشمل كل شيء ما عدا الاستهلاك . لكنه لا يكون حقيقيا إذا كان يقصد بالاستثمار مانعنيه به في المعنى العادي الضيق . ومن الممكن المحافظة على ثبات الدخل والتوظف عن طريق السيطرة على الاستهلاك أو تقييده بواسطة إحداث عجز وفائض في الميزانية ، والمحافظة على التوظف الكامل لا يتطلب في حد ذاته أى رقابة على الاستثمار . والسبب في قيام الحكومات بوضع خطط الاستثمار في روسيا أو أوروبا الشرقية أو المملكة المتحدة هو الحصول على مستوى أعلى من الاستثمار

بما قد يحدث لو أن الاستثمار اعتمد على المدخرات الاختيارية للشعب .

والاستثمار يجب أن يقارن بالادخار سواء أ كان ادخارا محليا إختياريا أو ادخارا أجنبيا أو ادخارا تضخميا أو ادخارا حكوميا . ولقد كانت الأنواع الثلاثة الأول في الماضي مسئولة تقريبا عن الاستثمار الذي كان يحدث ، وقبلها كان الادخار المحلي كافيا — باستثناء البلاد الغنية — لتمويل الاستثمار المحلي كله . وحتى الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة كانتا تقترضان في أول أيام حياتهما . وقد أصبح الاقتراض الأجنبي غير مستحب خشية التدحل الأجنبي . فالدول الضعيفة تتحاشاه ، والدول الغنية هي التي تلجأ لتمويل الاستثمار المحلي عن طريق الاقتراض الأجنبي كما كان الحال في المملكة المتحدة في السنوات الثلاث الأخيرة . ويميل التضخم (أي المدخرات الاجبارية) إلى أن يحل محل الاقتراض الأجنبي وعلى الاخص في الاتحاد السوفيتي في أوائل العقد الرابع وفي معظم البلاد الأوربية الآن . ولكن للتضخم شروره الخطيرة كما رأينا في الفصل السابق ، وإذا كان هناك خوف من الاقتراض الأجنبي وكانت المدخرات المحلية غير كافية ، فيجب علينا إذن أن نعتد على فائض كبير في الميزانية .

والمدخرات المحلية الاختيارية غير كافية دائما في بلد تحاول

أن تحقق تقدما سريعا ، وتزداد عدم كفايتها حدة كلما كانت هناك خطة لتحقيق المساواة، فطالما أن الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء فإن الدول التي يكون فيها الدخل القومي موزعا توزيعا غير عادل تدخر أكثر من مثيلاتها التي يكون فيها مساواة أكثر في توزيع الدخل . وعلى ذلك فكلما نجحت الخطط التي تهدف إلى تحقيق المساواة كلما ظهرت أهمية الحاجة إلى خطط من أجل الاستثمار والتخطيط من أجل الاستثمار هو نتيجة من نتائج التخطيط من أجل المساواة .

وبديل ذلك هو أن نقنع بمعدل منخفض من التضخم ، فثلا كان الاستثمار الاجمالي في بريطانيا العظمى في عام ١٩٤٧ حوالي ٢١ ٪ من الدخل القومي ، ولكن ٧ ٪ من الدخل القومي كانت مقرضة في الخارج . ولذلك فإن الادخار المحلي كان فقط ١٤ ٪ وهذا الرقم فيه أيضا شيء من التضخم . فلو لم يكن هناك تضخم في عام ١٩٤٧ لكان الادخار المحلي فقط ١٢ ٪ . ويقدر الآن استهلاك رأس المال (أي إحلال غيره محله عند ما يبلى) بحوالي ١٠ ٪ من الدخل القومي وعلى ذلك ففي عدم وجود التضخم والاقتراض الخارجى فإن صافي الاستثمار الجديد في عام ١٩٤٧ لم يكن من المحتمل أن يتعدى أكثر من حوالي ٢ ٪ من إجمالي الدخل القومي .

فإذا ظل صافي الاستثمار عند هذا المستوى فسوف يرتفع
(م ٧ — التخطيط)

مستوى المعيشة البريطاني بمعدل بطيء جدا . وسوف يخبو في الأفق
البعيد بريق الأمل في القدرة على محو الفقر وتحقيق مستوى معقول
من الرفاهية المادية لكل فرد . وسوف تفوق بعض البلاد هذا البلد
بسرعة نظرا لأن معدل الاستثمار فيها يسير بخطى حثيثة . وأتينا الآن
فعلا متخلفون كثيرا عن الولايات المتحدة في هذا المضمار . ففي خلال
السبعين سنة الماضية ، كان معدل التقدم المادى لدينا أقل من كثير
من الدول في أوروبا وفي بلاد أخرى . ويعزى ذلك إلى أن معظم
المستثمرين حينئذ كانوا يفضلون إرسال نقودهم للخارج بدلا من استثمارها
في داخل البلاد ، مما أدى إلى تأخر الصناعات المحلية . وقد يرجع ذلك
أيضا إلى أنه في فترة ما بين الحربين كانت هناك بطالة كبيرة وطاقات
فائضة في الصناعات البريطانية الأساسية المستقرة لدرجة أن أصحابها
لم يكن لديهم الأموال أو العزيمة لإعادة الاستثمار وكنتيجة لذلك نجد
أن الصناعات البريطانية تحتاج بدرجة كبيرة إلى التزود بالمعدات
الحديثة إذا أردنا أن ينتج العمال كل ما يستطيعون إنتاجه .

وعلى كل حال فلا داعى للوصول بهذه المناقشة إلى مدى بعيد ،
فالمطالبة بالاستهلاك على قدم المساواة ولها نفس أهمية المطالبة
بالاستثمار . فالغرض من الاستثمار الحالى هو الاستهلاك في المستقبل .
وقد يكون من البلاء أن نجوع في الوقت الحاضر من أجل زيادة
استهلاكنا في المستقبل البعيد . فقد فرضت الحكومة الروسية مثلا

جهودا كثيرة على الناس في الفترة من ١٩٣٠ — ١٩٤٠ عند ما قررت أن توجه كل جهودها نحو إنتاج الآلات والمدافع بدلا من إنتاج الزبد والاحذية والمساكن . وبالتأكيديجب علينا ألا نحاول تقليدها . ففي دولة ديموقراطية نتوقع مقاومة كل محاولة الغرض منها خفض الاستهلاك وزيادة الاستثمار . فقد تقرر الدولة في خطتها أن توجه نحو ١٥ — ٢٠٪ من الدخل القومي إلى أغراض الاستثمار ولكنها سوف تواجه معارضة شديدة إذا هي حاولت أن تذهب إلى أبعد من ذلك .

وإذا ما حاولت الدولة أن تقوم ببرنامج واسع المدى للاستثمار دون خفض الاستهلاك ، فالوسيلة الوحيدة لذلك هي الاقتراض من الخارج . وهذا هو ما كنا نفعله في هذا البلد منذ ثلاث سنوات وعلى سبيل المثال كان الانتاج القومي والاستهلاك متساويين تقريبا لنظيريهما في عام ١٩٣٨ . إذن ما هو السبب في أنه حدث لدينا عجز في ميزان المدفوعات في عام ١٩٤٧ بينما كنا في توازن تام في عام ١٩٣٨ ؟؟ الرد على ذلك هو أن إجمالى الاستثمار كان أكبر بكثير . وفي الحقيقة كانت الزيادة الاجمالية في الاستثمار تساوى تقريبا العجز في ميزان المدفوعات . وعلى العموم لم يتحقق هذا بالضبط . فهناك الكثير ممن يرجعون هذا العجز في ميزان المدفوعات إلى إسراف وتبذير الشعب البريطانى في معيشته كما يزعم الآخرون أن الاحسان الأمريكى هو الذى حافظ على مستوى المعيشة في بريطانيا . ولكن الحقيقة هي أننا

كنا نفترض من الخارج لتمويل تكوين رأس المال في الداخل . وهذه مسألة معقولة جدا على شرط أن رأس المال لم يعرض للضياع وأن شروط الاقتراض لم تكن باهظة . ولكن هذا ممكن فقط إلى الحد الذي تكون فيه الدول الأخرى راغبة في الاقتراض . فإذا لم يتيسر وجود مقرضين معقولين في الخارج ، فإن الدولة لن تكون قادرة على الاستثمار في الداخل ، وذلك بعد أن تكون قد وصلت إلى النقطة التي استهلك فيها كل احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية دون خفض الاستهلاك . وطالما أن الشعب سوف يقاوم بالتأكيد كل محاولة تعمل على خفض الاستهلاك فإن على الدولة أن تبحث من خططها الخاصة بالاستثمار .

ومهما كان الرقم الذي يهدف إلى الوصول إليه فإن المبدأ الأول الذي يجب أن نأخذه في الاعتبار عند وضع خطة الاستثمار هو أن يكون لدى الحكومة فائض كبير في الميزانية كاف للملاء الفجوة التي تحدث بين الاستثمار المفروض تحقيقه في الخطة وبين المدخرات الاختيارية المتوفرة (ويشمل ذلك الاقتراض طويل الأجل من الخارج) فإن لم يكن لدى الدولة ذلك فسوف يحدث إما تضخم في الداخل أو عجز في ميزان المدفوعات .

والمبدأ الثاني هو أن المخزون من المواد الخام والسلع التامة الصنع والنصف مصنوعة تعتبر جزءا من الاستثمار على نفس الدرجة

من الأهمية كمرأس المال الثابت . إن وجود المخزون يساعد رأس المال على العمل في هدوء . وحالما يقل المخزون تنخفض الانتاجية ، ذلك لأن المنتجين حينئذ يعتمدون في عملياتهم الانتاجية على استمرار نقلهم للمواد الأولية بصفة متصلة . فإذا لم يتحقق ذلك لسبب من الأسباب توقف الانتاج . هذه الاعتبارات لا تكون ذات بال في الأحوال العادية كما أنه قد لا يكون من المرغوب فيه وجود استثمار صافي في شكل مخزون .

ولكن في أعقاب الحروب أو حالات التضخم يعاني الاقتصاد القومى من نقص المخزون . ويكون أول ما نحتاج إليه لرفع الانتاجية إلى أقصى حد ممكن هو إيجاد استثمار كبير في شكل مخزون . ويمكن تقدير المبالغ اللازمة لتوفير هذا المخزون إذا ما تذكرنا أنه يوازي عادة إحتياجات حوالى ثلاثة إلى ستة أشهر . والخطأ الرئيسى في مشروعات الاستثمار البريطانية هو فشلها في تكوين مخزون كاف .

والمبدأ الثالث فى الخطة الخاصة بالاستثمار هو أنها يجب ألا تتجاوز حدود الموارد الطبيعية أو الموارد المالية المتوفرة . أنه ليس من المفيد وضع خطة بنسبة ٢٠٪ / إذا كان الصلب والخشب متوفرين لا يكفيا لا أكثر من ١٢٪ . وعليه فيجب العمل بكل الوسائل على التوسع فى صناعات السلع الانتاجية بكل سرعة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، حتى يصبح من الممكن عمل خطة سريعة

لمستوى الاستثمار المرغوب فيه . على أن نقطة البداية في الوقت الحاضر يجب ألا تتمثل فيما نرغب تحقيقه أو فيما يمكن توفيره في العام المقبل أو ما يليه ولكن لصناعات السلع الانتاجية، بعد أن نأخذ في اعتبارنا السلع اللازم تصديرها . ومن الخطأ الشائع بين الحكومات وهو ما تقع فيه حكومتنا أيضاً ، القيام بكثير من المشروعات في نفس الوقت — رغم أن الموارد المتوفرة من الصلب والآلات والأسمنت واليد العاملة لا تتوفر بالقدر الذي يسمح بتحقيقها جميعاً ويؤدي ذلك إلى اضطراب كبير . إذ تبدأ مشروعات كثيرة لا تلبث أن تتوقف في مراحل حرجية . وبدلاً من أن نحقق عدداً كبيراً من المشروعات التامة، نجد أمامنا عدد كبيراً من المشروعات الناقصة التي لا يمكن أى منها أن يستمر لأن الموارد التي نحتاجها لانتهاء عملياتها معطلة نتيجة لاستخدامها في مشروعات لم تستكمل هي الأخرى . فمن السفه وضع خطة لاستثمارات تحتاج إلى موارد أكثر مما تسمح به الموارد الفعلية المتوفرة .

ففي بريطانيا نجد أننا زدنا من مشاكلنا بقيامنا بتشجيع الاستثمار في وقت كان الواجب فيه عدم تشجيعه . لقد خرجنا من الحرب بعد أن تخلفنا في مضمار الاستثمار بحيث أنه لو أضيفت النواحي التي يرغب الناس عملها بعضها إلى بعض لوصل رقم الاستثمار المطلوب إلى ٤٠ — ٥٠ ٪ من الدخل القومي لبضعة سنين . فقد كانت هناك المنازل اللازم بناؤها ، كما أنه كان من الضروري تزويد الصناعات الخاصة

اللازم تزويدها بالآلات والتوسع فيها فضلا عن البرامج الحكومية الواسعة الخاصة بالمدارس والمستشفيات وإنتاج الفحم ومشروعات المستعمرات . وقد تنعكس الآلية في أوقات أو بلاد أخرى ، فيكون اللازم بالنسبة لهذه البلاد هو كيف نيسر لها تشجيع وتنشيط الاستثمار . وفي هذه الحالة يجب على الحكومات أن تستعين بكل إمكانياتها وأن تقدم الاعانات أو تخفض سعر الفائدة أو ترفع نسبة مسموحات الاستهلاك إلى غير ذلك . ولكن أكثر الوسائل ملائمة لبريطانيا في الوقت الحاضر هو عدم تشجيع الاستثمار أو بعبارة أخرى إيجاد وسائل لوقف المشروعات الأقل ضرورة أو الاستغناء عنها حتى لا تتعدى الدولة حدود ال ٢٠ ٪ التي تسمح بها إمكانياتها المالية أو الرقم الفعلي لمواردها الذي يقل عن هذا الرقم .

ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك ؟؟ هنا نجد علينا أن نختار بين التوجيه والترغيب . فتستطيع الحكومة أن تقرر ضرورة استصدار تراخيص للاستثمار حتى يمكن لموظفيها أن يقوموا بفحص كل مشروع وقد قمنا بذلك في وقت من الأوقات بالنسبة لصناعة المباني فكان من اللازم استصدار ترخيص للقيام بعمل أية زخارف تتكلف عشرة جنيهات) . أو أنها تستطيع أن تجعل الاستثمار عالى الكلفة حتى تجبر القائمين بالمشروعات التي تزيد عن نسبة ال ٢٠ ٪ إلى تأجيلها بمحض اختيارهم . إلا إذا كانت تلك المشروعات بالغة

الأهمية . على أن أمر إصدار التراخيص أمر معقد بحيث لا يمكن أن يتم على درجة من الكفاءة فمن الذى يمكنه أن يقرر مدى الحاجة الملحة إلى إنشاء كوبرى فى جهة من الجهات أو مستشفى جديد فى مدينة ريفية أو مصنع لمصائد الفيران فى منطقة صناعية أو دار سينما فى إحدى العواصم الإقليمية ؟ ليس هناك بطبيعة الحال من يمكنه أن يقرر ذلك على وجه التأكيد ، والنتيجة الحتمية هى أن الموظفين الذين سيتولون هذا العمل سيضطرون إلى الموافقة على كل مشروع يبدو من ظاهره أنه معقول بسبب عدم توفر الحقائق الكافية التى يمكنهم أن يبنوا قرارهم على أساسها . وإذن تكون النتيجة إصدار تراخيص أكثر مما تتحملها الموارد المتوفرة مما قد يؤدى إلى حالة من الاختلاط والفوضى تعرقل فيها كثير من المشروعات الحيوية نظراً لأن القائمين بالمشروعات التى تقل عنها فى الأهمية كانوا من المهارة بحيث أمكنهم الحصول على المواد التى لا يتوفر منها سوى كميات قليلة .

وليس معنى هذا أن البديل الثانى ، وهو جعل الاستثمارات الجديدة عالية الكلفة ، يعطى نتائج أفضل ، أن هذه السياسة تعرقل كل المشروعات التى لا يمكنها تحمل الأسعار العالية ، وقد تكون تلك المشروعات حيوية ، وإكنا نجد أنه من الأيسر للحكومة أن تتفادى الوقوع فى ذلك الخطأ بإعانة المشروعات التى تعتبر الحاجة إليها ماسة حتى تستطيع أن

تتحمل التكاليف العالية للاستثمار ، وذلك بدلا من أن تعتمد على طريقة التراخيص التي لا معنى ولا تأثير نافع لها ، وكلتا الطريقتين لا تحتاجان إلى وسيلة الإغراء . أما الإعانات فإنها تكون ذات كلفة بالنسبة للحكومة كما سنرى بعد لحظة .

إن الطريقة التقليدية لجعل الاستثمار ذا كلفة عالية هي رفع سعر الفائدة ، وتكون تلك الطريقة ذات جدوى وأثر إذا رفعت فئة الفائدة إلى حد كبير ، فمثلا إذا استثمرت ١٠٠٠ جنيه لمدة عشرين سنة بسعر فائدة ١٠٪ فإنها يجب أن تدر ١٧ جنيه سنوياً لكي يمكن رفع الفائدة ورد رأس المال ، ويكون هذا أيضاً هو المعدل الذي يجب تتقاضاه سنوياً إذا كان سعر الفائدة ٣٪ مع فرض ضريبة ترفع تكاليف الاستثمار إلى ١٧٤٨ جنيه ، وبعبارة أخرى فإنه بالنسبة لاستثمار لمدة عشرين سنة يكون الفرق بين سعر فائدة قدره ٣٪ وسعر فائدة قدره ١٠٪ مماثلاً لضريبة على الاستثمار قدرها ٧٥٪ .

وقد يساعد رفع سعر الفائدة أيضاً على زيادة المدخرات الاختيارية، ولكن هذا أقل احتمالاً ففي هذه الأحوال يكون من الضروري القيام بحملة للحث على الادخار ، أما رفع الفائدة فلا يساهم كثيراً في هذا الموضوع .

والاعتراض على رفع سعر الفائدة هو أن ذلك يزيد الدخل غير المكتسبة التي يحصل عليها المقرضون ويكون ذلك على حساب

المقترضين سواء كانوا من الأفراد أو كانت الحكومة التي دائماً ما تدخل إلى سوق الاقتراض إما بغرض عقد قروض جديدة أو تحويل قروض سابقة . ولكن هذا ليس باعتراض وجيه ، لأنه من الميسور للحكومة أن تقوم بتعديل الضرائب على الدخول غير المكتسبة لتعوض ذلك . ولكن هذه المسألة تبدو صعبة من الوجهة السياسية فقط نظراً لأن أصحاب اليسار لا يدركون أنه عندما يرتفع سعر الفائدة يتبع ذلك انخفاض قيمة رأس المال وتكون الخسارة التي تحيق بالرأسماليين من جراء ذلك أكبر بكثير من المكاسب التي تؤول إليهم نتيجة لسعر الفائدة المرتفع . والواقع أن الاعتراض الاساسى على استخدام سعر الفائدة هو ما يتسبب عنها من تقلبات واسعة المدى في القيم الرأسمالية مما يترتب عليه حصول أصحاب الملكية على مكافآت غير عادلة حين ينخفض السعر أو وقوعهم تحت نير ضرائب غير عادلة عندما يرتفع السعر (بما في ذلك بعض أولئك الذين استجابوا للحملة التي تحث على الإدخار) .

والطريقة البديلة لجعل الاستثمار أكثر كلفة هي فرض ضرائب عليه . وهذه الطريقة ليست فعالة في بعض الأحيان . فارتفاع سعر الفائدة يعرقل الاستثمار الطويل الأجل أكثر من القصير الأجل . وعلى هذا فإن ذلك يشجع الناس — إذا لم يتوفر لديهم رأس المال الكافي — على استخدامه في الأغراض التي تدر نتائج عاجلة بدلاً من استخدامه في تلك التي تتطلب وقتاً طويلاً لكي تؤتي ثمارها . وهذا هو أحد أنواع المدخرات التي ترغب في تحقيقها . أما فرض ضريبة

على الاستثمارات فإنها تعرقلها بكافة أنواعها وذلك بغض النظر عن آجالها . وهذا هو ما يجعلها أقل جدوى من رفع سعر الفائدة . لأنها لا تميز إلى حد كاف بينها وبين الاستثمارات الطويلة الأجل .

وقد يكون هذا رأى أقل قوة ، نظراً لأن معظم الاستثمارات طويلة الأجل الآن مشروعات تحت إشراف الحكومة مباشرة مثل المنازل والمواصلات والوقود . لأن الحكومة أقل حساسية من المستثمرين الأفراد في استجابتها للتغيرات في التكاليف . ولذلك فليس من السهل السيطرة عليها بتلك الوسائل مثل رفع الفائدة . وقد يقول البعض أنه طالما أن الحكومة تميل إلى التبذير والإسراف في مشروعاتها الاستثمارية فإنه من الأهمية بمكان وضع هذه المشروعات تحت اختبار سعر الفائدة على أن ذلك لن يحقق نتيجة ما . فوزارة المالية يجب أن تتعلم كيف تحدد الاستثمار الخاضع للرقابة الحكومية حتى لا تموت الصناعات الخاصة لافتقارها إلى رأس المال كما أن عليها أن تطور وسائلها وأساليبها الفنية (ويتضمن ذلك تقاضى سعر فائدة مرتفع على المشروعات الحكومية سواء كان ذلك حقيقياً أم نظرياً) بحيث توزع المواد المتوفرة توزيعاً منسقاً بين الجهات المختلفة التي تطالب بتلك المواد . فإذا لم يستطع البرلمان أو الرأى العام أو المنطق إجبار الخزنة على استيعاب هذا الدرس ، فحينئذ لن يكون من المحتمل أن تجبر الخزنة نفسها على استيعابه بأن تسمح بفرض سعر فائدة عال على نفسها .

وهنا نجد أننا وصلنا إلى مشكلة غاية في الخطورة لم يعثر لها على حل بعد . هناك حديد قصويين تميل الحكومات القائمة بالتخطيط لأن تكون عند أحدهما . فعند أحد هذين الطرفين نجد أن الحكومات تضع مشروعات واسعة لإقامة المنازل والمدارس والمستشفيات والمباني العامة والطرق وغير هامن المنافع العامة ، وتستخدم في تحقيق هذا الغرض كميات هائلة من رأس المال إلى حد أنه لا يتبقى سوى القليل من أجل الصناعات الإنتاجية التي لا تكاد تجد ما تحتاجه من رأس المال . والحالة الأخرى هي أن تضع الحكومة نصب عينها المشروعات الصناعية ، بينما تسير حالة المساكن من سيء إلى أسوأ كلما اكتظت المدن بالأعداد المتزايدة من الناس ، في حين أنها لا تشيد سوى المصانع فقط . وتعرض الحكومات الديمقراطية مثل حكومة المملكة المتحدة إلى الخطأ الأول ، ذلك لأنها تفوز في الانتخابات على أساس برامج تعد بالتوسع في الخدمات الاجتماعية ، بينما الذي ينادى بتزويد الصناعة بالآلات والمعدات لا يفوز بأية أصوات . أما الحكومات الديكتاتورية مثل حكومة روسيا وحكومات البلاد المتخلفة التي ترغب رغبة شديدة في التصنيع فتكون عرضة للخطأ الثاني وتهمل ناحية رأس المال الخاص بالرعاية .

والواقع أنه ليس هناك مقياس بسيط يمكن أن نستدل منه على الاحتياجات اللازمة من رأس المال والمشروعات الاجتماعية لكل من الإنتاج والمشروعات الخاصة بالخدمات الاجتماعية .

ومن المؤكد أن سعر الفائدة (الذى يرى أنصار الحرية الاقتصادية أنه الحل لهذا الموضوع) لا يمكن أن يميز بين الفائدة الاجتماعية لكل من المدارس أو المراكز الصحية أو الطرق أو المنازل أو أعمال الرى أو المصانع . على أننا فى بلديسوده جو من الإدارة العامة لا يمكن فيه رسم حد فاصل دقيق لاستبعاد الاستثمار الإنتاجى أو الاستثمار الخاص بالخدمات الاجتماعية . ذلك لأننا فى بلد يعتمد على الحكم الديمقراطي كضمان لعدم الانحراف إلى أى من الحدين السابقين . هناك شيان يمكن أن نقوم بهما : الأول هو أن نصر على أن تمر المشروعات الإنتاجية فى مرحلة طلبها لرأس المال بنفس الاختيار سواء أكانت مؤتممة أو فى أيدي الأفراد ، بمعنى أنه من الخطأ تمكين الصناعات المؤتممة من الحصول على رأس المال بسهولة أو أرخص من الصناعات الخاصة لمجرد أنها مؤتممة دون اعتبار لمدى أهميتها وحيويتها وإنتاجيتها النسبية إذا ما قورنت بالصناعات التى تلتج من أجل التصدير أو بالزراعة أو بالهندسة . ومن ناحية أخرى نستطيع أن نصر على الإعلان والمناقشة العامة للميزانية السنوية لرأس المال ، التى تبين كيفية توزيع رأس المال بين المطالب المختلفة .

وستتكم عن ذلك بتفصيل أكثر فى الفصل الأخير .
هذا الاستطراد فى التحدث عن الرقابة على طلبات الحكومة من رأس المال قطع علينا مناقشة المزايا النسبية لفرض ضريبة على الاستثمار ورفع سعر الفائدة كوسائل لتخفيض الطلب إلى مستوى العرض .

والضرر الأول لطريقة فرض الضرائب كما رأينا هو أنه لا يكون التمييز فيها في صالح الاستثمارات القصيرة الأجل على حساب الاستثمارات الطويلة الأجل كما يحدث في حالة رفع سعر الفائدة . والضرر الثاني هو المشاكل الإدارية التي تسببها . وأبسط طريقة لفرض الضريبة هي فرض رسوم (استيراد أو إنتاج) على المواد التي تحتاجها معظم الاستثمارات وعلى الأخص الصلب والطوب والأسمنت مثل هذه الضريبة يكون من السهل جمعها . وبالرغم من أنها قد تحدث نوعاً من الانتقال إلى المواد البالية إلا أن ذلك يكون طفيفاً لا يؤبه له . والأمر الأخطر هو أن الأمر سيتطلب رد الرسوم على الصادرات التي تستخدم تلك المواد . وسيجد المصدرون في ذلك بعض المتاعب ولكنهم طالما يحصلون على نقود بدلاً من أن يقوموا بالدفع فإنهم سوف يتحملون العبء بابتهاج .

وفي مقابل هذا المضار يجب أن تذكر ميزة هامة . فإذا ارتفع سعر الفائدة تكون الحالة كما لو أنه فرضت ضريبة لصالح المقرضين الأفراد ، أما إذا فرضت الحكومة ضريبة ، فالحصلحة لا تذهب إلى أيدي المقرضين الأفراد وإنما إلى الخزنة العامة . وهذا له الميزة التقليدية وهي وجود مورد يمكن استخدامه في إعانة تلك الاستثمارات المرغوب فيها والتي لا تستطيع دفع التكاليف العالية .

والخلاصة فإن رفع سعر الفائدة وفرض الضريبة على الاستثمارات لا يخلوان من العيوب . وربما أن الذي نحتاج إليه هو الجمع بينهما بطريقة ما . وكلنا هاتين الطريقتين أفضل من إقامة جهاز من الموظفين

لتقدير مزايا كل مشروع . ولكن حتى هذه الوسيلة الأخيرة أفضل
من عدم بذل أى مجهود على الإطلاق لحفظ المشروعات الاستثمارية
فى نطاق الموارد المتوفرة .

الخلاصة

تتلخص نتائج هذا الفصل .

١ - الدولة محقة فى المحافظة على الاستثمار إذا كان سينخفض
إن لم تقم بذلك ، ولكن مشكلة بريطانيا الحاضرة هى كيفية الحد
من الاستثمار .

٢ - يجب أن يكون فائض الميزانية مساويا للفرق بين المدخرات
الاختيارية وبين الاستثمار وإلا سوف يحدث إما تضخم أو عجز
فى ميزان المدفوعات .

٣ - يجب أن يكون هناك مخزون كاف

٤ - يجب ألا تتعدى جميع المشروعات الاستثمارية الموارد الطبيعية
المتوفرة من أجل صناعات السلع الرأسمالية بعد عمل حساب التصدير .

٥ - طريقة إصدار تراخيص الاستثمار ليست على درجة من
الكفاية فى المحافظة على الاستثمار داخل الحدود الضرورية .

٦ - أفضل طريقة للوصول إلى هذا الغرض هى الجمع بين سعر
فائدة مرتفع وبين فرض ضريبة على بعض المواد التى تستخدم
فى الاستثمار .

الفصل الخامس

التجارة الخارجية

ليس هناك في فلسفة الحرية الاقتصادية حتى في أعلى درجاتها مكان لفصل خاص عن التجارة الخارجية — فهي لا تعترف بوجود فرق جوهري بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية . فالتجارة بين لندن وباريس ونيويورك لا تختلف عنها بين كارديف وجلاسجو ، ولذلك فهي لا تحتاج لمعاملة خاصة — والتجارة الخارجية تنظم نفسها بنفسها ولا تثير مشاكل لا تثيرها التجارة الداخلية — قد يكون هناك من لا زالوا يعتقدون في هذا ولكنهم الآن نفر قليل جداً .

الحماية

والثغرة الأولى بالنسبة لهذا الوضع ، سواء كنا في صالح أو ضد التنظيم العام للتجارة بما يؤثر على الصادرات والواردات كلها ، تحدث عند ما نقبل أن تكون هناك حالة تبرر استمرار الاحتفاظ ببعض الصناعات المعينة داخل البلاد والقضاء على الواردات فيها . وهنا نجد مجموعتين هامتين تلاقيان قبولاً عاماً .

أولاً : هناك صناعات الدفاع . ففي الماضي كانت معظم الحجيح

الخاصة بحماية الزراعة تقوم على هذا الأساس — ثم تبين أخيراً أن البلاد التي تكسب الحروب ليست هي ذات الإكتفاء الذاتي من ناحية الغذاء أو التي لديها فلاحين أقوياء ، ولكنها تلك التي بلغت مستوى عال من التصنيع . والآن هي تلك التي لديها على الأخص الصلب والكيمياويات وبعض فروع الهندسة .

والاستثناء الثاني يعترف بأن صناعة ما لا تصبح أقوى ما يمكن إلا إذا وصلت إلى حجم وخبرة معينة — وعلى ذلك إذا أحكمت الحماية ، فعادة ما تكون الدولة التي بدأت صناعة ما قادرة عن طريق المنافسة في الخارج ، أن تمنع البلاد الأخرى من تتبع خطاها ، وقد تتيح في تحقيق أرباح كثيرة على حساب تلك الدول ، بالرغم من أن صناعات البلاد الأخيرة لو استطاعت أن تمر بمتاعبها المبدئية لأصبحت على قدم المساواة من ناحية الكفاية مع البلاد الأولى في هذا الميدان — ونشاهد الآن أن المناقشة الخاصة بالصناعات الناشئة لها آثار واسعة جداً — ذلك أن ما هو حقيقى بالنسبة لصناعة واحدة يكون أكثر حقيقة بالنسبة للتصنيع بأكمله . فالبلاد المتأصلة في الزراعة تلاقى بعض المتاعب عند ما تبدأ في التصنيع وذلك لتنافسها مع البلاد العريقة في الصناعة — ولكنها إذا أعطيت فترة من الحماية فإنها قد تستطيع أن تقف على أقدامها .

وهاتان الحالتان لهما ما يقابلهما من ناحية الصادرات — فغالباً ما
(٨٢ — أصول التخطيط)

تستخدم مسألة الدفاع كحجة لتبرير تحريم صادرات معينة أو تحريم تصدير سلع معينة ، كالتصدير مثلا من الولايات المتحدة إلى روسيا السوفيتية - وهناك في التاريخ أمثلة كثيرة عن دول حاولت أن تبقى في داخلها على اختراعات أو أنواع معينة من الآلات لكي تمنع منافسيها في الخارج من الوصول إلى مستواها .

ومن القيود الأخرى الشائعة الآن الرقابة على تصدير رأس المال ، وهذا نتيجة حتمية من نتائج التخطيط من أجل المساواة - ذلك لأنه في حالة عدم وجود مثل هذه الرقابة ، يستطيع الرأسماليون التهرب من الإجراءات التي تؤدي إلى المساواة عن طريق تصدير رأس المال - إن منع تصدير رأس المال مهما كان نوعه عمل جسيم مريع ، ولكن الشركات الكبيرة يمكن فرض الرقابة عليها دون الحاجة إلى قيود كبيرة .

توازن المدفوعات

ويمكن قبول هذه الآراء الخاصة بعمل حظر معين دون هدم الحالة العامة - فإذا تركت التجارة حرة لتنظم نفسها بنفسها (بخلاف تلك الاستثناءات التي سوف لا تشير إليها أبداً بعد ذلك) ، حيث يجب أن تتوازن الصادرات والواردات عندما تدخل فيها العناصر غير المنظورة والتحركات الطويلة الأجل لرأس المال - ذلك أنه إذا لم

توازن الواردات والصادرات فإن النتيجة الصافية للتجارة حينئذ تكون نوعاً من التضخم إذا كان هناك فائض في الصادرات ، أو نوعاً من الانكماش إذا كان هناك فائض في الواردات — إن سياسة الحرية الاقتصادية هي أن يتحقق هذا التوازن من تلقاء نفسه — فإذا كانت الحال كذلك ، فسيتم ذلك أن تكون محاولات تنظيم التجارة مضلة لكل شخص يجب أن يشتري من أرخص الأسواق سواء في الداخل أو في الخارج ، فإذا أدى ذلك إلى ارتفاع الواردات فإن الصادرات سوف ترتفع أيضاً .

ولا يمكن زيادة العمالة في الداخل عن طريق تخفيض الواردات نظراً لأن ذلك سيؤدي إلى خفض الصادرات إلى نفس الحد — كما أن الدخل القومي لا يمكن زيادته بواسطة غلق الباب في وجه الواردات ، ذلك أن هذا سوف يجعل الموارد تتحول إلى الانتاج للاستهلاك المحلي بعد أن كانت تنتج بربح أكثر من أجل سوق التصدير — فإذا كانت هناك حقيقة آلية تربط بين الواردات والصادرات ، فإن هذه النتائج لا يمكن لأحد أن يجادلها — وحينئذ يمكن أن نترك التجارة الخارجية وشأنها ، ولا تكون الدولة ، بحاجة إلى وضع خطط من أجلها .

والحد الأقصى لسياسة الحرية الاقتصادية يعترف بوجود مثل هذه الآلية في سوق الصرف الخارجي وبوجود أسعار للصرف تتقلب

بحرية — وهنا تظل الواردات والصادرات متساوية (بما في ذلك العناصر غير المنظورة) عن طريق النقود التي تدخل إلى أى المتعاملين بالمستوى المطلوب لتساويهما — وهذا ناتج من أن المستوردين يبيعون العملة للحصول على العملات الأجنبية لدفع ما قاموا بشرائه ، أما المصدرون فيقومون ببيع العملات الأجنبية وشراء عملتهم — وطالما أن السعر يتحرك إلى المستوى الذى يساوى الطلب والعرض ، فإن ذلك سيؤدى من تلقاء نفسه إلى مساواة الواردات بالصادرات — ولكن طالما أن العرض والطلب يتغيران ، ليس فقط من يوم لآخر ، بل من ساعة لأخرى ، فإن نتيجة هذه السوق الحرة سعر يتقلب على الدوام — ومن المتفق عليه عموماً أن هذه التقلبات غير مرغوب فيها ، وأنه من الأرباح ومن الأفضل للتجارة ثبات أسعار الصرف .

على أن تثبيت أسعار الصرف يعتبر انفصلاً كلياً عن سياسة الحرية الاقتصادية ، وذلك لأن يد الدولة تمتد في الحال إلى هذا الميدان ويمكن فقط تثبيت أسعار الصرف إذا كان البعض موافقاً دائماً على الشراء والبيع عند سعر معين ، وهذا البعض يجب أن يكون الحكومة أو بعض هيئاتها .

فإذا ما حدد سعر الصرف ، فيجب إيجاد أجهزة أخرى للمحافظة على توازن الواردات والصادرات — ويمكن حدوث تعديلات آلية في الوضع المعدل للحرية الاقتصادية — فإذا كانت الواردات كبيرة

جداً ، فإن النقود ستهرب من الدولة ، وعلى ذلك تنخفض الأسعار في البلد التي بها فائض في الواردات وترفع في تلك التي لديها فائض مناظر في الصادرات — وانخفاض الأسعار يجعل السلع المنتجة محلياً أرخص من تلك المستوردة وهكذا تنخفض الواردات مما يؤدي أيضاً إلى رخص الصادرات وبالتالي إلى زيادتها — وعلى هذا الأساس فطالما أن الواردات تفوق الصادرات ، فإن الأسعار ستستمر في الانخفاض بسبب خروج النقود من الدولة ثمناً للزيادة في الواردات وسوف يؤدي ذلك إلى وقف الواردات وزيادة الصادرات حتى يتوازنا مرة أخرى .

وبالمثل إذا كانت الصادرات كبيرة جداً ، فستدخل النقود إلى الدور وترفع الأسعار وتصبح الواردات نسبياً أرخص وأكثر ، أما الصادرات فستصبح أغلى ثمناً وأقل — وهكذا تتلاشى الزيادة في الصادرات . ومن المفروض أن تحدث هذه العملية من تلقاء نفسها ، ولكن يجب على الحكومات أن تقويها حتى تضمن تحقيقها — فعندما تكون النقود آتية ، فإن على الحكومات أن تضاعف هذه الحركة حتى تفشل الأسعار في الداخل في الصعود ، وعند ما تتدفق النقود إلى الخارج فإن عليها أن تساعد على خفض التداول النقدي حتى لا تنجح الأسعار في مقاومة الهبوط — وهكذا فبدلاً من أن يكون مستوى الأسعار المحلي مستقلاً ويتقلب معدل الصرف الخارجي لكي

يحدث التعديلات ، نجد أن المعدل الخارجى يثبت ، ويطلب من مستوى الأسعار المحلى أن يتعدل حسب تغيرات أحوال التجارة الخارجية .

ومن الطبيعى أن الصعوبة هي أن مستوى الأسعار المحلى قد لا يتمشى تبعاً لما تتطلبه هذه النظرية — فعند ما يكون هناك فائض فى الواردات تهبط الأسعار قليلاً ، ولكن ليس كثيراً جداً — وحينئذ فإن التعديل الذى يجب أن يحدث عن طريق الأسعار سوف يحدث ولكن عن طريق التوظيف — أما النقص فى الطلب الفعال الراجع إلى فائض الواردات فإنه يسبب انكماش العمالة والدخل القومى بأضعاف ذلك الفائض فى الواردات — فالصادرات تزيد بدرجة ضئيلة جداً نظراً لأن الأسعار لا تهبط — وجسامة التعديلات تتولد عن انكماش الدخل المحلى لدرجة أن الواردات تنخفض أخيراً لتتساوى مع الصادرات . أن البديل الحقيق لسعر الصرف المتغير ليس مستوى متغير للأسعار ، ولكنه مستوى متغير للتوظيف والدخل القومى .

والأكثر من ذلك هو أن الدخل القومى ليس فقط هو الذى ينكمش بأضعاف العجز ، وإنما حجم التجارة الدولية أيضاً — فإذا كان لدى البلد فائض كبير فى الصادرات يوازيه زيادة فى الواردات من صادرات البلد الآخر ، فإن هذه الزيادة تزول إذا عهدت كل من

البلاذ التي لديها عجز بانقاص وارداتها من تلك التي لديها فائض، وبهذا لن يكون هناك أثر التضاعف ولكن إذا كان هذا التخطيط المقصود والتميزى ممنوعين، فان كل من الدول التي لديها عجز سوف تخفض من وارداتها كلما انكمش الدخل، كما أنها أيضاً سوف تقلل من التجارة بينها وبين بعضها البعض، وبينها وبين البلاد ذات الفائض، وهكذا يحدث انكماش أكثر من اللازم في التجارة الكلية.

والمعزى الذى نستنتجه من هذا هو أن التجارة الخارجية تنظم نفسها بنفسها في الحقيقة وأنها تستطيع أن تسير دون أى تدخل، ولكن من الحقيق أيضاً أن ذلك قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

فاذا أرادت الحكومات تثبيت سعر الصرف، فإنه يجب أن يكون من حقها أن تفرض رقابة مباشرة على الواردات حتى تستطيع أن توازن بينها وبين الصادرات، دون أن تعاني من التضخم أو الانكماش الذى يكتنف التنظيم الآلى كما يجب أن يكون لها الحق فى إتباع سياسة التمييز قبل الدول التي يكون لها معها فائض. ولذلك فان الخيار هو بين سعر صرف حر أو اخضاع التجارة الخارجية للتخطيط.

على أنه يجب أن زاعى أن هذا التخطيط يجب أن يتبع قواعد دولية متفق عليها وإلا كانت النتيجة أسوأ مما لو لم يكن هناك تخطيط على الإطلاق — وهكذا فقد يكون هناك ما يبرر رقابة الحكومة على

الواردات إذا كان الميزان في غير صالحها ، أما إذا بدأت الدول التي لديها فائض في الصادرات في الحد من وارداتها فإنه يكون من العبث محاولة البلاد ذات العجز تحقيق التوازن وبالمثل فإن الدول ذات العجز لها أن تحاول إصلاح موقفها بخفض قيمة صرفها الخارجى ، ولكنها لا تستطيع أن تنجح في ذلك إذا أصرت الدول ذات الفائض على أن تخفض هي أيضاً من قيمة عملاتها — وأن التجارة الدولية وسياسة التبادل يجب أن تخضع لقواعد تكون في صالح الطرف الضعيف بقدر ما هي في صالح الطرف القوى — وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة كدولة ضعيفة مؤقتاً ، كانت محقة في تأييد العمل باتفاقية بريتون وودز النقدية وميثاق التجارة الدولى — ومع أن أى من هاتين الاتفاقيتين لا تصل إلى حد السكال إلا أنهما تتضمنان قواعد تهدف إلى الحد من تحكم الطرف القوى وبفرض وجود قواعد دولية لتنظيم هذه المشكلة فإنه يمكن الاختيار بين اتباع سياسة تغيير سعر الصرف وبين تطبيق رقابة مباشرة .

وليس معنى استخدام سعر الصرف لموازنة الصادرات بالواردات حدوث تقلبات يومية في هذا السعر فسعر الصرف يمكن تحديده لفترة تصلح لأن تكون متوسطاً لفترة مقبلة ، بينما نسمح للتقلبات اليومية في العرض والطلب بأن تقابلها تغيرات يومية في احتياطي الذهب من العملات الأجنبية — وقد كان هذا هو الغرض من نظام مساواة

أسعار الصرف الذى نفذ فى العقد الرابع من هذا القرن — فقد كان من الممكن تغيير سعر الصرف لمقابلة عدم التوازن الأساسى ، ولكنه كان ثابتاً بالنسبة للتغيرات القصيرة الأجل التى يمكن أن تلغى بعضها بعضاً .

هذه الطريقة تناسب تماماً دولة صغيرة تتنافس فيها الواردات والصادرات — ففى مثل هذه الحالة نجد أن الأسعار التى تحصل عليها لصادراتها أو تدفعها ثمناً لوارداتها لا يمكن التحكم فيها ، ولا تتأثر شروط تجارتها بالتغيرات فى سعر الصرف الخارجى — فلو انخفض سعر عملتها لارتفعت أسعار صادراتها وواردها بما يوازى ذلك على أساس سعر عملتها المحلية ، بينما تظل ثابتة لا تتغير بالنسبة للعملة الأجنبية — وهكذا يصبح الانتاج من أجل التصدير أكثر ربحاً ويجتذب موارد إضافية — وحيث أن السوق العالمى يعتبر واسعاً نسبياً بالقياس لصادرات الدولة فإنه من المحتمل تصريف صادرات أخرى بسهولة — وفى نفس الوقت سيؤدى الارتفاع فى أسعار الواردات إلى الحد من الطلب عليها — وهكذا فإن خفض سعر العملة سيؤدى آلياً إلى خفض الواردات وزيادة الصادرات ، وسيؤدى ذلك إلى تحقيق التوازن إذا استمرت العملية بدرجة كافية .

وعلى كل حال ، ففى مثل هذه الحالة التى تعتبر من أفضل الحالات فإن الأمر لا يخلو من بعض العيوب فإذا كانت الواردات من السلع

الأساسية فلن يتأثر الطلب عليها — مهما زادت الأسعار إلا تأثراً طفيفاً ، وحينئذ يقع عبء تكيف الموقف بأ كمله على الصادرات . ويتوقف مدى سهولة تحملها لهذا العبء على درجة تدفق الموارد نحو الصادرات استجابة للزيادة في أسعارها — فإذا كان هذا التدفق بطيئاً أيضاً فإن ذلك قد يؤدي إلى خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة — وفضلاً عن ذلك فإنه كلما ارتفعت أسعار الواردات ، ارتفعت بالتالي نفقات المعيشة مما يدفع العمال إلى المطالبة بأجور أعلى ونيلها — وقد يؤدي ذلك إلى عدم تحقيق الغرض من خفض قيمة العملة ، الذي ينجم عن طريق خفض مستوى الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية — ترتب على خفض سعر الصرف في كل مرة ارتفاع موازن الأجر والأسعار المحلية ، لما أدى خفض سعر الصرف إلى موازنة الصادرات والواردات — ولذلك فحتى الدول الصغيرة تجد نفسها عند ما تهبط أسعار الصرف مضطرة إلى محاولة تثبيت مستوى الأسعار الداخلي عن طريق إعانة الواردات ، وطالما أن هذا يلقى عبء الموازنة كله على الصادرات ، فقد يضطر إلى اتخاذ إجراءات فعالة لزيادة الصادرات مباشرة — وإذا كانت الموارد بطيئة في حركتها ، لانتهى الأمر إلى تحديد الواردات بالتراخيص وتشجيع الصادرات عن طريق التوجيه .

وكما كبرت الدولة زادت تلك العيوب . إن تخفيض سعر العملة في دولة كبيرة يؤدي بالضرورة إلى سوء أحوال التجارة — فأسعار

الواردات تهبط نوعاً ما محسوبة بالعملة الأجنبية إذا كان استهلاك الدولة كبيراً كما تهبط أسعار الصادرات — أما إذا كانت الدولة من الدول الصناعية التي يحدد فيها المصدرون أسعار سلعهم على أساس التكاليف المحلية، فإن أسعار التصدير بالعملة الأجنبية قد تهبط هبوطاً يقدر بإجمالى قيمة الانخفاض فى العملة — وحينئذ تفشل أسعار الصادرات فى الارتفاع بالعملة المحلية وبذلك لا تجتذب الموارد إلى الصادرات — وفى الوقت ذاته يشجع انخفاض الأسعار بالعملة الأجنبية على الطلب الخارجى ، ولكن ما لم يكن هذا الطلب كبيراً (أى إذا لم تكن مرونة الطلب الخارجى أكبر من الوحدة) فسوف تحصل الدولة فعلاً على عملات أجنبية أقل بالرغم من زيادة الصادرات — وفى الاجل الطويل يكون الطلب الخارجى مرناً ، وسوف يتحول المشتريين إلى البائعين ذوى الأسعار الاكثر انخفاضاً ولكن فى الاجل القصير يكون الطلب الخارجى أقل مرونة بدرجة كبيرة ، وأن تخفيض سعر العملة قد يزيد سوءاً من حالة الدولة ذات العجز فى ميزانها — والتجربة التي مرت بها المملكة المتحدة خلال الثلاث سنوات الماضية تعتبر مثالا مؤسفاً لهذا — لقد كان لدينا ميزاناً فى غير صالحنا ، ولكن الطلب الخارجى لم يكن غير مرناً إلى حد كبير ، فلو أننا خفضنا سعر الجنيه لاصبنا بخسارة فادحة — ولو أننا رفعنا قيمة الجنيه لكان ذلك أفضل لنا فلقد كان هذا الاجراء مثلاً هو السر فى رخاء بلجيكا — فى السنة من يونيو ٤٦ إلى يونيو ١٩٤٧ طبقاً للعمليات الحسابية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بلغ الرقم

القياسى للسلع المتوفرة للاستهلاك المحلى فى بلجيكا ١٢٣ (على اساس ١٩٣٨) بينما لم يتجاوز ٩٥ فى المملكة المتحدة — ولم يكن السبب فى هذا أن الانتعاش فى بلجيكا كان أسرع منه فى المملكة المتحدة إذ أن الانتاج البلجيكى لم يتجاوز ٩٤ بينما بلغ الانتاج البريطانى ١٠٨ — ويرجع الفرق إلى أن بلجيكا كانت تستورد أكثر مما كانت تستورده قبل الحرب وتصدر أقل الواردات ١٢٠ والصادرات ٧١ فى الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٤٧ فى حين أن بريطانيا كانت تستورد أقل وتصدر أكثر (١٠٦ ، ٧٧) إذن كيف تمكنت بلجيكا من تمويل مستوى أعلى من الواردات مع انخفاض مستوى الصادرات ؟ لقد تم ذلك جزئياً من المدفوعات القدرية على الحسابات غير المنظورة . ولكن الجزء الأكبر كان عن طريق البيع بأسعار عالية — وكان الرقم القياسى لأسعار صادرات بلجيكا ٢٦١ مقدراً بالدولار ، بينما كان رقم بريطانيا ١٨٢ — وكانت ٧١٪ من السكينة تباع بـ ٢٦١٪ من السعر وتعطى عائداً قدره ١٨٥٪ وهى تقريباً تساوى ١٠٦٪ من السكينة تباع بـ ١٨٢٪ من السعر وتدر عائداً قدره ١٩٣٪ . وقد كسب البلجيكيون كثيراً من الصرف الخارجى ، بينما حافظوا على سلعهم فى الداخل ليضيفوها إلى استهلاكهم المحلى بدلاً من تصديرها — وقد اعتقد الزائرون البريطانيون لبلجيكا أن علامات الرخاء الواضحة هناك كانت ترجع إلى انتعاش عظيم ، وفكروا فيما إذا كان ذلك راجعاً إلى اتباع سياسة الحرية الاقتصادية بدرجة أكبر —

ولكن في الحقيقة كان ذلك يرجع أساسا إلى تخطيط أفضل
بالنسبة لأسعار الصرف الخارجية — ومن الواضح لنا الآن
أننا كنا قد حققنا كسبنا لو أننا رفعنا قيمة الجنيه في عام ١٩٤٥
فلو أن سعره كان يزيد بنسبة ٢٥٪ عن سعر الدولار لو فرنا
٦٠٠ مليون جنيه أو نحو ذلك من الذهب والعملات الأجنبية —
ومما لا شك فيه أننا لم نكن نستطيع أن نحتفظ بسعر الجنيه عند ذلك
المستوى إلى أجل بعيد ، وذلك لأنه نظراً لتوسع الصناعة في أما كن
أخرى فإن الطلب يصبح أكثر مرونة — وقد ثبت مثلاً أن العملة
في المدة ١٩٢٠ — ١٩٣٠ أكثر من اللازم أمر باهظ التكاليف —
على أننا نستنتج من كل ما تقدم ما يعزز النظرية التي تتمثل في أن تحقيق
التوازن لا يمكن أن يتم باتباع قواعد بسيطة تختص بأسعار الصرف .
والعقبة الكبرى هي ببطء تحرك الموارد — فإذا كانت التعديلات
مضبوطة تماماً فإن سعر الصرف سيحقق التوازن دائماً — فكلما
انخفضت هذه الأسعار وارتفعت أسعار الواردات بالعملة المحلية ،
فسوف يتوسع الإنتاج المحلي للسلع بديله ، كما تنخفض الواردات بدرجة
كبيرة — وإذا ما ارتفعت الصادرات وظلت شروط التجارة دون أن
تتأثر ، أو كلما زاد الطلب الأجنبي ورفع أسعار الصادرات ، فإن الموارد
سوف تتحرك بسرعة نحو صناعات التصدير — وعليه فإن خفض
الواردات أو زيادة الصادرات أو كلاهما سيؤدي على السواء إلى نفس
النتيجة بسرعة .

ولسوء الحظ فإن تحركات الموارد بطيئة جداً . وإذا ما وصلنا إلى مركز توازن ، فإننا نستطيع أن نحافظ عليه دون أى رقابة على التجارة على التجارة الخارجية إذا لم يكن هناك تغيرات كبيرة فى العرض أو الطلب ولكن إذا كنا بعيدين عن التوازن كما هى الحالة فى معظم بلاد أوروبا فى الوقت الحاضر ، فسيكون من الضرورى استخدام تراخيص الاستيراد وتوجيه التصدير .

إن النقص فى العملة الأجنبية هو النقص الخطير بالنسبة للقيام بأية محاولة للتخطيط عن طريق الترغيب فقط ، والسبب فى ذلك لا يرجع فقط إلى أنه من الصعب القضاء على هذا النقص دون رقابة شديدة ولكن الرقابة ستؤدى فى النهاية إلى ربط معظم الاقتصاد القومى — ولذلك فإنه يكون من الأفضل القضاء على هذا النقص بأ كبر سرعه ممكنة حتى لو أدى ذلك إلى استخدام أشكال عنيفة من الرقابة . (وهذا معناه أنه من الأفضل القضاء على أى فائض فى الواردات إذا كان هذا الفائض غير مطلوب ، وهى الحالة الى نصل فيها إلى الحد الذى لا يمكن تغطيته بالاقتراض الطويل الأجل من الخارج ، فالزيادة التى تصل بقرض طويل الأجل لا تؤدى إلى حدوث نقص فى الصرف الأجنبى) .

ومن أهم أسباب وجود فائض فى الدولارات الآن فى أوروبا أن معظم البلاد تستثمر أكثر من رغبة أفرادها فى الإدخار — وهذا الفرق يسده الأجانب (ولا يتم هذا عن طريق الذهب والعملات الأجنبية)

ويتم هذا عادة على شكل زيادة كبيرة في الواردات أو نقص كبير في مستوى الصادرات — وهذا يمكن القضاء عليه بزيادة الاستيراد وخفض التصدير، ويمكن فرض كلا الإجرامين عن طريق الرقابة الفعلية — ولكن في هذه الحالة فإن معظم النقود التي كانت ستنفق إما على الوادات أو على المنتجات المحلية المصدرة ستكون مصدرا لزيادة الطلب على الكمية المتناقصة من السلع المعروضة في الداخل مما يزيد من حدة التضخم — ولذلك فالخطوة الأولى نحو التوازن هي امتصاص هذه النقود، أي بعبارة أخرى زيادة المدخرات المحلية أو زيادة الضرائب، أو الحد من الاستثمار إذا لم يكن ذلك ممكنا.

أن الرقابة النقدية يمكن أن توجه لسد الثغرة، وهذه هي الوسيلة التي تحتاجها معظم البلاد الأوروبية، وأنها في حاجة إلى ذلك بدرجة أكثر من حاجتها إلى الرقابة على الصرف. ولكن الرقابة على النقد قد لا تحقق القضاء على النقص في العملات الأجنبية — وحتى إذا لم يكن هناك تضخم، أي وحتى إذا كانت هناك بطالة كبيرة فقد يكون حجم سلع التصدير التي يفضلها الأجانب صغيرا، وتكون الواردات عالية جداً بالنسبة لما يمكن تصديره — وعندئذ تكون الرقابة على الواردات ضرورية وكذلك الإجراءات الخاصة بزيادة الصادرات مثل تحديد حصص إجبارية للصادرات واتخاذ الإجراءات الفعالة لتعزيد صناعات التصدير — فإن دولة مثل المملكة المتحدة، التي لديها ميل كبير عالى للاستيراد مع سوء توزيع حاد في القوى

العاملة وعدم قابلية الموارد للتنقل بدرجة عالية ، مضطرة لفرض رقابة صارمة لفترة من الوقت — والحاجة إلى هذه الرقابة لا تتوقف على إزالة التضخم فحسب ولكن تتوقف أيضاً على السرعة التي يمكن بها إعادة توزيع الموارد الإنتاجية — أن عدم القابلية للتنقل هي أساساً التي تجعل الرقابة الفعلية ضرورية ، وسوف نرجع إلى هذا الموضوع في الفصل التالي .

الدورة التجارية

ولسوء الحظ لا تنتهي الصعوبات هنا — فإذا كان الطلب الخارجي ثابتاً نسبياً ، أى يتغير ولكن ببطء ، فإنه يمكن استخدام نظام التراخيص والتوجيه لتصحيح الأخطاء الأساسية ، ثم تركها ، وبعد ذلك يمكن المحافظة على التوازن بتعديلات وقتية فقط لسعر الصرف — ولكن التجارة الخارجية لا تتصف بمثل هذا الثبات — فإنها تتقلب بعنف سواء من ناحية الأسعار أو الكميات استجابة للدورة التجارية .

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في هذه الدورة لعدد من السنين ، ومن الممكن القول بأن التقلبات في تجارة العالم كانت تتوقف إلى حد كبير على الحوادث المحلية للولايات المتحدة الأمريكية ومن الطبيعي أن رد الفعل الأول لهذا الموقف السيء هو محاولة

الإقلال من الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية — وهكذا نجد في هذه الأيام أن المشروعات الخاصة بإقامة اتحادات تجارية تدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت شائعة جداً ، وعلى الأخص التفضيل الإمبراطوري والاتحادات الجمركية ، والاتفاقات التجارية الكبيرة بين الحكومات — وكل هذه الوسائل لها مشاكلها وحدودها الفنية مما يجعلها أقل فاعلية مما يقدر لها ولو أن لكل من هذه السياسات بعض الفائدة — ومن الأفضل أن يزيد الإنتاج بشكل كبير خارج الولايات المتحدة الأمريكية — وطالما استمر هذا الفائض كان من المرغوب فيه اتخاذ سياسة التمييز ضد الولايات المتحدة الأمريكية كسياسة بديلة للإنكماش العام في التجارة الدولية — وما يعزز الرأي الخاص بسياسة التمييز عدم ثبات التجارة الأمريكية — وحتى يحين الوقت الذي تتبع فيه الولايات المتحدة سياسة العمالة الكاملة ، فإن الدول التي تخطط من أجل استقرار العمالة تجد مبرراً كافياً للحد من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن ليس من المحتمل أن يتحقق ذلك إلى حد كبير — ففي المقام الأول ، نجد أن الولايات المتحدة هي أكبر مستورد في العالم للمواد الخام ، ومن كبار المستوردين للمواد الغذائية — فكل مورد منتج المواد الأولية تهمهم هذه السوق الطيبة التي يعتمدون عليها ويعكسون هذا الاعتماد على البلاد الصناعية التي تقدمهم بهذه المنتجات

والتي ستأثر نتيجة لذلك بالتقلبات الأمريكية، بالرغم من أنه قد لا يكون لهم تجارة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية — وثانياً فإن معظم بلاد العالم تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على القروض — وعليه أن البلاد المعتمدة على الولايات المتحدة الأمريكية سواء في تجارتها أو في حصولها على القروض لا يمكنها استخدام سياسة التمييز قبل الولايات المتحدة أكثر مما تسمح به — لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية مدى التمييز الذي يمكنها أن تقبله وأوضحت هذا في اتفاقية بريتون وودز وميثاق التجارة الدولي، وفي اتفاقيات مارشال — وليس هناك وسيلة إلا السير في هذه الحدود مع المطالبة بتوسيعها، ولكن من المضیعة للوقت أما محاولة الحصول على أكثر من ذلك على الرغم من الولايات المتحدة الأمريكية فأمر غير مجدى — وليست البلاد الأخرى في مركز يسمح لها بتحدى الولايات الأمريكية — وكل ما علينا أن نطالب به هو تعديل قواعد بريتون وودز بإحدى طريقتين: الأولى أن يبسر إعلان ندره عمله ما عندما تكون هذه الندرة حقيقية. والثانية: تمكين البلد الذي يكون لديه فائض دائم في الصادرات من رفع قيمة عملته — والحل الآخر هو الشكل الأيسر لتحقيق التمييز والذي يحتمل أن يلقى قبولاً أكثر.

أننا يجب أن نقاوم التقلبات الدورية في التجارة الخارجية حتى

يأتى الوقت الذى تتحول فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخطيط من أجل الاستقرار - وهذا يعنى أن أسعار الواردات ، مقدرة بالدولارات ، سوف ترتفع وتنخفض على فترات منتظمة . وأن مستوى الأسعار المحلى سوف يتقلب فى نفس الاتجاه إذا لم تتخذ إجراءات لتثبيته .

فإذا ما حافظنا على ثبات أسعار الصرف عن طريق الموجة الصعودية للدورة ، فسوف ترتفع تكاليف المعيشة ، وترتفع معها الأجور ومستوى الأسعار المحلية - وعندما يأتى الكساد تهبط أسعار الواردات - فإذا كان من المقرر حينئذ الاحتفاظ بالأجور ثابتة وعدم تخفيضها كلها هبطت تكاليف المعيشة ، فسوف تصبح أسعار الصادرات عالية بالنسبة للأسعار الأجنبية التى هبطت ، وستكون البطالة فى صناعات التصدير شديدة - ويمكن تجنب ذلك بخفض سعر الصرف الخارجى عندما تبدأ الموجة النزولية - ولكن سوف يعنى هذا ارتفاع مستوى الأسعار المحلية كلها حدث رخاء فى الخارج ، ولكنه لا يهبط أبداً ، كما يعنى هبوط سعر الصرف الخارجى كلها حدث كساد ، ولكنه لا يرتفع أبداً - وهكذا سوف يكون هناك تضخم تراكمى للأسعار المحلية ، وانخفاض تراكمى فى قيمة الجنيه - وهذا شئ غير مستحب - فإذا كان لابد من ارتفاع الأجور ومستوى الأسعار المحلية كلها ارتفعت الأسعار الأجنبية ، حينئذ يجب أن تنخفضا عندما تهبط الأسعار الأجنبية .

ويمكن تثبيت الاسعار المحلية بمنح إعانة للواردات في أوقات
الرخاء وفرض ضريبة عليها في أوقات الكساد طالما أن هذا يعمل
على حفظ نفقة المعيشة ثابتاً — ولكن ماذا يحدث إذن للصادرات ؟؟
أنه من الأفضل أن ترتفع أسعار الصادرات البريطانية عندما ترتفع
الاسعار الأجنبية وتهبط عندما تهبط تلك الاسعار — وإلا فإننا نعمل
على جعل شروط التجارة في غير صالحنا في أوقات الرخاء ، حينما نبيع
كميات كبيرة بأقل منافسة فعالة ، ومسألة تحويلها في صالحنا في أوقات
الكساد عندما نبيع كميات قليلة في منافسة حادة ، لن يكون تعويضاً
لهذا — هذه هي السياسة التي كنا نتبعها في السنوات الثلاث الماضية —
وهي منح إعانة للواردات للمحافظة على ثبات الأجور والاسعار ،
وبذلك عملنا على خفض أسعار الصادرات ، وحولنا بإرادتنا شروط
التجارة في غير صالحنا — إن هذه سياسة غير سليمة وقد كلفتنا
ملايين الجنيهات من الاحتياطات الأجنبية — فلو كنا قد ثبتنا سعر
الصراف وكذلك الأجور ونفقات المعيشة عن طريق منح الإعانات ،
لكان يجب علينا رفع أسعار الصادرات بفرض ضرائب تصدير —
أن منح إعانة على الواردات وفرض ضرائب على الصادرات ، يمكن
عن طريقهما تثبيت مستوى الاسعار المحلية دون أن يؤدي ذلك إلى
جعل شروط التجارة معاكسة ، ولكن تطبيق أحدهما دون الاخرى
يؤدي إلى تكاليف كبيرة .

والطريقة البديلة لتثبيت الأسعار الداخلية دون الاكتراث بدفع إعانات أو تحصيل ضرائب إنما هي عدم تثبيت سعر الصرف الخارجي — فعلى أساس هذه الخطة فإن السعر يزيد في أوقات الرخاء وينخفض في أثناء الكساد. وأبسط طريقة لتحقيق هذا هي ربط السعر برقم قياسي أمريكي لأسعار الجملة أو برقم قياسي الأمم المتحدة أسعار التجارة الخارجية. ولهذه السياسة مساوئ واضحة، ولكنها أفضل من تلك التي اتبعناها في السنوات الماضية.

وبالاختصار، فإن وجود الدورة التجارية يؤدي إلى صعاب جمة للتجارة الخارجية وليس لها حل كامل تماما — وهناك ثلاثة وسائل للاختيار: أن نسمح للأجور والأسعار بالارتفاع في أثناء الموجة الصعودية على شريطة أن يهبط في الموجة النزولية، أو تثبيت الأجور والأسعار عن طريق منح إعانة للواردات في الموجة الصعودية بشرط أن نفرض ضرائب على الصادرات، أو تزيد من قيمة الجنيه في الموجة الصعودية ونخفضه في الموجة النزولية — والوسيلة الأولى ستلقى مقاومة من العمال، أما الثانية فمن جماعة التجار — وهذا يترك الوسيلة الثالثة كأفضل اختيار من الناحية السياسية، وإن كان ليس من الضروري أنها الأفضل من الناحية الاقتصادية — وأى الوسائل كانت موضع الاختيار فإنها تكون سيئة مثل هذه التي تتبعها الآن والتي ينجح عنها تلك الخسارة الكبيرة للأمم في مجموعها.

الخلاصة

يمكن تلخيص نتائج هذا الفصل فيما يلي :

(١) تحتاج بعض أنواع المعاملات الخارجية إلى التنظيم ، دون أى إضرار بالموضوع العام ، ومن أمثلة ذلك الرقابة من أجل الدفاع أو الصناعات الناشئة والقيود على رأس المال المهاجر .

(٢) ليس من الضروري فرض الرقابة على التجارة إذا كان من الممكن مساواة الواردات والصادرات بغير ذلك ، ودون متاعب كثيرة ولكن هذه الحالة نادرة الحدوث .

(٣) إن ترك سعر الصرف حر على الإطلاق أمر مزعج ، كما وأن التثبيت المطلق لسعر الصرف لا يتفق مع الاستقرار الداخلى فى البلاد التى تكون فيها التكاليف غير مرنة .

(٤) قيام الدولة بتخطيط التجارة الخارجية يصبح عديم التأثير بل ومؤد إلى الاضطراب وذلك فى حالة عدم وجود اتفاقيات دولية تبين القواعد التى يجب أن يسير عليها التخطيط .

(٥) يمكن أن تتوازن الواردات والصادرات فى الأجل الطويل عن طريق تحديد سعر صرف مناسب يكون قابلاً للتغيير كلما تغيرت الظروف — أما فى الأجل القصير فإن الحاجة إلى الرقابة مطلوبة إذا كانت قابلية الموارد للتنقل ضعيفة .

(٦) من الأفضل اتخاذ إجراءات خاصة لتشجيع الإنتاج في التجارة بين مختلف الدول عدا الولايات المتحدة الأمريكية طالما أن الولايات المتحدة لديها فائض في الصادرات (غير مغطى بالقروض) وطالما أنها لا تقوم بالتخطيط من أجل عمالة وتجارة ثابتة .

(٧) بينما الدولارات التجارية مستمرة ، فإننا يجب إما أن نسمح لمستوى الأسعار المحلي بالتقلب مع الأسعار الخارجية أو نسمح لسعر الصرف الخارجي بالتقلب . أننا لا يجب علينا أن نثبت كلا من المعدلات الداخلية والخارجية إلا إذا طبقا سياسة منح إعانة الوادات وفرض ضرائب على الصادرات .

الفصل السادس

القابلية للتنقل

تعتمد كفاية آلية السوق على قابلية الموارد للتنقل . وهي صفة ضرورية إذا أردنا تحقيق تعديلات سريعة دون حدوث حركات غير عادية في الأسعار ، وما يشتمل عليه ذلك من صعاب . فإذا كانت هناك قابلية تامة للتنقل فلن نحتاج أبداً إلى نظام البطاقات أو نظام التراخيص ، لأنه لن يكون هناك نقص على الإطلاق . (قد يمكن أن يكون هناك نقص عام إذا كنا نقاسي من تضخم محبوس ولكن علاج هذا هو الانكماش وليس نظام البطاقات والتراخيص) . فإذا كانت كمية النقود مضبوطة تماماً ، فإن النقص في جزء من أجزاء الاقتصاد القومي يجب أن يتوازن بوفرة في جانب آخر ، وعلى فرض وجود القابلية التامة للتنقل ، فإن ذلك النقص يجب أن يختفي تماماً . أن النقص قد يكون في العاملات المشتغلات في صناعة القطن في لانكشير بينما تكون الوفرة في عمال الحفر في كنت . ولا تتطلب القابلية التامة للتنقل أن يسافر العامل الذي يشتغل في أعمال الحفر من كنت إلى لانكشير . فإن ذلك يسبب إعادة تعديل عامة ، نظراً لأن ذلك الشخص يحل محل شخص آخر ، وهذا الآخر يحل محل شخص سواه يذهب إلى صناعة القطن وهكذا . وكل واحد يتحرك قليلاً حتى يتم

التعديل . ويختفي النقص عندما نستطيع شراء كل ما نحتاج إليه بحرية وبأسعار معقولة . والسعر المعتدل هو ذلك الذى يقابل متوسط تكاليف الانتاج العادية . ولذلك فالنقص هو نتيجة عدم قابلية مواردنا للتنقل وتكون هناك حاجة إلى استخدام التخطيط بواسطة التوجيه ، فإذا استطعنا أن نزيد بدرجة كبيرة من قابلية الموارد للتنقل ، فإننا يمكننا أن نقضى على جميع أنواع النقص ، ونستطيع أن نعتمد كلية على التوجيه بواسطة الترغيب ، ولذلك فأسهل طريقة للتخلص من النقص ومن نظام التراخيص هو أن نركز اهتمامنا على عدم القابلية للتنقل .

وهذا ينطبق بنفس الدرجة على التجارة الخارجية انطباقه على الإنتاج المحلى ، أن السبب فى نقص الواردات هو وجود نقص فى الصادرات ، ويرجع هذا جزئياً إلى التضخم الذى يجعل الموارد تعمل من أجل الطلب المحلى ، ولكنه لن يختفى حالا ، حتى ولو كانت كمية النقود مناسبة بسبب عدم القابلية للتنقل . فإذا فرضنا وجود القابلية التامة للتنقل ، فسوف تتدفق الموارد التى ينفك عقاها بسبب الانكماش نحو صناعات التصدير ، حيث يكون هناك نقص كبير فى العمل . وسوف لا تكون الحركة مباشرة ولكنها تتحقق بواسطة أناس كثيرون يقومون بتعديلات صغيرة ولكن فى حالة عدم وجود القابلية للتنقل يخلق الانكماش منطقة من البطالة التى لا تؤدى حتماً إلى خفض النقص فى العمل فى الصناعات الأساسية وحينئذ يستخدم عدم وجود

القابلية للتنقل كمبرر للتضخم ، وليست هناك فائدة من جعل عمال الحفر معطلين في كنت بسبب عدم وجود عاملات كافيات في صناعة القطن في لانكشير . ولكن كيف يمكننا أن نحصل على عدد أكبر من العاملات إذا لم نستخدم الضغط في بعض أجزاء أخرى من الكيان الاقتصادي ؟؟ ان الانكماش يؤدي إلى الضغط العمدي لما يعتبر أقل ضرورة . والبديل الآخر فقط هو أن نستمر فيما هو غير أساسي بينما نستخدم الضغط (الذي هو في حالة غياب الانكماش يكون توجيه العمل) للصناعات التي هي في حد ذاتها أساسية ولكنها ليست ضرورية كصناعات التصدير . أن الانكماش لا يمكن تتبعه بدون صعاب إذا لم تكن هناك درجة عالية من القابلية للتنقل ، وبدون هذه القابلية للتنقل فاننا نجد أنفسنا منساقين إلى توجيه العمل وتوجيه الموارد الأخرى .

وبالمثل فانه في حالة عدم وجود القابلية للتنقل لا نستطيع القضاء على البطالة تماماً دون حدوث تضخم . فاذا كانت هناك قابلية تامة للتنقل فسوف تخفى نسبة $2 - 3\%$ من السكان التي تعد بطلاتهم بطالة احتكاكية ، وسوف لا تكون هناك بطالة احتكاكية . ولكن إذا فرضنا وجود عدم القابلية للتنقل التي تفصل أولئك الذين يحتاجون إلى عمل عن العمل المتوفر ذو الأفضلية العالية ، فاننا لا يمكننا أن نقضي على البطالة تماماً ، إلا باحداث نقص في العمل في كل مكان ،

وبالقضاء على التمييز بين الأعمال العاجلة والأعمال الأقل استعجالاً .
مثل هذا التضخم في سوق العمل يؤدي مباشرة إلى توجيه العمل .
أنه لمن الأفضل قبول من ٢ - ٣٪ . وركز اهتمامنا على تخفيضها
بالقضاء على عدم القابلية للتنقل .

وأنا نرى تلك المشكلة في أسوأ أوضاعها عندما تأخذ في الاعتبار
تأثيرات التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي المتقلب . أننا سوف
نواجه في الحال موقفاً تكون فيه حوالى ٢٠٪ من قوة العمل متوقفة
تماماً على أسواق التصدير فإذا يحدث إذن عندما يكون هناك كساد
وتنكمش الصادرات ؟؟ إننا نتكلم بسهولة عن التخطيط من أجل
التوظيف الكامل ، ولكن كيف نوظف العمال الذين خرجوا من
صناعات التصدير ؟ فقد يكون ذلك سهلاً إذا كانت هناك قابلية تامة
للتنقل ، إذ سوف نوسع الدائرة النقدية ، وهكذا نوجد وظائف إضافية
تعمل من أجل الاستهلاك المحلي المتزايد ، أو الاستثمار المتزايد ،
أو الخدمات الحكومية المتزايدة ، ولكن بمواردنا الحالية ، إن يكون
من السهل تنظيم مثل هذا العمل فلن تتوافر دائماً المعدات اللازمة إلى
جانب العمال . إننا لا نستطيع أن نتخلص من البطالة الدورية حتى نزيد
بدرجة كبيرة من قابلية الموارد للتنقل .

ونواجه نفس الصعوبات في المشكلة التي يمكن أن نسميها الفترة
الانتقالية لما بعد إعادة التزود بالمعدات . ففي نهاية الحرب يكون هناك

نقص كبير في المعدات يجب تعويضه ، ولكن هذا النقص لا بد أن يتحسن بعد فترة معينة ، فسيقضى على النقص الأساسى فى المنازل مما سترتب عليه انخفاض الطلب على عمال البناء ، وسنزود المناجم تماماً بالآلات ، وهكذا ينخفض الطلب على عمال المناجم وعلى صانعى آلات المناجم وهكذا . إننا لا نستطيع أن نضمن لـكل عامل وفى كل صناعة وظيفة على الدوام حتى الوفاة . إن التوظيف الكامل يضمن له عملاً ما ، ولكن لا يضمن له عملاً معيناً . وكلما تغيرت الأحوال تصبح كثير من الأعمال الحالية زائدة عن الحاجة وسيطلب من العمال أن ينتقلوا إلى أعمال جديدة . ولكن إذا لم يكن العمال مقتنعين بإمكان توفير أعمال لهم بسهولة فإنهم سيواصلون فى المستقبل ، كما كان فى الماضى ، محاولاتهم لمقاومة أى تغييرات من شأنها أن تصبح أعمالهم الحالية زائدة عن الحاجة . وسنعود إلى الإجراءات التقيدية وإلى مستوى منخفض من المعيشة . ولا يمكن حل أى مشكلة من مشاكلنا دون وجود قابلية سهلة للتقبل .

وإذا كان أول عمل للقائم بالتخطيط نحو ضمان وجود الكمية المناسبة من النقود فى التداول بحيث لا تزيد أو تقل عن الحد اللازم بدرجة كبيرة ، فإن مهمته الثانية هى تسهيل القابلية للتقبل ، فإذا حلت هاتان المشكلتان أصبح الباقي سهلاً يسيراً إذ سينمى النقص وتتوازن التجارة وتختفى البطالة وهكذا . ولكن إذا شاب أى من هاتين

السياسيين أية عيوب أو نقائص فإن القائم بالتخطيط يقع في خضم الحيرة من حيث الرقابة على الأسعار والتراخيص والتوجيه يفقد فيها بسهولة قدر كبير من الحرية والكفاية .

أن الوسيلة لتسهيل القابلية للتنقل هي تخطيط مناطق للصناعات وتسهيل الحصول على الصناعات المهرة وعمل خطة لهيكل الأجور .

التوطن

ان الحاجة إلى تسهيل التنقل لا تعدو أن تكون إحدى مظاهر مشكلة التوطن التي يجب أن نببحثها من وجهة نظر شاملة .

والحقيقة هي أن آلية جهاز السوق التي تعمل عن طريق الأسعار، عاجزة تماماً عن تحديد المواقع الصحيحة للصناعات . فمثلاً إذا بحثنا المساوىء التي تترتب على السماح بنمو المدن الكبيرة ، فإن بعض العوامل مثل ازدحام المرور قد يظهر أثره في الأسعار ولكن هناك عوامل لا تنعكس في الأسعار بدرجة كافية مثل سوء الأحوال الصحية أو لا تنعكس بتاتاً مثل الاعتبارات العسكرية . ان الأسعار تعكس الأجور ، ولكن الأجور لا يمكن الاسترشاد بها فيما يتعلق بمواقع الصناعات ذلك لأن ثبات الأجور لن يجعل تفاوتها في المدن التي تكون فيها بطالة بدرجة كبيرة وتلك التي ليس فيها بطالة ، وكبيراً بالدرجة التي تتطلبها السوق الحرة . وبالمثل لا تعكس الأجور تكاليف

الخدمات الاجتماعية التي تقدمها السلطات العامة بدرجة كافية . ويفتج من ذلك أن الصناعات الجديدة التي تسبب توسع المدن لا تعطى كامل التكاليف الإضافية التي تفرضها على المجتمع مثل إنشاء المدارس الجديدة والمستشفيات وما إلى ذلك . بينما المناطق السكاسدة ، نتيجة لنمو الطاقة ، تميل فيها المعدلات إلى الارتفاع بدلاً من الانخفاض . ومرة أخرى نجد أنه ليس هناك في الأسعار ما يعكس مساوىء وجود منطقة مخصصة كلية لصناعة خاصة وتعتمد على ثرواتها . وهذه المساوىء تكون في شكل قابلية للتنقل وكذلك أيضاً في شكل بطالة وبؤس . كما أن الأسعار لا تمنع بدرجة كافية العمليات التراكمية أو التضاعفية التي تحدث في الوطن . فإذا حدث بمحض الصدفة أن انتقل مصنع كبير من مدينة لأخرى لأن الدافع على ذلك هو أن زوجة المدير ترغب في أن تكون قريبة مدينة لندن) فإن القوى التراكمية تبدأ عملها . ويؤدي فقد القوة الشرائية في المدينة التي تركها المصنع إلى خفض استهلاك السوق بالنسبة للمؤسسات الباقية وتسبب انتقال بعضها ، وهذا الانتقال ينقل القوة الشرائية بعيداً عن هذا السوق . أما في المدينة التي انتقل إليها المصنع ، يصبح هناك حركة تراكمية تجمعية صعودية . ومن المفروض أن تعوق الأسعار هذه الاتجاهات عن طريق الريع وشبه الريع ولكن هذه الأخيرة ثابتة . وهذا هو السبب في أنه عندما تميل إحدى المدن إلى التضائل ، فإنها قد تموت وتتحول صناعاتها إلى مدينة أخرى تنمو بسرعة ، بالرغم من أنه قد لا يكون

هناك في الواقع مجال للتفضيل بين المدينتين ، بحيث لا يمكن أن يكون سبباً في تبرير الفرق الكبير الذي يحدث نتيجة للعمليات التراكمية (وهذا يذكرنا بالعمليات الانكماشية المشابهة في صناعات التصدير فهؤلاء الذين يقولون بأنه ليس هناك فرق بين التجارة الخارجية والداخلية على حق فكلاهما قد يسبب ضياعاً خطيراً ومصاعب إذا لم ينظمها ، وعن طريق نفس العمليات) ، وتكمن الحقيقة بكل بساطة في أن آلية الأسعار مرشدة سيئة للتوطن . ولا شك في أن هذا من الزم الأمور التي يجب أن يشملها التخطيط .

والواقع أنه لا يمكن أن نعتبر أن أى تخطيط ما أفضل من عدم التخطيط فهناك اعتبارات هامة لتقرير ما يمكن تخطيطه وكيف يتم ذلك والمكان الذي يصلح لإجراء ذلك التخطيط .

أن الصناعات القابلة للتشغل هي فقط تلك التي يجب أن تخطط ، أى الصناعات التي ليست مرتبطة بموقع معين ، أما لكونها صناعات تخدم الجميع أو أنها تحتاج مواد خام معينة أو أنواع من العمال أو موارد مياه أو خدمات أخرى يمكن توفيرها لها في أى مكان آخر ، مع زيادة تكاليف الخدمات الاجتماعية فقط . وعندما نأخذ على عاتقنا القيام بالتخطيط من أجل التوطن ، فأنا نفترض وجود عدد كبير من تلك الصناعات القادرة على التشغل ، بحيث تكفل لنا حرية الاختيار والتوزيع التي نحتاجها . ولا يستطيع أن يتنبأ أحد بصواب

ذلك الاختيار وذلك أن أحداً لا يعلم أى أنواع الصناعات يحتمل أن يتوسع في هذا البلد خلال الخمسة وعشرين سنة التالية أو في أى المواقع يجب أن تقوم .

أن هذا هو الذى يجعل الناحية الفنية لتخطيط المواقع الصناعية على هذه الدرجة من الأهمية . فإذا أردنا أن نقيّد الانتقال في بعض المناطق فمن المهم أيضاً فرض هذه القيود فقط على هذه الصناعات القابلة للتنقل ، والتي لا تعاق كثيراً إذا ما توطنت في مكان آخر ، أما الصناعات الأخرى فيجب أن يترك لها حرية التوطن حيث تشاء . وإذا أردنا تنمية مناطق معينة نجد أن البدء بالترغيب أفضل من التوجيه . ولقد قررنا أن أفضل طريقة لتشجيع الصناعات الجديدة هي تزويدها بالخدمات الأساسية التي تتطلبها — وكنا على صواب في ذلك — وخاصة باستخدام المستعمرات الصناعية مع إعانة مثل تلك الخدمات إذا لزم ذلك . فإذا لم تأت الصناعات إلى المنطقة حتى بعد بذل تلك الجهود الخاصة بخفض تكاليف التشغيل هناك ، فمن الخطر توجيهها إلى تلك المنطقة ، إذ لا بد وأن يكون هناك عيب أساسي ما في تلك المنطقة .

ولكن ما هي الوسيلة التي نسترشد بها في اختيار منطقة ما ؟ إن العوامل العسكرية كانت سبباً أساسياً في عدم تشجيع اختيار منطقة لندن وكان الاتفاق على ذلك عاماً — ولكن الآراء تختلف إلى حد

كبير حول اختيار مناطق معينة لتشجيع قيام الصناعات فيها فالجميع متفقون تقريباً على أن نفس المناطق القديمة الخاصة بالصناعات يجب أن تقام فيها الصناعات الجديدة، لتوفر الناس والخدمات هناك بالفعل، بالرغم من أن من المتفق عليه أن تجميد التوزيع الجغرافي للناس اقترح سيء. والواقع أن الحرب حلت معظم هذه المشاكل. بفرض وجود سياسة العمالة الكاملة، فسوف تتوفر في المناطق الخاصة صناعات كافية لإمداد الجميع بالعمل. ولكن الجدل كان حاداً حول المناطق الصناعية الجديدة التي يجب أن تنشأ مع نمو السكان، فهل يجب أن تتوزع الصناعات الجديدة في كافة أنحاء الريف لإمداد عائلات العمال الزراعيين بفرص إضافية للتوظيف، أم تركز في مدن جديدة ؟؟ وقد نجح الخياليون حتى الآن بفضل نقص العمال الزراعيين - فهم يرون ضرورة الاحتفاظ بالجو الريفي وعلى أي حال فمن المشكوك فيه لإمكان توزيع الصناعات على نطاق واسع، فالمصانع ترغب أن تكون بجانب بعضها بعضاً، حيث يمكنها اقتسام التسهيلات الصناعية الأساسية الحسنة. ومع أن هناك بعض الصناعات التي تستطيع أن تعيش بدون إعانة مستقلة في معزل في الريف، إلا أنها ليست عديدة جداً.

ويجب علينا إذا أردنا أن نسهل من القابلية للتشغيل أن نضيف إلى هذه الاعتبارات الحاجة إلى تنوع المناطق حتى إذا حل الكساد (١٠ م — أصول التخطيط)

بصناعة رئيسية أمكن استيعاب عمالها بسهولة في الصناعات الأخرى المجاورة . وهذا يعنى أن الصناعة الرئيسية العرضة للتقلبات العنيفة لا يجب أن تكون في مكان منفرد ، كما يجب ألا تعتمد منطقة ما على مثل هذه الصناعة . والصناعات الرئيسية العرضة للتقلبات العنيفة هي صناعات التصدير وعلى الأخص المنسوجات والفحم والحديد والصلب وبعض فروع الصناعة الهندسية . فنحن نحتاج إلى تحريك بعض مصانع المنسوجات في لانكشير ويوركشير إلى مناطق لا تعتمد الآن كثيراً على التصدير مثلاً إلى الجنوب وذلك في بعض المدن الجديدة ، على أن تحل محلها بعض الصناعات المحلية ، والبعض الآخر إلى مناطق تعتمد الآن أيضاً على الفحم ، وبناء السفن أو على صناعات التصدير الهندسية . ونحن لم نبدأ بعد في معالجة هذه المشكلة ولكنها سوف تواجهنا بشدة عند أول كساد في التجارة الخارجية . إنها في الحقيقة تواجهنا الآن مع هذا الانتعاش في التجارة الخارجية ونقص العمال في صناعات التصدير الذي يرجع جزئياً إلى تركزها الجغرافي . وقد حاولنا تجنب مواجهتها في أول الأمر ، ولكن تضائل الاحتياطات الأجنبية وضع نهاية لذلك . ونحن الآن نحاول مقابلتها باستيراد العمال الأجانب . وهذا أمر لا مفر منه . فظالما أن الصناعة موجودة الآن ، فأمرع وسيلة لملء الثغرات هي الهجرة الاختيارية إلى الداخل لأنه لا يمكننا انتظار الوسائل البطيئة . ولكن الكساد

سوف يأتي ولا يمكن تجاهله أو مقابلته بطرد العمال الأجانب . إنه يمكن فقط مقابلته بتوزيع صناعات التصدير بين تلك التي تعمل من أجل الطلب المحلي ، بحيث يصبح من السهل إحداث تحول سريع من واحدة للأخرى . وحتى هنا فأننا لم نقوم بعمل الأبحاث الأولية اللازمة . ولكن حتى يتحقق ذلك التنويع فإن الكلام المعسول عن ضمان التوظيف الكامل يعتبر بعيداً كل البعد عن المنطق السليم .

إن التخطيط من أجل مواقع الصناعات مهمة صعبة جداً ، وعمل لا مفر من حدوث أخطاء كثيرة فيه . وهنا كما في أي شيء آخر ، يجب أن تكون السياسة مرنة وأن يرحب فيه بالنقد وأن تتاح الفرص الكاملة لإعادة النظر في صواب ما نقوم به . إن القائمين بالتخطيط يعلمون ما حدث في الماضي ولكنهم لا يستطيعون التنبؤ بالمستقبل .

فالصناعات الأساسية اليوم سوف تنسى في الغد . وأنه في خلال خمسة وعشرون سنة سوف تعتمد عظمة بريطانيا على صناعات لا تزال الآن في طور البداية وأن تقدمها ليتوقف على مدى الحرية التي يسمح بها لتقبل الأفكار والإبتكارات الجديدة وأن مشاكلنا في هذا الصدد أكثر تعقيداً من مشاكل البلاد الجديدة ، ذلك أننا الرواد الأوائل بالنسبة لهؤلاء الجدد في حين أن عليهم فقط أن يقتفوا أثرنا ، وفي هذه المرحلة من مراحل النمو ، كان كل ما عملته روسيا وأوربا

الشرقية مجرد إنشاء صناعات اكتشفها أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية منذ مدة طويلة ، ولذلك فإن أخطاؤهم قليلة ، ومهما كان تخطيطهم جامداً غير مرن ، فإنه لا يمكن أن يحدث من التلف ما يحدثه مثيله في بلادنا .

المهارة

وهناك مشكلة أقل صعوبة ألا وهي تيسير الحصول على المهارات حتى يمكن استيعاب المتعطلين بسهولة في الصناعات الجديدة ، ولقد كان يعتبر من الأمور الضرورية في الماضي قضاء فترة طويلة في التلمذة والمران ، ولا زال الحال كذلك في بعض الصناعات ، ولكن هناك صناعات أخرى كثيرة الآن يمكن فيها للعامل أن ينال من المران في مركز منظم من مراكز التدريب نفس القسط الذي كان يتعلمه من قبل في أربعة سنوات من التلمذة غير المنظمة . وهذا الآن أمر معترف به من الجميع مما أدى إلى تأسيس كثير من مراكز التدريب الحكومية .

والصعوبة التي تواجهنا هي عدم رغبة بعض النقابات في قبول أعضاء جدد لم يحصلوا على فترة التلمذة التقليدية ، وغالباً ما يرجع ذلك إلى اهتمام حقيقي من جانبها بتحقيق المستوى اللازم من المهارة ، كما أنه قائم أيضاً على الخوف . فهناك شبح الخوف الجاثم في النفوس من عهود البطالة على نطاق واسع ولكن لو اقتنع العمال بالتجربة بأنه مهما

حدث فان الحكومات البريطانية ستجعل من أهدافها الأساسية المحافظة على العمالة الكاملة ، فسوف يختفى هذا النوع من الخوف . ولكن لا يجب ألا ندهش إذا لم يتخلص العمال من آثار هذه التجارب القاسية التي عانوا فيها خلال قرون عديدة في برهة وجيزة ، على أنه لحسن الحظ فان الصناعات التي تعترضها هذه المشكلة ، ليست عديدة ، ولا يعتبر هذا الآن أحد العوائق الأساسية للقابلية للتنقل .

احوال العمل

تلعب الأجور وأحوال العمل الأخرى في تحديد القابلية للتنقل دوراً أقل أهمية مما يعتقد الناس دائماً ، فاذا كانت كمية النقود صحيحة ، فان النقص في العمال في بعض الصناعات يتوازن دائماً بالبطالة في صناعات أخرى . وعلى فرض عدم عوائق جغرافية في طريق القابلية للتنقل ، يمكن استيعاب البطالة بسرعة حتى ولو لم تكن الأجور أعلى في الصناعات التي فيها نقص في العمال عن تلك التي توجد فيها زيادة فيهم . وحيثما يكون هناك تضخم فقط بحيث يمكن الحصول على الوظائف في كل الصناعات ، يصبح من الضروري عمل تفرقة كبيرة بين الأجور والأحوال في الوظائف الأساسية وتلك غير الأساسية .

والذي يحدث في بريطانيا الآن هو أن هذه التفرقة تسير في الطريق الخاطئ . فالوظائف الأساسية لا يتوفر فيها من العمال إلا عدد

قليل جداً ، هي إلى حد كبير الوظائف التي كان يزيد فيها عدد العمال عن الحاجة بين الحرب الأولى والآخرية . وليس ذلك لمجرد أن الأجور في هذه الوظائف لا زالت منخفضة — فهذا يمكن علاجه في برهة وجيزة — ولكن لأن الأحوال في أماكن سيئة — فالمباني القديمة ووسائل الترفية ضئيلة . والأسوأ من ذلك أن سجل هذه الصناعات في ميدان البطالة وضمنان الاستقرار سيئة للغاية ، حتى أن العمال فقدوا الثقة في هذه الصناعات . هذه الصعوبات لا يمكن التغلب عليها بسرعة إننا نستطيع رفع الأجور ، والبده بتحسين الأحوال الطبيعية ، كما نستطيع أن نقسم على المحافظة على العمالة الكاملة ، ولكن قد يمضي وقت طويل قبل أن نستطيع إعادة أحوال هذه الصناعات إلى المستوى الذي يجذب إليها فيض من العمال بسهولة .

وهذا يذكرنا أيضاً أن الأجور ليست هي الشيء الوحيد أو العامل الأساسي الذي يجذب الناس للوظائف . ولكن حالما نرفع مستوى الأحوال ونقضي على ذكريات عدم الضمان ، فإنهم سوف يرجعون إلى أعمالهم مرة أخرى . وهذا هام من الناحيتين الإيجابية والسلبية فمن الناحية الإيجابية نجد أن الأجور العالية تجتذب العمال ، ومن الناحية السلبية نحتاج إلى الأجور العالية لتعويض أحوال العمل السيئة مثل الأعمال الدنيا أو المجهدة أو الرتيبة . وفي أحوال العمالة الكاملة يجب أن ندفع للأعمال المتساوية في المهارة أجوراً متساوية ، مع

علاوات بطريقة أو بأخرى للاختلافات في درجة مسرة العمل ،
ولكى نصل إلى هذا الوضع فسوف نحتاج في هذا البلد إلى إجراء
إصلاحات أساسية في هيكل الأجور ، ذلك أن الهيكل الحالي يمت
إلى اقتصاد ذو بطالة كبيرة أكثر منه إلى اقتصاد في العقد السادس من
القرن العشرين . فإذا تساوت المهارة نجد أننا ندفع للأعمال القذرة
أجوراً أقل من أجور الأعمال النظيفة وكثير من أجور العمال غير
المهرة عالية أكثر مما ينبغي بالنسبة لأجور الصناع ، كما أن أجور النساء
والاطفال مناسبة فقط للأحوال القديمة عند ما كانت هناك زيادة في
عرض النساء والاطفال ، والأجور في صناعات سلع الاستهلاك
والخدمات عالية بالنسبة لصناعات السلع الإنتاجية ، كما وإن طرق
الدفع لا تعطي الحافز الكافي .. وهكذا . وإلى أن يتم تصحيح هذه
الأوضاع فإن كثيراً من الصناعات الأساسية ستظل تواجه صعوبات
في اجتذاب العمال الذين تحتاجهم من الصناعات غير الأساسية .

وهذه هي حالة التخطيط فيما يختص بتخطيط الأجور . فالذي
نحتاجه ليس تجميد الأجور ، بل على العكس رفع عدد كبير من
طبقات الأجور المنخفضة حالياً انخفاضاً كبيراً . ولكن هذه المهمة
لا يمكن أن تنجح إلا إذا أمكن إيقاف أجور تلك الطبقات التي ليست
لها الأولوية حتى يتم إجراء التعديل اللازم .

إن في قيامنا بالتخطيط الذي يهدف إلى إزالة أيام الانتعاش والكساد العنيفة والتي أجبرت فيها البطالة الأجور على أن تتعدل مع النقص النسبي، يجعلنا نترك أيضاً خلفنا تلك الأيام التي كانت تستطيع كل نقابة أن تترك فيها بسلام لتحاول الحصول على كل ما تستطيع لنفسها. إن الأجور يجب أن تكون اليوم تحت الرقابة المركزية. ولكن من الذي يقوم بالرقابة على هذا المركز ؟؟ ففي بلد ديمقراطي لا يمكن لإحكام الرقابة دون الموافقة التامة والتعاون ليس فقط من جانب قادة النقابات ولكن أيضاً من جانب الكبير والصغير. وهذا يعني أيضاً أننا لا نستطيع أن نقدم على حل هذه المشكلة حتى يفهمها الصغير والكبير وحتى تتوفر العزيمة والرغبة في حلها. إن وضع جهاز لفحص كل مطالبات الأجور بالنسبة للمستوى العام للأجور من أجل الصالح العام عمل يتم في لحظة. ولكن الذي نحتاجه الآن هو التركيز بدرجة أكبر على تعليم الصغير والكبير السبب، في أنه في اقتصاديات العمالة الكاملة، ليس المهم هو المستوى المطلق للأجور، ولكن علاقة كل أجر بالمستوى العام. وطبيعياً أنه لن يقبل هذا الاقتراح حتى يقنع العمال بأن الحكومة حريصة في تخطيطها على تحقيق المساواة بأشكال أخرى وأنها مصممة على العمالة الكاملة، وأن نشاط الرأسماليين تحت رقابتها تماماً. وطالما أن كل هذا يستغرق وقتاً طويلاً في تبيانها فالأمل ضعيف في تحقيق خطة لهيئة الأجور في القريب العاجل.

إننا لا نستطيع بالاختصار أن نحل المشاكل كل الاجتماعية التي خلفتها لنا قرون الحرية الاقتصادية في سنة أو سنتين . وإننا حين نعالج هيكل الأجور ، نجد أن أفضل ما نستطيع عمله هو أن نبدأ في وضع الأساس كما فعلنا في معالجة مواقع الصناعة . وسوف تمر أعوام قبل أن نحقق المرونة للاقتصاد القومى والنتيجة أن الضرورات العاجلة لنقص العمال في الصناعات الأساسية يجب أن تعالج إلى درجة كبيرة بالهجرة إلى الداخل وأن التخطيط بواسطة التوجيه سوف يستمر لدينا لمدة طويلة في شكل نظام البطاقات والتراخيص وهو يرجع أساساً إلى عدم القابلية للتنقل . على أن تحقيق هذه الأعمال سيأخذ وقتاً طويلاً ويجعل من الضروري جداً البدء في تحقيقها على وجه الاستعجال .

لقد كنا أغبياء بصفة خاصة في عدم الاستفادة من الهجرة إلى الداخل كما فعلت بلاد أخرى لتعصيد العمل في الصناعات الأساسية . لقد كنا نستطيع أن نعيد إنتاج الفحم إلى مستويات ما قبل الحرب ، ولم نكن استطعنا فقط بهذه الطريقة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ونجنب أزمات الوقود ولكن لكان في وسعنا أيضاً المساهمة بدرجة عظيمة في الانتعاش الأوروبى ، وفي راحة عشرات الملايين في القارة الأوروبية الذين كانت فصول الشتاء البائسة لديهم خلال السنوات الثلاث الماضية ترجع إلى اخفاقنا الذريع في معالجة مشكلة العمل

في صناعة الفحم ، والذي نعد مسئولين عنه إلى حد كبير . لقد كان ذلك من شأنه أن يمكّننا من مساعدة الزراعة والمنسوجات والصناعات الأساسية الأخرى . ففي ١٩٣٨ كانت أكثر من ربع صادراتنا تتكون من الفحم والقطن والصوف فلو كان لدينا اليوم نفس الحجم من هذه الصادرات الذي كان لنا حينئذ لما حدث لدينا ميزان في غير صالحنا ولكننا استطعنا تحقيق ذلك بكل بساطة بالسماح لـ ٢٠٠,٠٠٠ عامل بالدخول ، على شرط أن يذهبوا إلى العمل في الصناعات الضرورية . لو كنا فعلنا ذلك لسكنا الآن قادرين على استيراد غذاء أكثر ، ولأصبحنا أحراراً من نظام البطاقات ومن نظم الرقابة الأخرى المتبعة على الاستهلاك ولكن القليل جداً من الناس هم الذين يدركون تفاهة هذه النسبة . إن ٢٠٠,٠٠٠ عامل يوازن حوالى ١/١ من سكاننا العاملين ، وأنتا عرضنا أنفسنا لمثل هذا الاجتهاد نتيجة لنقص هذه النسبة من الأيدي ، وفرضنا على الدول الأخرى مثل تلك المصاعب الكثيرة . وقد كنا نستطيع أن نحصل على جميع العمال الذين نحتاج إليهم بكل سهولة في عام ١٩٤٦ فقد كان يسعدهم أن تتاح لهم هذه الفرصة بالرغم من ازدحام المساكن التي كنا نستطيع تقديمها بالنسبة لجميع الأحوال الأخرى التي كانوا سوف يحصلون بالضبط مثل نفس الأجر ونفس الظروف كأخوانهم العمال البريطانيين ، كما وأنهم سيصبحون أحسن حالاً هنا منهم حيث كانوا . وليس هذا من السهل الآن ، فالدولة الأخرى ، وهي أفضل منا تقديراً ، لقد أفادت

من هذا الموضوع أكبر فائدة .

ولكن لا زال من الممكن عمل ذلك إذا رغبتا في القيام به والسبب الحقيقي في أننا لم نفعله هو أنه لا الحكومة ولا الشعب يحققوا بدرجة كافية من أهمية القابلية للتنقل . لقد تكلمنا عن الحاجة إلى المزيد من الانتاج دون أن يغدوا أننا أدركنا أنه من الأهمية إنتاج بعض الأشياء عن إنتاج الأخرى ، وأن الذى نحتاجه في الحقيقة هو إنتاجاً أكبر وأقل في البعض الآخر، وطالما أن حقيقة مشكلتنا كانت مخفية فقد تغلبت الوطنية الزائفة وبعض العوائق الأخرى على المنطق السليم . أن المهمة الأولى للنظام الاقتصادى هى كيف نضع العمال في الأماكن التى يحتاجها بدرجة ماسة . وعندما نحقق ذلك الهدف ، فسوف تحل جميع مشاكلنا . ولكن حتى يحين ذلك الوقت فأننا سنظل نضيع مواردنا ، وسنظل نفرض البؤس على أنفسنا وعلى جيراننا .

فإذا تمكنا من إجراء التعديلات التى تتطلبها الحرب وإعادة التحول ، فإن القابلية لتنقل العمال ستصبح مشكلة أقل صعوبة بكثير عما يظن بها عادة الآن فالعديد من الناس يرون أن العمالة الكاملة تجعل العمال أقل قابلية للتنقل ، ولكن ليس هناك ما يؤيد ذلك . بل على العكس ، أن العمالة الكاملة أكثر ارتباطاً بالتقلب المفرط في العمل ، وليست العمالة الكاملة بل هو النقص الشامل في المساكن الذى يعوق الآن القابلية للتنقل . فعند ما تكون هناك مساكن كافية لدرجة أن العامل يشعر بالثقة في الحصول على مسكن حيثما ينتقل ، فمن المحتمل أن

تصبح مشكلة العمالة الكاملة زيادة القابلية للتنقل لا قلتها هي . فإذا كان هيكل الأجور في ذلك الوقت قد عدل ليجعل الأعمال المتساوية الصعوبة متساوية العائد وإذا نحن عرفنا السر في عدم حصولنا على نقود أكثر من اللازم ، لكي يتوازن النقص في جزء من أجزاء الاقتصاد القومي دائماً بفائض مساو في مكان آخر (والعكس بالعكس) ، حينئذ يجب أن يثبت عرض العمل استجابته الكافية للتغيرات الحدية في طلبات مختلف الصناعات والأماكن .

الخلاصة

يمكن أن نلخص هذا الفصل فيما يلي .

(١) أن درجة اليسر متى تعمل بها اقتصاديات السوق تتوقف على المدى الذي تستطيع أن تنتقل فيه الموارد . وعدم القابلية للتنقل هي التي تتطلب التخطيط بواسطة التوجيه .

(٢) تؤدي الحرية الاقتصادية إلى التوطن غير الصحيح . وللصالح الاجتماعي يجب التخطيط من أجل التوطن ، وعلى الأخص بطريقة ما تسهل من القابلية التامة للتنقل بين الصناعات .

(٣) يجب أن يكون الحصول على مهارات جديدة ، أسهل ما يمكن .

(٤) يحتاج هيكل الأجور إلى التخطيط لتكون الصناعات الأساسية التي تشكو نقصاً في العمل أكثر جاذبية من الصناعات الأخرى .

(٥) التوازن النقدي ضروري للقابلية للتنقل ، لكي يمكن أن يستجيب عرض العمل للتغيرات الحادة في طلب مختلف الصناعات والأماكن . أن الذي يحكم توزيع الموارد أساساً هو توزيع تدفق النقود ، وهو يتوزع بالتساوي عن طريق التضخم والانكماش .

(٦) أن تحقيق مستوى عال من القابلية للتنقل عمل طويل ، وفي تلك الأثناء يجب أن نعمل على حل مشاكلنا السريعة بالهجرة الاختيارية إلى الداخل .

الفصل السابع

الرقابة الاجتماعية على الأعمال

في اقتصاد قائم على سوق حر ، نجد أن نشاط رجال الأعمال يحكمه ضغط المنافسة . فالمنافسة هي التي تضطرهم إلى أن يسايروا الطلب ، وهي التي تفرض عليهم تحقيق الكفاية وتحفظ الأرباح في مستوى منخفض . وفي هذا المضمار ، كما في نواحي أخرى لا تستطيع اقتصاديات السوق أن تقوم بوظيفتها إذا عاقها التضخم ، ذلك أن التضخم يخلق سوقاً للبائعين ويزيل تحكم الطلب ويساعد على الضياع ويسبب ارتفاع الأرباح أسرع من ارتفاع الأجور . وهنا أيضاً كما في جميع النواحي الأخرى ، نجد أن المبدأ الأول للتخطيط هو ألا يكون لدينا نفود أقل أو أكثر من اللازم للتداول .

فإذا كان مستوى التداول النقدي مناسب تماماً ، فسوف تكون الأرباح «عادية» ، أي أنها لن تكون أكثر مما تحتاجه لحث رجال الأعمال على توفير العمالة الكاملة . وكلمة «عادية» ، لا تحمل أي مغزى أخلاقي . فلاشترائيون يعتقدون أن مستويات الأرباح الضرورية لضمان العمالة الكاملة عالية جداً وتعطى رجال الأعمال نصيب كبير جداً من الدخل القومي نظير ما يقوم به . وهذا يغيرهم على تخفيض الأرباح

بواسطة رفع الاجور . ولكن كما سبق أن رأينا في الفصل الثانى ، فإن ارتفاع المستوى العام للأجور يرفع فقط المستوى العام للأسعار ، وأنه إذا فرضت الرقابة على الاسعار وارتفعت الاجور بالنسبة لها ، فإن ذلك يسبب البطالة وفساد هيكل الإنتاج . وأن الطريقة الهادئة نسبياً إلى الأرباح هى فرض ضرائب منخفضة على كاسبي الاجور ، وضرائب عالية على الدخول الكبيرة وغير المكتسبة . إن ضريبة الدخل ابتكار عجيب نظراً لأنها تقوم بنفس العمل الذى ترغب نقابات العمال فى القيام به دون إحداث النتائج السيئة ، وذلك لسبب بسيط وهو أنها لا تدخل ضمن التكاليف ، وعلى هذا فليس لها سوى أثر بسيط على قرارات رجال الاعمال الخاصة بالعمالة ، كما أن من المسائل الاساسية أن طريقة تخفيض الارباح ، فى الاجل الطويل ، هى فى ضمان تكافؤ الفرص . فاذا أتاحت لكل فرد فى المجتمع نفس النوع من الفرص لى يصبح منظماً ، فلن يحصل رجال الاعمال على ربح أكثر من أى شخص آخر . والوسيلة للتحكم فى الارباح هى أن نخضع رجال الاعمال لأقصى ما نستطيع من المنافسة .

ولقد سبق لنا بحث هذه المسائل الواسعة فيما تقدم والذى يهمنى فى هذا الفصل فقط هو ما يحدث داخل أطار الارباح العادية ، ففى على هذا الاساس الضيق لا تتر مسألة المطالبة بالمنافسة دون منافسة . فأعداء المنافسة يزعمون أولاً بأنها ليست مؤثرة تماماً فى مسألة حفز

رجال الاعمال على الكفاية ، وثانياً أن استجاباتهم لها غالباً ما تكون على العكس فيفتجعون سلوكاً يؤدي إلى الضياع ، وثالثاً أن المنافسة مخزية ، ورابعاً أنها تؤدي في أية حالة إلى هلاك نفسها بنفسها .

الإنتاجية

تتوقف الكفاية في المقام الاول على البحث وكيفية تطبيقه . فالمنافسة تحث على القيام بالبحوث ، ولكن طالما أن كبرى المؤسسات فقط هي التي تقدر على البحوث الاساسية ، فالنتيجة في بعض الصناعات هي زيادة مزايا بالنسبة للمؤسسات الكبيرة ، ونقص الآمال المعقودة على المنافسات ، وفي بعض الصناعات الاخرى وغالباً الصغيرة الحجم تكون النتيجة حدوث القليل من البحث . وعلاج هاتين الحالتين هو نظام البحث التعاوني ، وذلك الذي والته الدولة بالرعاية رسمياً في هذا البلد وساعدته مدة الثلاثين سنة السابقة . أن كل واحد يسلم بأن البحث التعاوني يجب أن يكون على نطاق أكبر ، ويعتقد الكثيرون أن كل مؤسسة يجب أن تساهم فيه ، طالما أن الفائدة ستعم على الجميع ، كما يجب تأكيد التعاون قدر ما نستطيع قبل البحث الخاص حتى تتوفر المعرفة الجديدة للجميع .

إن عدم كمال المنافسة أيضاً يتضح في وجود مؤسسات تختلف

في الكفاية بدرجة واسعة . ولا شك أن طريق المؤسسات الأكثر كفاية هو إخراج تلك الأقل كفاية من ميدان الأجل الطويل ، ولكن من الأفضل ، وقد يكون من الأسرع زيادة كفاية الأخرى عن طريق التعليم . ففي الزراعة وهي عادة أكثر الصناعات تنافساً ، لا يعتقد أى واحد أن المنافسة وحدها تكفي لضمان الكفاية ، فعلى العكس ، هناك في كل دولة نظام متقن للخدمات الاستشارية التي توضع تحت تصرف المزارعين تساهم في تكاليفه من الأموال العامة . والصناعة تحتاج إلى مثل هذه الخدمات بدرجة لا تقل عن حاجة الزراعة إليها .

وقد اخترنا هنا اثنتين فقط من الخدمات التي قد يكون من المفيد أن يشرف عليها « مجلس التنمية » ، والتي تبرر فرض رسوم إجبارية على الصناعات من أجل تحقيقها ، وطبيعي أنه ليس من السهل أن يلاقي مثل هذا المجلس قبولا ، فالمؤسسات الأكثر والأكثر كفاية لا ترى أى كسب لها ، ولكنها ترى فيه فقط تكاليف عليها أن تدفعها مع توقع منافسة أكبر . وغالباً كما أن المؤسسات الأصغر لا تشعر غالباً بالحاجة إلى الخدمات التي تقدم لها ، كما وأن الجمعيات الحالية لا تبدى قبولا لتعليم الهيئات الجديدة ، وقد يظهر أنه من غير المفيد فرض خدمات على الصناعات التي صممت على مقاومتها ، ولكن حالما يتم العمل وتصبح الخدمات متوفرة ، فغالباً ما تنتهي المقاومة وتقبل الهيئات الجديدة . وإذا أثبتت جدارتها فإنها تجد بعد ذلك تأييداً وإقبالا مقرنين بالفخر .

(١١٢ — سول النخطيط)

وقد تبين لنا حديثاً كيف يمكن زيادة الإنتاجية بنفس المصانع القائمة ونفس العمال وذلك عن طريق تحسين نظم العمل في المصنع . ويمكن من جهة أخرى تحسين الإدارة عن طريق مشروعات التدريب والخدمة الاستشارية لمجالس التنمية ، ولكن يجب من جهة أخرى الحصول على موافقة العمال على عدم مقاومة أى تعديل سواء بصيغة علنية أم مستترة .

إن الانتاج سوف يزيد إذا اشتغل العمال بجهد أكثر . وهذه مسألة مختلفة تماماً فليس هناك من قوى لمحاولة إجبار الناس على العمل بجهد أو العمل ساعات أطول . وبما لا شك فيه أنهم لو فعلوا ذلك فسوف يحصلون على مستوى أعلى من المعيشة ، ولكنهم أيضاً سوف يصابون بانهاك وتعب أكثر وسيكون لديهم وقت فراغ أقل ، وأن الغرض من الحياة ليس إنهاك الشخص لنفسه كدأ وتعباً من أجل المستويات المادية . وبلا شك أيضاً إذا أبعدنا العمالة الكاملة وأصبح عدم الضمان والخوف من الطرد مرة أخرى سيفاً مسلطاً على رقاب العمال ، فالتأثير يمكن أن نسوقهم في اتجاهات عديدة ولكن ليس مما يتفق مع الديمقراطية أن نضطر الناس إلى الحصول على مستويات أعلى وذلك عن طريق سوط من الخوف مسلط على رقابهم ، فإذا تسببت العمالة الكاملة في خفض الانتاجية ، فحينئذ يكون ذلك أحد الأمور التي في جانب العمالة الكاملة وليست ضدها ، وذلك لأنها تؤكد أنه في حالة العمالة الكاملة فقط يكون للعمال الاختيار الحقيقي بين

الدخل الاضافى وبين الفراغ الاضافى . إن الاحاديث التى تحت العمال على العمل بمجد أكثر كلها تذهب أدراج الرياح . فالحقيقة هى أن العمال على العموم لا يحبون ذلك النوع من العمل الذى عليهم القيام به وعندما تحين لهم فرصة أخذ الامور بسهولة ، عن طريق رفع أجورهم لساعات العمل وعن طريق العمالة الكاملة ، فانهم سيرحبون بها . وأولئك الذين يقومون معنا بأعمال مربحة وممتازة ، — السياسيون والاساتذة ورجال الكنيسة ومحررى الجرائد وما شابههم — قد يعتقدون أن هذا خطأ ، ولكن هذا أمر طبيعى فقط ، وإن أى قدر من الوعظ والارشاد ان يغير منه .

على أن المسألة المهمة ليست فى جعل الناس يعملون أكثر أو بمجد أكثر ، ولكنها تمكن فى الحصول على موافقتهم على العمل بكفائية أكثر وبطريقة فعالة ، فبسبب الخوف من البطالة فرض العمال الكثير من القيود — على عدد الآلات التى يقوم كل عامل بمراقبتها ، وعلى إدخال الآلات الحديثة ، وعلى استخدام نظام الاجور الترغيبية ، وعلى أقصى حد للانتاج لكل عامل (وعادة يكون ذلك عن طريق الاتفاقات الضمنية) وهكذا ، وهذه القيود كلها سوف تختفى فقط عندما يقتنع العمال تماماً بأن العمالة الكاملة قد أصبحت أمراً ثابتاً ، ولكن ليس قبل ذلك . أن أولئك الذين يبدون استياءهم من أن انتاجيتنا منخفضة يجب أن يصمموا أكثر وأكثر على المحافظة على العمالة الكاملة ، فهى وحدها التى سوف تمكننا من تحقيق أكبر فائدة ممكنة بمواردنا .

ويتوقف النجاح في هذا المضمار على الجو الداخلي لوحدة العمل. أن العامل سوف يبدل أقصى ما يستطيع إذا أصبح له كيانه في الوحدة التي يعمل فيها وكان لديه نحوها شعور بالفخر والإخلاص. وهذه لحد كبير مسألة علاقات شخصية بين الإدارة وأولئك الخاضعين لها، ولكنها تتوقف أيضاً إلى حد ما على تحقيق بعض المساهمة للعمال في الإدارة. وقد يغالى البعض في تقدير أهمية ذلك، أو يقللون من شأنه. ففي مؤسسة كبيرة يمكن الغالبية الساحقة أن تلعب دوراً صغيراً في الإدارة، فقد ينتخب العمال ممثلهم ولكن العمال بالتحديد عديدون جداً والممثلين قليلون جداً لدرجة أن الانتخابات تفيد فقط الأقلية النشطة. أن الأمر الذي لا يتوفر في المؤسسة الكبيرة هي الصلة الشخصية بين الإدارة وبين الذين تديرهم، ولذلك فإن المساهمة في الإدارة عن طريق الممثلين تعتبر بديل ضعيف. ومن ناحية أخرى فإنها قد تكون أحسن من لا شيء، خصوصاً إذا كان من الممكن اتخاذ إجراءات واسعة من أجل تحقيق اللامركزية، حتى تصبح الوحدات التي تتخذ القرارات عديدة، وحينئذ تكون هناك فرص عديدة لمساهمة العامل، وبالتالي يكون له ممثلين أكثر. وتبين لنا التجارب أنه إذا توفر الجو الطيب، يمكن ترك مسائل النظم أثناء العمل، والانتظام في المواعيد والغياب وما إلى ذلك للعمال أنفسهم ليقوموا بتنظيمها عن طريق لجانهم ولم يعد هناك أى جانب من المسائل الإدارية لا يمكن حله بسهولة باستشارة العمال استشارة تامة. لقد كانت هناك أيضاً في

الولايات المتحدة الأمريكية نتائج مذهشة لإعطاء العمال نصيب محدد من المبيعات ، واضعين هذا على أساس أن نصيب الأجور في الانتاج يتغير تغيراً ضئيلاً ، سواء في الأجل القصير أو على سنين عديدة ، ولكن عندما يعرف العمال أنهم يحصلون على نسبة ثابتة مما ينتجون (الرقم المناسب يختلف من صناعة لأخرى حسب درجة أهمية المواد الخام واستهلاك الأجهزة) مهما صغر أو كبر حجم ما ينتجونه ، فسوف يصبح سلوكهم نحو عملهم مختلفاً تماماً عما كان عليه عندما كانوا يعملون نظير أجور ثابتة . بهذه الوسيلة وبالوسائل الأخرى ، قد يمكن أن نبعث عن خلق شعور بالتضامن والمسؤولية في الوحدة الصناعية حتى يصبح العمال خفورين تماماً بالعمل الذي يقومون به .

وبالنسبة لـكل هذا ، لا زلنا في مرحلة التجارب . وأحسن مساهمة تستطيع الحكومة أن تقدمه هي أن تقوم بالتجارب في مؤسساتها المؤتممة وهكذا نحاول أن تكون رائدة الصناعات الخاصة . أن هذا الميدان لا تفيد فيه التشريعات كثيراً ، طالما أن النجاح يتوقف مبدئياً على متانة العلاقات الشخصية . وزيادة على ذلك فإنه إذا كانت مساهمة العامل في الإدارة تزيد حقيقة من الانتاجية ، فإن المؤسسات التي تطبق ذلك في حالة المنافسة سوف تسير قدماً إلى الأمام دون تلك التي لا تطيقه . وفي حالة العمالة الكاملة ستتحطم تلك المؤسسات

التي تأتي ذلك بين رحي هذه المنافسة وبين ضغط المساومة القوى من جانب العمال الذي يبحث في الاتفاقات الجماعية عن ضمان مساهمة أكمل . ومن الممكن حدوث زيادة هائلة في الانتاجية عندما يهتم العمال بهذا الموضوع ويبدأون في الضغط على المؤسسات الأقل كفاية لتحسين وسائلها .

وفي هذا المجال تقع معظم المسؤولية على نقابات العمال . أن القيادة التي أعطتها في الماضي للطبقات العاملة كانت مقيدة وهامة . لقد اهتمت بحماية مصالح مقررّة نظراً لأن عدم توفر الضمان في النظام الاقتصادي أعطى لمثل هذه الحماية الأولوية . أننا إذا استطعنا أن نبين أن العمالة الكاملة ثابتة ، وأن الإنتاج الإضافي لن يستخدم لجعل الغنى أكثر غنى ، فمن الممكن أن نغير الاتجاه السائد . إن الصغير والكبير يستطيع أن يتعلم كيف يفخر بإنتاجه ، وتلك الطاقات المشتقة الآن والتي لا مفعول لها يمكن فكها وتوجيهها نحو العمل العظيم الخاص بمحو الفقر عن طريق إنتاج أكثر ويمكن أن تصبح للنقابة العمالية سلطات ليست فقط على الأجور وأحوال العمل ، ولكن أيضاً على الفنون الإدارية والإنتاجية ، ويمكن أن توجه ضغطها الكبير لتحمل على المؤسسات التي ليست على درجة من الكفاية والتي تضيع مجهود رجالها . ويمكن أن تشمل الاتفاقات الجماعية على فقرات هامة تلزم صاحب العمل باستخدام أحدث الطرق والأساليب . أن مجالس

الإنتاج المشتركة ، التي قد لا تصبح سوى مجرد حمل على الصناعة ما دامت الطبقة العاملة لا تهتم بمشكلات الإنتاج ولا تسهم في رفع الإنتاجية إلا بالقليل ، تلك المجالس يمكن أن نعيد إليها الحياة ونجعلها تقوم حقيقة بالعمل الذي أنشئت من أجله . أننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق ذلك ، ولكن من الواضح أن ذلك يجب أن يكون هدفنا .

المنافسة المؤدية إلى الضياع

في كل ما سبق أن ناقشناه ، كانت المنافسة تعمل في الاتجاه الصحيح ، ومعنى ذلك أنها كانت تعمل في جانب الكفاية مهما كانت بطيئة . إلا أنها قد تعمل في الاتجاه الآخر إذا اتسمت الأسواق بعدم الكمال . ذلك أنه حينئذ قد يعتمد البائع على تنويع منته عن منتجات منافسيه ، بدلا من محاولته البيع بأرخص الأسعار ، وهذا التنويع قد يكون ذا كلفة . كما أن المستهلك يواجه مضايقات نتيجة لأن عدم السلع الموحدة يجعل من الصعب عليه الحصول على قطع الغيار واللوازم الأخرى بسهولة ، كما أن تكاليف التسويق تكون عالية ، والمؤسسات عديدة جداً وصغيرة للغاية ، وتكاليف المصنع عالية جداً . أن المنافسة تكون مجدية إذا كانت تشجع أناساً أكثر على إنتاج سلعة موحدة ، ولكنها تبدأ في أن تصبح ذات كلفة عندما يسفر عنها تنويع المنتج وذلك بسبب عدم كمال السوق .

وهناك قوى تعمل في السوق على الحد من هذه العملية . فاذا فكر أحد القائمين بصناعة ما في أن التوحيد سوف يخفض التكاليف بدرجة عظيمة ، فانه سوف يكون حراً في أن ينمو هذا النمو — وأن هذا هو الذي صنع أصحاب الملايين من الرجال أمثال هنرى فورد . وإذا كانت السلعة من تلك السلع الشائعة في الاستخدام اليومي فان نمو مجال التجزئة بدرجة كبيرة — كمحلات ولورث والمحلات ذات الفروع المتعددة وما شابهها — توجد منفذا لطلبات تعد بالملايين . وبالنسبة لمعظم السلع الشائعة الاستخدام نجد أن قوى السوق قوية بدرجة كافية لاستغلال جميع اقتصاديات الانتاج بالجملة . على أن ذلك ليس مضموناً بالنسبة للسلع التي لا تزال في متناول الطبقات العليا والوسطى فقط ، فهناك أسباب فنية قوية تحمل على الاعتقاد بأن التكاليف سوف تنخفض انخفاضاً عظيماً إذا وُحد الإنتاج . والسيارة مثل انجليزى صحيح لهذا ، ولكن هناك أيضاً أمثلة أخرى قليلة مثل الثلاجات أو أجهزة التليفزيون .

وهناك أيضاً رأى ضد التوحيد ، وهو يقول بأن ذلك يضع سواراً محكماً حول الصناعة ويعوق السرعة التي يمكن بها إدخال التحسينات الجديدة عليها . وهذا ينطبق بالمثل على مواصفات المنتجات الشعبية ، وعلى الاقتراح الخاص بقيام الحكومة بطلب كبير ضخمة لتصريفها عن طريق بائعى التجزئة ، مع أنه ليس هناك في الواقع بين شراء

الحكومة لكميات كبيرة من السلع وبين قيام محلات ضخمة كـ وولورث بتصرف منتجاتها عن طريق فروعها العديدة ، إذا أخذنا في المشارة أن طلبات الحكومة تستجيب للتغيرات في الأذواق كما تفعل محلات وولورث مثلاً . والمغزى هو أن التوحيد الإجبارى يجب أن يطبق باقتصاد وبمرونة وبطريقة تجعل من الممكن الاستمرار فى إدخال الأفكار والتصميمات الجديدة ، وإيجاد مجال استخدام التجارب والتحسينات ، ويجب ألا يطبق التوحيد عندما يكون التقدم الفنى سريعاً أو عندما تكون له آثار سيئة على تجارة التصدير . أن مجلس التنمية الذى يمثل جميع أقسام الصناعة والجمهور هو أحسن هيئة لتقرير الوقت الذى يفضل فيه إجراء التوحيد الإجبارى .

إن عدم وجود التوحيد هو الذى يسبب الاتفاق الباهظ على الاعلان وترويج المبيعات . وأنه إذا أحكمت الرقابة على السبب الأساسى فلن تكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء خاص لمعالجة آثاره ، فحينما يكون التوحيد الإجبارى مرغوباً فيه ومطبقاً ، فلن يكون من الضرورى فرض الرقابة على نشاط ترويج المبيعات . وعندما يكون التوحيد غير مرغوب فيه فإنه يكون من المرغوب فيه عندئذ معرفة وجود عدد كبير من التشكيلات ، وعلى ذلك يكون الاتفاق على ترويج المبيعات فى الصالح العام . فإذا وجد من اللازم عمل قيود خاصة بترويج المبيعات فإنها يجب أن تترك للتنظيمات الاختيارية مع وجود مجلس التنمية .

وعدم التوحيد هو أيضاً سر الضياع في توزيع تجارة الجملة والتجزئة، فالمؤسسات الكبيرة في التوزيع مثل المحلات ذات الفروع المتعددة والجمعيات التعاونية تنجح بالتركيز على مدى محدود من السلع والاتجار فيها على نطاق واسع، بينما أن عدم كفاية بعض صغار تجار التجزئة ترجع إلى محاولتهم الاتجار في عدد كبير من مختلف السلع. أن النجاح في التوزيع سوف يحدث عن طريقين: عن طريق التوسع الأكثر في تجارة التجزئة ذات الحجم الكبير على حساب ذات الحجم الصغير وعن طريق تحسين الأخيرة، وتبين التجارب في الولايات المتحدة الأمريكية أن سبب نجاح تجار التجزئة صغار الحجم هو التعاون، الذي يأخذ شكل التعاون بين عدد من تجار التجزئة مستقلين وبين تاجر جملة ليضمن أوفى المنافع من التوحيد والشراء بكميات كبيرة. وقد أتى هذا النظام بالعجب العجيب في الولايات المتحدة الأمريكية لتجار التجزئة الصغير، ويمكن أن يحقق نفس الشيء هنا. ولكن تجار التجزئة لن يطبقوه طالما أن البديل أو الحماية الوهمية متوفرة وهي المحافظة على سعر إعادة البيع، التي، بالرغم من أنها تحدد سعراً أدنى لا تباع السلع بأقل منه، فقد كانت أحد منافذ الضياع الرئيسية في تجارة التجزئة. هذا النظام يجب منعه بمقتضى القانون. حيثئذ يبدأ صغار تجار التجزئة في العمل على تحسين كفايتهم بوسائل مشروعة، وعلى الأخص عن طريق التعاون في الشراء والاتجار ومن ثم يزول أحد القيود التي تمنع الآن توسيع الطرق التي تتميز بالكفاية في تجارة

التجزئة . ومن الطبيعي أن الاشتراكيين يهتمون بزيادة توسيع الحركة التعاونية للمستهلكين . وهذه الحركة مخيبة الآمال المعقودة عليها ، بمعنى أن التجارة التي تقوم بها ليست متعادلة مع عضويتها التي تزيد عن ١٠ مليون ، لسبب بسيط وهو أن الأعضاء لا يجدون محلاتهم متنافسة سوى في جزء بسيط من تجارة التجزئة . وكان يجب أن يكون هذا مشبهاً لهذه الحركة ، ولكنه ليس كذلك ، نظراً لأن قواد الحركة يضعون كل اهتمامهم في زيادة عدد الأسماء في كراسات العضوية عن محاولتهم توسيع نطاق السلع التي يجد الأعضاء الحاليون أنها متنافسة . وبالنسبة للاشتراكيين يجب أن يعنى إصلاح التوزيع أولاً إصلاح الحركة التعاونية للمستهلكين . وهذا لأمر صعب ومناقشته بالكامل سوف تخرج بنا عن حدودنا وهي الخاصة بمجال التخطيط الحكومى . ونستطيع فقط القول بأنه إذا كانت الحركة التعاونية لا يمكن إصلاحها بطريقة ما تجعلها متنافسة وحتى يمكن أن تستحوذ على الجزء الأكبر من تجارة التجزئة ، فإن الحكومة يجب أن تنظر إلى تنمية وتوسيع الأشكال الأخرى من تجارة التجزئة على نطاق واسع وذلك في المجالات التي تكون فيها الحركة التعاونية فاشلة .

المنافسة المخربة

لقد رأينا فيما سبق أن المستوى العام للأرباح لا يتوقف على المنافسة وإنما على التداول النقدي . فالأرباح تكون قليلة

إذا كانت الحالة في مستوى أدنى من العمالة الكاملة ، وتكون مرتفعة إذا كان هناك تضخم ، وعادية عند حد العمالة الكاملة . ولا يمكن أن تكون المنافسة مخربة سواء بالنسبة للأجور أو بالنسبة للأرباح طالما أن التداول النقدي مضبوط .

وعلى كل حال فهذا يسرى فقط بالنسبة للمستويات العامة . فالمنافسة يمكن أن تكون مخربة لمجموعات معينة ، بمعنى أنها تسبب انخفاض مكاسبهم إلى أقل بكثير من المستوى العام ، وهي بفعلها ذلك يجب أن ترفع مكاسب الأخرى ، ولكن كون الآخرين أحسن حالا ليس عزاء للمجموعات المعنية التي خربتها المنافسة .

هذه الظاهرة الخاصة بالمنافسة المخربة والتي تنزل ببعض المكاسب إلى أقل من المستوى العام هي نتيجة عدم القابلية للتنقل . فلو كانت الموارد تستطيع التنقل ، لما مكث أصحابها في المجموعات التي تعرضت لهذا الضغط ، إذ سرعان ما يتفرقوا في أماكن أخرى ، وعندما ينقص العرض الخاص بهذه المجموعة فسوف ترتفع المكاسب إلى المستوى العادي . لأن ظواهر المنافسة المخربة تظهر فقط عندما تكون الموارد غير قابلة للتنقل بدرجة كبيرة وتعرض لتغيرات كبيرة معاكسة . ففيما بين ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ عانت كثير من الصناعات الأساسية البريطانية القديمة من هذا المصير ، وعلى الأخص صناعات الفحم والقطن والصلب وبناء السفن والزراعة .

فإذا تركت الموارد غير القابلة للتنقل لمصيرها ، فإنها سوف تتفرق في أماكن أخرى — ويكون ذلك أكثر سرعة إذا كان التداول النقدي كافياً لأحداث العمالة الكاملة للجميع (كانت العملية الطويلة المناظرة في بريطانيا فيما بين الحربين ترجع بدرجة أقل إلى عدم القابلية للتنقل وبدرجة أكثر إلى غياب سياسة العمالة الكاملة) ولكنها إذا كانت غير قابلة للتنقل بدرجة كبيرة جداً فسوف يتطلب ذلك إجراءات خاصة . ففي المقام الأول لا نستطيع أن نصبر أكثر من ذلك على حالة المواطنين المعرضين لسنوات من الإفلاس والعذاب لا لسبب إلا تغيير الطلب على خدماتهم ، دون أن نفعل شيئاً لوضع حد لآلامهم .

وفي المقام الثاني ، فإنه لمن الضياع للموارد أن تظل خدمات الأفراد حيث لا تكون لها قيمة كبيرة ، وعلينا أن نسهل من انتقالها . وفي المقام الثالث فإن طول مدة البطالة يعنى خراب الصناعة تماماً . وقد تكون من الموارد الفائضة ١٠ ٪ فقط ، ولكن تحقيق الخسارة بالصناعة بأكملها ، ولا تحجز المخصصات الخاصة بالتجديدات وتحسين الـ ٩٠ ٪ من الأجهزة التي تحتاج إليها ، وهكذا تتأخر الصناعة من الوجهة الفنية ، وفي نفس الوقت يتجنب الشباب هذه الصناعة ويفسد التركيب العمرى لها وتلصق بها سمعة سيئة تمنع إقبال العمال على العمل فيها عندما تتغير حالة الفائض إلى حالة من النقص . إن جميع صناعاتنا القديمة التي ينقصها

العمل الآن والمثقلة بمعدات بطل استعمالها، تعاني من طول تركها لآلام المنافسة المخربة .

وعلاج الصناعة نفسها في هذا الموقف هو لإنهاء المنافسة . فإذا قيدنا التوريدات عن طريق الحصص كان من الممكن تثبيت الأسعار في مستوى عال بدرجة تكفي لأعطاء ربح وأجور معقولة ، بل وكان من الممكن تثبيتها في مستوى عال بحيث يكفي لأعطاء أرباح فوق العادية بالرغم من أنه ليس هناك عملياً خطر من ذلك . والاعتراض على هذا الحل للمشكلة هو أنه لا يعالج السبب الأساسي من المتاعب وهو زيادة عدم قابلية الموارد للتنقل . إن الذي يحتاجه هو نظام لتسهيل القابلية للتنقل وبالرغم من هذا فمن المنطقي أيضاً في تلك الأثناء أن تمنع المكاسب من الهبوط إلى مستويات مخربة ، ويجب أن يكون التركيز على القابلية للتنقل ، أما الحماية فيجب أن تكون الجزء المساعد والمؤقت من النظام .

الاحتكار

وعند الطرف الأقصى الآخر نجد الحالة التي تكون فيها مجموعة معينة قادرة على تحقيق مكاسب فوق العادية، وإذا لم يكن هناك تضخم أو انكماش ، يجب أن يكون ذلك على حساب باقي المجتمع . ومرة أخرى ترجع هذه الحالة إلى حواجز القابلية للتنقل . وقد تكون

الأرباح فوق العادية في فترة مؤقتة . فإذا كانت هناك زيادة مفاجئة في الطلب أو انخفاض في العرض فإن المجموعة قد تحقق مكاسب فوق العادية حتى يمين الوقت الذي تدخل فيه إلى الميدان موارد إضافية وتهبط الأسعار والمكاسب إلى المستوى العادى . فإذا كانت السلعة أساسية يجوز عندئذ فرض رقابة على الأسعار ونظام البطاقات ، وإذا كنا عقلاء نقوم أيضاً بعمل ترغيبات خاصة لتسهيل القابلية للتقل واستعادة العرض إلى مستوى عادى . ففي سوق تنافسى سوف يزداد العرض دائماً ، حتى يكتفى الطلب عند سعر مساو لتكاليف الإنتاج العادية . ونحن نطلق اسم الاحتكار على الحالة التى تمنع فيها الموارد الإضافية من التدفق إلى المجموعة وإيصال الأرباح إلى مستوى عادى . والطريقة العادية لمعالجة الاحتكار هى إزالة الحواجز التى تقف فى طريق تدفق الموارد التى نعتد عليها . وحيث يكون الاحتكار راجعاً إلى انكار التمويل على المتنافسين ، فإن العلاج هو التمويل التعاونى . أما حيث يكون راجع إلى استخدام التمييز فى السعر ضد الموردين المتنافسين فإن العلاج هو جعل التمييز ممنوعاً بواسطة القانون . وإذا كان راجعاً إلى إساءة استعمال حقوق الاختراع والمقاطعة التجارية ، وإلى الاتفاقات المانعة أو أى منافع أخرى فى القانون ، فالعلاج هو إصلاح القانون . وقد كان هذا أحد أغراض التشريعات الأمريكية المضادة لاتحادات المنتجين . وقد كان هذا الجزء من التشريع ناجحاً جداً . إننا فى هذا البلد نتقدم ببطء أكبر ، فإننا لا نقرر تشريعات عامة تجعل الاحتكارات غير

قانونية ، ولكننا نبحث كل صناعة ، ونصدر تشريعات تطبق على صناعة واحدة فقط في وقت معين . وهذا البطيء يرجع جزئياً إلى الاعتقاد بأن الاحتكار يمكن هزيمته ببساطة عن طريق إعلانه ، وأنه عندما نجعل أحد الاحتكارات غير قانوني في أي صناعة واحدة فإن رجال الأعمال سوف يهجرونه في جميع الصناعات الأخرى دون انتظار لجنة تمر عليهم في كل صناعة على حدة . ويبدو أن مثل هذا الاعتقاد ساذج إلى حد ما ، فإن عاجلاً أو آجلاً ستصدر أيضاً في المملكة المتحدة قوانين عامة تجعل الإجراءات الاحتكارية غير قانونية .

ولكن ليست كل الاحتكارات مما يمكن معالجتها بالتغيير في القانون . فمثلاً حيث يكون الاحتكار قائماً على ملكية جميع التوريدات من معدن معين ، فإن القانون لا يستطيع أن يفعل شيئاً لإيجاد المنافسة . وكذلك أيضاً إذا كان الاحتكار قائماً على الاقتصاد الذي يتحقق عن طريق الإنتاج الكبير ، وهناك أيضاً حالات يجب فيها تشجيع الاحتكار . وهذه حينما يكون من المعتقد أن الرقابة الموحدة ضرورية لكي تقلل من التكاليف إلى أدنى ما يمكن ، وهناك حالات قليلة تكون السوق فيها صغيرة والمخاطر كبيرة لدرجة أنه لن يقوم أحد بتقديم عرض ما إذا لم يعط على الأقل حماية مؤقتة .

وإذا لم يمكن أكوان المشروعات على المنافسة ، أو حيث يكون الاحتكار مرغوب فيه بالفعل ، فإن الذي نحتاجه ليس محاولات

ترويج المنافسة ولكن الرقابة على الاحتكار . وهذا يمكن تحقيقه بواسطة التشريع الذى يحدد الاسعار والارباح ويضع شروط العرض ويؤسس محكمة الرقابة . وليس من الضروري أن تؤمم الاحتكارات ، فسواء أئمت أم لا فإننا سنحتاج إلى نفس الجهاز للرقابة وذلك لحماية الجمهور . وهناك أمثلة عديدة لهذه الأجهزة فى جميع الدول الديمقراطية ، حيث توجد خبرة طويلة فى الرقابة على المنافع العامة . ويشير الديوقراطيون ضجة كبيرة حول الاحتكار ، ولكن معالجة الاحتكار من أسهل مشا كل التخطيط .

الخلاصة

يمكن تلخيص هذا الفصل فيما يلى :

١ — تتطلب الكفاية البحوث والخدمة الاستشارية وبعض إجراءات التوحيد . وفى بريطانيا أحسن طريقة للعمل من أجل كل واحدة من هذه تتم عن طريق مجالس التنمية .

٢ — تعتمد الكفاية على أذكاء روح الفخر . وتعاون جميع العمال فى وحدة العمل . وتستطيع الحكومة أن تتولى القيادة فى المشروعات المؤتممة بتجربة مساهمة العمال فى الإدارة وبالأشكال الجديدة من عقد الأجر .

٣ — وإذا كانت الموارد غير قابلة للتنقل بدرجة كبيرة ، فيجب منع المنافسة المخربة ، كما يجب إحداث التشتت العمدى .

٤ — يجب اعتبار العمليات الاحتكارية التى تمنع التدفق الحر للموارد غير قانونى .

٥ — يجب فرض الرقابة الفعلية على الاحتكارات القائمة على الاقتصاد الذى يتحقق عن طريق الإنتاج الكبير أو الاحتكارات المؤقتة الممنوحة لأسباب خاصة وذلك بالنسبة للأسعار والأرباح وشروط البيع .

الفصل الثامن

التأميم

تأميم الصناعة غير ضروري بالنسبة للتخطيط ، فقد تستطيع الحكومة أن تفعل كل شيء تريده تقريباً عن طريق الرقابة على الصناعة دون اللجوء إلى التأميم ، كما هو الحال في ألمانيا النازية . إن التأميم مجرد وسيلة من وسائل الوصول إلى الغايات ويكون ذلك أفضل بالنسبة لبعض الغايات ولكنه ليس طيباً بالنسبة للبعض الآخر . ويحسن بنا أن نبدأ بإيراد الأسباب التي تقوم عليها الدعوة إلى التأميم :

أولاً : يرغب الاشتراكيون في أن تصدر الدولة ملكيات الأغنياء ، ولكن التأميم ليس هو المصادرة . ففي بريطانيا عند ما يؤمم شيء يدفع الملاك القيمة الكاملة لممتلكاتهم بحيث لا يصبحوا أقل ثراء بعد التأميم عما كانوا عليه من قبل ، ويحدث هذا لسبب وجيه وهو أن كل شيء لا يؤمم في نفس الوقت . فإذا كنا نؤمم فقط صناعات معينة فلن يكون من العدل مصادرة ملكيات أصحاب رؤوس أموالها بينما تترك الرأسماليين الآخرين دون أن ننسهم . ولن يكون ذلك من الحكمة أيضاً نظراً لأن الرأسماليين الآخرين الذين يتوقعون أن دورهم آت سوف يسحبون رأس المال ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً من الصناعات

الموضوعة في قائمة التأمين . في حين أن موعد تأميمها لم يحن بعد ، مما يضر بكفاية هذه الصناعات . فإذا لم يؤد الخوف من التأمين في المستقبل إلى وقف عجلة الصناعة فيجب أن يعرف الرأسماليون أنهم سوف يعاملون بكل عدالة عند ما يأتي دورهم ، حتى يواصلوا عملهم ليحافظوا على استمرار صناعاتهم حتى يحين الوقت لتأميمها ، كما لا يجب أن يكون التعويض غير عادل ، وإذا حدث خطأ فيجب أن يكون ذلك سخاء لصالح أصحاب الممتلكات المؤمنة لا العكس . فالمصادرة لا تبدأ بالتأميم ولكن بالضرائب ، وعلى الأخص ضرائب التركات والضرائب على رأس المال التي يجب إلتباعها سواء حدث التأمين أم لا .

ثانياً . كان من المعتقد في السنوات الأخيرة في هذه البلد أن التأمين ضرورى حيشا لا يضع الرأسماليون الأموال الكافية في الصناعة كما هو الحال بالنسبة للفحم في بريطانيا وكذلك القطن والزراعة وصناعات الصلب بين ١٩٢٠ — ١٩٢٩ . والواقع إن السبب الحقيقي في وضع الرأسماليين أموالا قليلة في هذه الصناعات في تلك الفترة هو أن الطلب على منتجاتهم كان صغير نسبياً لأسباب خاصة . فإذا كانت الحكومة الانجليزية قد تملك صناعة الفحم أو القطن أو الأرض في الفترة ١٩٢٠ — ١٩٣٠ لترددت في استثمار رأس مال جديد في هذه النواحي كما فعل الرأسماليون الأفراد بالضبط . وفضلا عن ذلك ليس هناك ميل مزمن من جانب الرأسماليين نحو عدم الاستثمار ، إنهم يضعون نقودهم حيث يكون

الآمل في الربح كبيراً ، وقد وضعوا كثيراً من الأموال في الأرض أو الفحم في السنوات السابقة لسنة ١٩٢٠ قبل أن تقضى الأحوال في الخارج على الآمال في هذه الصناعات الهامة . وليس من الضروري تأميم صناعات الصلب أو الأرض لكي تؤدي إلى استثمار رأس المال فيها . إن كل رأس المال الذي نحتاجه سوف يتدفق إذا كانت الآمال مشرقة وإذا كانت الحكومة تريد أن يتدفق رأس المال بالرغم من أن النجاح غير محقق (وهو قرار لا يجب عليها أن تتخذه باستخفاف) فإن عليها فقط ضمان السوق للمنتجات أو ضمان دفع السندات ، أو كما فعلت في صناعة القطن أن تقدم إعانة صريحة .

وثالثاً : دعا للتأميم الاشتراكيون الذي عارضوا عمل الطبقة العاملة لأصحاب العمل الأفراد الذين يمتلكون وسائل الإنتاج . وفي الأيام القديمة حينما كان حجم الإنتاج صغيراً جداً كان العمال يستطيعون إمتلاك معدات الإنتاج الخاصة بهم . وإنه لمن المقترح أن يعمل الإنسان لنفسه بدلاً من أن يعمل من أجل شخص آخر . ولكن التأميم يساهم قليلاً جداً في حل هذه المشكلة . ولم يكن التأميم هو الذي يتطلبه الاشتراكيون الأوائل ، ولكنه الإنتاج التعاوني - فالمناجم يجب أن تسلم لعمال المناجم كممتلكات لهم ، وأن يديروها كما يشاؤون على أساس تعاوني . ولكن الاشتراكيون البريطانيون قد تخلوا عن هذه الفكرة . فالمناجم أو أى ممتلكات أخرى مؤمنة يجب أن تخص الجمهور الذي

سيقوم بتوظيف عمال المناجم ، ولا تتغير العلاقات بتغيير الملكية . ومن الطبيعي أنه من المرغوب فيه في المشروعات المؤتممة مساهمة العمال مساهمة كاملة في الإدارة ، وأن يعاملوا معاملة كريمة إنسانية ، ولكن هذا أمر ضرورى أيضاً في الصناعة الخاصة ، وهذا الأمر لا يسهل تحقيقه في الصناعات المؤتممة منه في الصناعات الخاصة . أما اقترأنا في كلتا الحالتين أن صاحب الملكية عامة كانت أو خاصة يحمى ويحتفظ بحقوق معينة ، فإنه يجب علينا أن نفعل كل مانستطيع في الصناعة الخاصة أو العامة لأحداث ثورة في أحوال الناس العاملين ، ولكن إذا تركنا كل شيء للتأميم فسوف نصاب بخيبة أمل مرة .

وننتقل الآن إلى حالة أشد تعقيداً ، وهي عندما تقوم الدعوة لتأميم صناعة تعتمد الكفاية فيها على الرقابة الموحدة . ومثل طيب لذلك هو ملكية حقوق التعدين . فعندما تكون حقوق التعدين مملوكة لآلاف من الملاك الصغار ، كل منهم قد يمنح رخصة التعدين لأى شركة يشاء فقلما يكون تشغيل المناجم في باطن الأرض اقتصادياً ، فالشركات تكون صغيرة للغاية وليس هناك أى علاقة لحدودها بالنسبة للأحوال الجيولوجية . وهناك حالة مشابهة وهي تأميم الأرض حيث يودى نظام الملكية الحالى إلى أن تكون المزارع غير اقتصادية من حيث الحجم أو الشكل أو تسبب فساد تخطيط المدن أو الريف . وخدمات التليفون أيضاً مثل آخر على ذلك ، بسبب مزايا الحصول على جميع المشتركين في منطقة على نفس النظام ، وكذلك الحال في توليد الكهرباء بسبب

تجمع الاحتياطات . وهناك أيضاً طبقة أخرى هامة وهى الصناعات التى يؤدى فيها التوحيد إلى تحقيق اقتصاديات أساسية ، وحيث يبطل مفعول هذا التوحيد عن هذا النظام الحالى للملكية . ومن بين هذه الأمثلة نجد أن أعظمها أهمية فى هذا البلد هى صناعة السيارات . وهذا القسم أيضاً يجب أن نجعله يشتمل على الصناعات التى يسبب فيها استخدام المؤسسات المنافسة لوكالات البيع أو الشراء بشكل يزيد عن الحد ضياعاً كبيراً كما هو الحال بالنسبة للتأمين فى هذا البلد ، وبتسويق المنتجات الزراعية فى كثير من البلاد المختلفة .

ولست الرقابة الموحدة تماماً كالتأمين ، فهى تصبح فقط جزء من حالة التأمين نظراً لأنها تتضمن الاحتكار ، وحينئذ فإنها تندمج فى الحالة العامة لتأمين الاحتكارات ، سواء كانت قائمة على أساس الحاجة إلى الرقابة الموحدة أولاً ، نظراً لأنه من المرغوب فيه أن تخضع الاحتكارات للرقابة العامة . وليس التأمين هو الشكل الوحيد الممكن للرقابة . فالاحتكارات يمكن الرقابة عليها عن طريق إقامة هيئة محكمة تحدد أسعارها أو الرقابة على أرباحها أو وضع شروط الخدمة ، كما حدث هنا وفى أماكن أخرى لمدة أجيال بالنسبة لصناعة الغاز والسكك الحديدية والمنافع العامة الأخرى ، وحتى التأمين لا يجعل من الممكن تجنب هذه الأنواع من الرقابة ، نظراً لأنه من الضرورى وجود هذه الرقابة على الاحتكارات العامة وكذلك على الاحتكارات

الخاصة . والذي يضيفه التأميم هو حق تعيين المديرين . وهذا الحق هام وضرورى للدولة حتى تستطيع أن تسيطر على جميع الصناعات التى تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد القومى . ونحن نعتزف بأن هذا تعبير غامض ، فهو لا ينطبق على صناعات سلع الاسهلاك ، ولكن الصناعات الاحتكارية التى تمون الصناعات الأخرى بالخدمات على نطاق واسع مثل السكك الحديدية والصلب والبنوك والكيمائيات . وهذا هو السبب فى أن الرأسماليين فى الصناعات الأخرى ينظرون إلى الرأسماليين فى هذه الصناعات عادة على أنهم سادة الرأسمالية ، كما أنه يضيف عليهم مركز المسئولية حيثما أراد المتكلمون أن يمثلوا المصالح العامة للطبقة . فهذه المراکز تودى إلى سلطة عظيمة ، وإنه لمن الصواب أن يعين هؤلاء الذين يتولون تلك السلطة من قبل الجمهور ويكون له حق استجوابهم .

وإذا كان الغرض من التأميم هو الرقابة على الاحتكار ، فإن التأميم فى حد ذاته لا يحتاج لأن يكون احتكارياً ، عدا تلك الحالات التى تكون فيها الرقابة الموحدة ضرورية من أجل الكفاية . وإن صناعة ما يمكن الرقابة عليها بواسطة تأميم جزء منها وكذلك ، تفرض الاحتكارات الخاصة قيادتها عادة وتحكم الرقابة على الصناعة حتى بالرغم من أن ناتج مؤسساتها قد يكون أقل من نصف ناتج الصناعة . وهذا مهم ، أولاً لأنه يجعل من غير الضرورى وضع حد فاصل دقيق عند

تعريف الصناعة التي يجب أن تؤمم . والمهم هو أن تؤمم جميع المؤسسات الكبيرة أو العدد الكافي منها لنضمن هذه الرقابة . ولا يهم إذا كانت المؤسسات التي تؤممها لها مصالح في عمليات أو صناعات خارج النطاق الخاص الذي نهتم به ، فليس هناك سبب في عدم الاحتفاظ بها بالرغم من أن هذا يعني المساهمة في صناعات أخرى هي في معظمها في أيد خاصة . إن وجود بعض المؤسسات الخاصة في صناعات مؤمنة أساساً يجعلها تعمل كضابط لكفاية المؤسسات العامة كما توجد مخرجا للأفكار التي تحاول المؤسسات العامة ضغطها (وهذا مهم على وجه الخصوص في بلد تعتمد على التجارة الخارجية) وبالمثل هناك فائدة في وجود مؤسسات عامة في كثير من الصناعات التي توجد معظمها في أيد خاصة ، إذ تعتبر بالمثل كقياس وكفرصة التجارب ، ويجب أن يكون للحكومة القوة لبدء أو لشراء المؤسسات في أى صناعة لهذا الغرض بعقد خاص — إن التأميم الجزئى له مزايا عديدة على التأميم الكامل للصناعة .

ومن المستحب أيضاً ، إلا تكون هناك مزايا خاصة للرقابة الموحدة ، وأن تحدث اللامركزية في القطاع الخاص لصناعة ما ، إلى المدى الذى تدار فيه بواسطة عدة هيئات مستقلة بدلا من هيئة واحدة مفردة . إن هناك من الأسباب ما يبرر وجود عدد كبير من هيئات الاذاعة البريطانية بدلا من واحدة ، وعدد من لجان الفحم . فاللامركزية مرغوب فيها من أجل الكفاية ، نظراً لأنه من الصعب إدارة هيئات

هائلة من مركز واحد . وإن ذلك أيضاً من الضروري إذا أريد أن تكون مساهمة العمال في الإدارة حقيقية ، ذلك أنه إذا اتخذت القرارات كلها في المركز فإن القليل جداً يستطيعون المساهمة فيها ، فكما تعددت الجهات التي تتخذ فيها القرارات ، كلما زاد عدد العمال الذين يمكن اشتراكهم في اتخاذها وكلما زاد معنى المساهمة والولاء . وهذا مهم على وجه خاص نظراً لأنه من واجب الهيئات العامة أن تكون رائدة في تهيئة جو جديد من التعاون في الصناعة ، وثالثاً فإن اللامركزية ضرورية لصالح الديمقراطية ، والتي تكون دائماً في خطر من تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي قليلة ، سواء كان الأشخاص الذين يقومون على تنفيذها معينين من قبل وزير أم لا . وإن تأميم الاحتكارات أمر مرغوب فيه دائماً ، ولكنه من غير المرغوب فيه أن يكون التأميم وسيلة لزيادة الاحتكار .

وأخيراً ، هناك التأميم كوسيلة فنية إدارية لتسهيل بعض الرقابة التي قد لا تتعلق بالصناعة المؤمنة . فمثلاً تكون الضرائب أسهل في جمعها حينما تمر السلع المفروضة عليها الضريبة في مرحلة ما في أيدي عدد قليل من الناس ، وتكون أصعب حينما يكون هناك منتجون يبيعون مباشرة إلى كثير من المستهلكين دون أن تدخل حتى في مرحلة التاجر الوسيط .

والحكومة التي تصمم على فرض الضريبة في مثل هذه الحالة ،

قد تعطى نفسها الاحتكار الإجبارى للبيع بالجملة . هناك حالات عديدة تجد فيها الحكومة من المفيد أن تكون محتكرة لتجارة الجملة ، أو يكون لها على الأقل نصيب كبير ، مثال ذلك فى التجارة الخارجية ، لىكى تستطيع أن تؤثر على عقود الشراء أو البيع الكبيرة ، أو لىكى تفرض الرقابة المحكمة على الكمية أو السعر أو المنبع أو توجيه الواردات والصادرات ، أو لىكى تكون قادرة فى مجال التجارة الداخلية على ترويج مبدأ التوحيد بإعطاء أوامر كبيرة . إن الرقابة على تجارة الجملة تكون عادة من أحسن الوسائل المؤثرة للرقابة على الصناعة .

وحينئذ غالباً ما يكون التأميم مرغوباً فيه ، ولكن ليس هناك ما يدعو لتأميم الاقتصاد القومى كله . إذ أن ذلك يجعل من التأميم شكلاً من أشكال الاحتكار ، ويعرضنا لجميع مساوئ الاحتكار العادية . إن فى التأميم تحسين للاحتكار الخاص ومرغوب فيه فى الصناعات التى ستكون بأى حال من الأحوال احتكارية ، ولكن التأميم الكامل لا يجب أن يدخل إلى أى صناعة ليست بطبيعتها احتكارية أو من غير أن تكون كذلك ، وذلك لنفس الأسباب العادية التى تقوم ضد الاحتكار والتى تؤدى إلى عدم الكفاية وتثبط الهمم وتركز السلطة . إن الدولة التى تعتمد على صناعات التصدير تعتمد على أن تكون دائماً سباقة بالأفكار الجديدة ولا تقدر على خلق أى نوع من الاحتكار

يكون غير ضرورى، والدولة التى يحب شعبها الحرية، لا ترغب فى أن تكون صاحب العمل الوحيد عن طريق تكوين هيئات ضخمة .
إنه يجب أن يكون لدينا بعض التأمين أكثر مما قمنا به (وقد أشرنا إلى أبرز الصناعات المرشحة للتأمين فى المستقبل بأن وضعنا تحتها خط)
ولكن يجب أن نزن كل حالة على حدة ونعرف أين نضع الخط الفاصل .

الرقابة

وعندما نقوم بتأمين صناعة ما ونجعلها احتكاراً، نجدنا فى حاجة إلى تزويدها بمجمـاز عظيم من الرقابة كالذى تتطلبه الاحتكارات الخاصة .

إن الخبرة الطويلة فى الرقابة على المنافع العامة تنير لنا الطريق ،
فأولاً يجب أن تكون هناك هيئة محكمة لها رقابة عظيمة على الأسعار التى تتقاضى والخدمات التى تقدم يمكن أن يلجأ إليها العملاء ،
مثل هيئة تعريفات أجور السكك الحديدية القديمة ولجنة السكك الحديدية والقنوات فكل صناعة مؤمنة يجب أن تكون لها هيئتها الخاصة (وهذا مثلاً نقص خطير فى صناعة الفحم المؤمنة) والنتيجة المترتبة على ذلك هى رسم سياسة الأسعار . إن الصناعات المؤمنة يجب أن تشق طريقها على أساس غير تمييزى ، ويجب ألا تستخدم

كوسيلة للضرائب أو كوسيلة لإعانة الطبقات المفضلة مهما كانت جذيرة بذلك ، ويجب أن يدون ذلك في قانونها الأساسي .

ثم إنه من المفيد أن يوجد مجلس للمستهلكين يراقب مصالحهم ويساوم مع المنتجين بشأنها ويقدم ما ينشأ من خلاف إلى هيئة التحكيم في كل ما يمس مصالح المستهلكين جملة ، وليس مصلحة مستهلك فرد بالذات ، ومثل ذلك مسألة أسعار البيع للمستهلك عموماً . وأهم وظيفة لمثل هذا المجلس أيضاً هي أن يضع الكفاية دائماً نصب عينيه . وإن كل هيئة عامة عليها أن تنشر معلومات مفصلة عن تكاليفها (كما تفعل صناعة الفحم ، وهو مالا تفعله السكك الحديدية أو الكهرباء) حتى يستطيع الجمهور أن يقارن بين تكاليفها وبين الصناعات المشابهة في الدول الأخرى وأن يقارن أجزائها الواحدة بالأخرى .

إن المسؤولية الخاصة بأحوال العمال ، والتأكد من أن الفرص الكاملة أتاحت لهم للمساهمة في الإدارة وللترقية . . . الخ تقع على عاتق نقابات العمال المختلفة التي تحتاج حقوقها في هذا المجال لأن تسجل تفصيلاً في قانون الهيئة . فإن لم تكن النقابات راضية ، فمن الطبيعي أنها ستلجأ إلى التحكيم في مسائل الشروط أو تقدم تقريراً إلى الوزير المختص .

إن الوزير والبرلمان هما الحلقة الأخيرة فقط في جهاز الرقابة لأنهما لا يستطيعان أن يكونا بديلين للقيام بالعمل المتصل المفصل

الذى تقوم به هيئة الاسعار ومجلس المستهلكين وهيئة التحكيم . فرقابة
الوزير على المؤسسات يجب أن تكون قليلة ذلك أن الاسعار
والخدمات وشروط العمل مسائل من اختصاص محاكم خاصة . أما الكفاية
والعلاقات الطيبة بين جمهور العاملين فهي مسائل يجب عليه أن
يستعرضها إما مستقبلا أو مع مجلس المستهلكين أو رقابة العمال إذ أن
حكمه يتوقف على رأيهم في صلاحية المديرين الذين قام بتعيينهم ومن
الواضح أن رأس المال المستثمر من اختصاصه وعليه في كل سنة
أن يقدم تقريراً من الهيئة إلى البرلمان مع تقرير المحكمة ومجلس
المستهلكين وتقرير وزارة العمل عن علاقات العمل . ويجب أن
تكون هذه هي المناسبة الوحيدة التي يناقش فيها أعضاء البرلمان
أعمال الهيئة . إنها بالتأكيـد المناسبة الوحيدة الى يكون لكلاهما الوقت
وتتوفر لهما المادة لمناقشة هذه المسائل بوضوح .

الخلاصة

يمكن تلخيص هذا الفصل فيما يلي .

(١) التأمين شكل من أشكال الاحتكار . والتأمين الجزئى للصناعات
مفيد من ناحيتين : للحد من النشاط الفردى كمنفذ للتجارب .
وقد يستخدم التأمين بتوسع ولكن التأمين الكامل يجب أن يطبق
فقط عند ما يكون من المستحب أن يكون هناك احتكار .

(٢) يجب أن يتم التأمين حينما يكون من الممكن زيادة الكفاية بإخضاع صناعة ما إلى الرقابة الموحدة .

(٣) يجب تأمين الاحتكارات الهامة سواء كانت من خلق الدولة أم لا .

(٤) يجب إحداث اللامركزية في القطاع العام للصناعة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، ذلك أن عدة هيئات عامة أفضل من واحدة ، إلا حينما يكون هناك ميزات خاصة للرقابة الموحدة .

(٥) في بعض الحالات نجد الاحتكار الحكومي لتجارة الجملة يسهل من التخطيط الاقتصادي المطلوب .

(٦) يجب أن تكون الرقابة محكمة على الاحتكارات المؤثرة شأنها في ذلك شأن غيرها من الصناعات . ولا يستطيع الوزراء والبرلمان أن يحققوا أكثر من ذلك . كما يجب أن تكون هناك هيئة للأسعار وللخدمات وسياسة للأسعار تضعها عن طريق القانون ومجلس المستهلكين ، هذا مع عمل حسابات التكلفة والجهاز العادي للتحكيم الخاص بالعمل .

الفصل التاسع

كيفية التخطيط

لقد قصرنا بحثنا فيما سبق على التخطيط الحكومى لذلك الجزء من النظام الاقتصادى الذى هو من الناحية التقليدية مجال المشروعات الخاصة .

وهناك من الطبيعى بالإضافة إلى ذلك المجال التقليدى لنشاط القطاع العام الذى يستوعب الآن عادة فى أكثر البلاد حرية اقتصادية حوالى ٢٠٪ من الدخل القومى . وسنتناقش الآن هذا المجال للتخطيط نظراً لأن الحاجة إلى مثل هذا التخطيط وطبيعته الواسعة ليست موضعاً للجدل . فالشكل يوافق على أن كل مصلحة حكومية عليها أن تقرر ما تحاول أن تفعله وكيف ومتى تنوى ذلك ، وهذا كل ما يشمله التخطيط - من أجل التعليم والدفاع والاحتفاظ بالموارد الطبيعية وتخطيط المدن والريف وشبكة المواصلات - ذلك أنه يجب أن يكون لدى الحكومة لكل شئ هى مسئولة عنه خطة لأهدافها .

والأمر الذى يتلاقى فيه تخطيط القطاع العام وتخطيط القطاع الخاص أن لكلاهما مطالب فى الموارد الوطنية، ولذلك يجب أن يوفق بينهما فى الميزانية الخاصة بالاقتصاد القومى بأكمله .

وهذه هي المرحلة الأولى من التخطيط ، فمن ناحية علينا أن نقدر كمية الدخل القومي عند العمالة الكاملة ، ومن ناحية أخرى علينا أن نحقق فيها التوافق بين مختلف الطلبات من أجل الاستهلاك والاستثمار والاتفاق العام. وفي مجتمع ديمقراطي نجد أن أول هذه العناصر وهو الاستهلاك هو العنصر الوحيد الموجود تحت الرقابة إلى مدى محدود ، وهذه الوسيلة يمكن التوسع فيها بسهولة ، ولكن الجمهور يقاوم محاولات تقييد الاستهلاك ، وبالرغم من أن الحكومة تستطيع خفض الاستهلاك عن طريق زيادة الضرائب ، إلا أنها لا تستطيع أن تقبده تحت المستوى الذي يرغبه الشعب اختياراً عند العمالة الكاملة بكثير . وهذا بدوره يضع حدوداً على كمية الاستثمار والاتفاق العام ، فالحكومة تستطيع أن تتوسع في أحدهما بكل سهولة على حساب الآخر ولكنها لا تستطيع أن تتوسع في كليهما خارج الحدود التي يفرضها أصرار الجمهور على الاستهلاك دون تحريك قوى التضخم وإحداث اختلال في توازن الميزان الخارجي .

وعلى ذلك فالجدول الرئيسي في الخطة السنوية هو ذلك الذي يقدر الدخل القومي للسنة التالية ويقترح كيفية توزيعه بين الاستهلاك والاستثمار والاتفاق العام . والجداول الأخرى تنبع من هذا وهي مجرد ترجمة له في شكل تفاصيل .

وجداول الاستهلاك يفصل الكمية الكلية ، ويبين أولاً كيف
(١٣ م — أصول التخطيط)

يمكن ترغيب الناس في توزيع إنفاقهم بين مختلف السلع والخدمات ، ثم يقدر الكميات المحتملة توفرها من هذه السلع من الإنتاج المحلي ومن الاستيراد ومن المخزون للتعرف على مواطن النقص والفائض الرئيسية ، وبالمثل توضح خطة الاستثمار المشروعات المطلوب تحقيقها ، وتقدر الطلبات على مختلف المواد الخام وأنواع الآلات والعمال ، وتقارنها مع ما يمكن توفيره من تلك البنود وتتعرف على نواحي النقص والفائض الرئيسية ومن هذا تنبع أربعة مجموعات أخرى من الجداول وهي : ميزانية لكل مادة خام سوف يكون هناك نقص في عرضها مع وضع الطلبات في مواجهة المتوفرات وميزانية للقوى العاملة وميزانية للتجارة الخارجية . هذه الميزانيات المساعدة — الخاصة بالصناعات غير المتوازنة والمواد الخام النادرة والقوة العاملة والتجارة الخارجية — تمدنا بالمعلومات المتشابهة التي نحتاج إليها في المرحلة الثانية من التخطيط ، ذلك أنها تبين لنا أين يكمن النقص الخطر ، وبالتالي تبين الناحية التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات أكثر من غيرها . وهذه الإجراءات ستكون من نوعين :

الأولى : إجراءات لزيادة العرض ، وهذه أهم أنواع الإجراءات لأنها المسوغ الأساسي للتخطيط والمسوغ الثانوي وهو النوع الثاني من الإجراءات التي نحتاج إليها فقط إذا لم نتمكن من توسيع العرض بدرجة كافية لمقابلة الطلب ، خاصة ببعض وسائل توزيع العرض الناقص سواء عن طريق السعر أو بالخصص .

وهذا يؤدي إلى المرحلة الثالثة من التخطيط وهي تقدير التوازن الذي يحققه هذين النوعين من الإجراءات ، أى بعبارة أخرى تحديد الأهداف ، وكلمة الهدف أصبحت حديثاً لا تلقى قبولا بسبب إساءة استخدامها ، فليس الهدف هو تقرير ما نرى أنه ينبغي تحقيقه ، أى أرقام الطلب التي تظهر في الجدول عند المرحلة الثانية من التخطيط . كما أنه أيضاً ليس الرقم الذي سنصل إليه إذا لم يتخذ أى إجراء ، أى رقم المتوفرات أيضاً في المرحلة الثانية . إن الهدف هو الرقم المقترح تحقيقه كنتيجة للإجراءات التي أخذنا بها .

ومن المهم جداً أن يقدر هذا الرقم دون تخيل لما هو ممكن ، ذلك لأنه عند المرحلة الثالثة من التخطيط تستخدم هذه الأهداف لعمل التوزيع النهائي في ميزانيات الصناعات غير المتوازنة والمواد الخام النادرة والقوة العاملة والتجارة الخارجية ، وكذلك لعمل التعديلات النهائية في أرقام الإنفاق العام في الخطة الرئيسية التي تؤدي بدورها إلى تعديل البنود الأخرى في تلك الخطة ، فإذا كانت الأهداف خيالية فسوف تكون الخطة كذلك خيالية بأكملها . ويكون هذا هو الواقع سواء أكانت الأهداف كبيرة جداً أو صغيرة للغاية . إن المخططين الذين يعدون بأكثر مما يستطيعون القيام به ، يعطون كل شيء لدرجة أنه قد لا يكون هناك تخطيط للاقتصاد القومي بتاتا . وفي الجانب الآخر هناك المخططون الذين يتيهون خيلاء لقدرتهم على تحقيق أكثر من مستوى خططهم ، والذين يضعون لذلك عن عمد أهدافا يعلمون

أنها منخفضة للغاية ، أو الذين يحققون أكثر من الأهداف التي يصنعونها عن طريق اقتطاع العمل والمواد الخام من الصناعات الأخرى الأساسية . إن هذا الأمر مجلبة لضرر كبير ، ويؤدي إلى جعل التخطيط موضعاً للسخرية . إن تحقيق قدر أكبر من الخطة إنما هو دليل على سوء التخطيط تماماً كتحقيق قدر أقل من الخطة .

ولكن من الطبيعي فإنه مهما كان التقدير ممتازاً ، ومهما أحسن تخطيط الإجراءات الخاصة بتحقيق الخطة ، فمن المستحيل الوصول إلى تنفيذ الخطة مائة في المائة ، فرقابة المخططين ضعيفة على البنود الكبيرة — مثل أسعار الواردات وحجم الصادرات ونتاج الزراعة — وبالنسبة للبنود الأخرى الباقية فإن كل ما يستطيعون عمله هو إحداث التأثير في الوجهة الصحيحة . وعلاوة على ذلك فإن معلوماتنا عن كثير من المسائل الأساسية غير وافية بدرجة مذهلة ، إن الإحصائيات عن الاقتصاد البريطاني تعتبر بدائية إذا ما قورنت بتلك الخاصة باقتصاد الولايات المتحدة ، بحيث يلزم تحسينها بدرجة كبيرة سواء من حيث الكمية والجودة إذا أردنا أن تكون سياستنا الاقتصادية حكيمة ودقيقة ، وإن أحسن ما نستطيع فعله في الوقت الحاضر هو محاولة إيجاد تأثير في الوجهة الصحيحة ، ومن الطبيعي أنه أمر على جانب كبير من الأهمية ، أما كون الأرقام المقترحة ليست مطلقاً تلك التي نحققها فلا يجعلها أقل شأناً ، إذ الغرض من هذه الأرقام هو أن نوضح المشا كل الرئيسية المحتمل قيامها ، وإن تمكنا من العمل بتوافق بقدر الإمكان إنما سوف

نعلم في الغد أكثر مما نعلمه اليوم ، ولكن ليس هذا سبباً في عدم محاولتنا أن نكون أكثر توافقاً وفهماً لما يجب أن نعمله اليوم .

والمغزى الحقيقي هو أن التخطيط يجب أن يكون مرناً ، وهذا يعني من جهة أن الإجراء المثالي هو موازنة خططنا باستمرار ، ولكن تحقيق ذلك أمر مستحيل ، إننا يجب أن نحاول تحقيقها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، وبما لا شك فيه أن حدوث تغييرات كبيرة غير متوقعة مثل حدوث أزمة أو محصول طيب أو تغير كبير في الطلب أو العرض ، من شأنه ضرورة تعديل ميزانياتنا . ولكن الميزانيات كلها مرتبطة بعضها ببعض ، وإذا تغيرت أحدهما فسوف تتغير المجموعة كلها ، وهذا عمل كبير لا يمكن القيام به مرات عديدة في السنة الواحدة . وهنا يصبح التخطيط عن طريق السوق أفضل بكثير من التخطيط بواسطة التوجيه . ذلك أن السوق في حد ذاتها أداة مرنة . فمثلاً إذا فاقت الجهود التي كنا نبذلها لزيادة العرض في نجاحها ما كنا نتوقعه ، فسوف ينخفض الثمن وسوف يحدث بالنسبة لهذه الجهود رد فعل تلقائي ، وسوف يستوعب الفائض من تلقاء نفسه . وهذا لا يعني المخططون من تعديل خططهم ليقابلوا الأحوال المتغيرة ، ولكن نتائج الخطأ والتأخير تكون أقل إذا كان تخطيطهم عن طريق السوق عما لو كان بواسطة التوجيه .

والنتيجة الأخرى التي تترتب على ذلك هي أن الشخص لا يستطيع

أن يخطط لفترة بعيدة مستقبلية . نقطة خمسة سنوات لا تعدو أن تكون مجرد دليل غامض لآمالنا . فالدخل القومي في فترة خمسة سنوات يعتمد أولاً على ما يحدث للإنتاجية . وقد زادت الإنتاجية قبل الحرب في هذا البلد (بريطانيا) بمعدل حوالى ٣٪ سنوياً ، وهى الآن تقل عن مستوى ما قبل الحرب ، ولا يعلم أحد ما إذا كانت الإنتاجية في فترة خمسة سنوات ستكون ١٠٪ أقل مما كانت عليه قبل الحرب أو ٣٠٪ أعلى من ذلك . كيف يستطيع الشخص أن يقوم بتخطيط دخل قومي درجة الخطأ فيه واسعة بحيث تستطيع أن تبذل كل التوزيع المخصص للاستثمارات أو للاتفاق العام أو للصادرات أو لأي صناعة رئيسية ؟؟ ومرة أخرى نجد أن الدخل القومي بعد خمسة سنوات من الآن يعتمد على شروط التجارة والطلب على الصادرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات بنسبة ٢٠٪ في أي الاتجاهين . إننا نستطيع أن نخطط لمدة خمسة سنوات مقدماً كل تلك الأجزاء من الاقتصاد القومي التي تحتاج لخطة لخطة سنوات — زراعة الغابات ومحطات القوى وماشبهها — ونستطيع أيضاً أن نخطط لمشروعات استثمارية معينة ، ولكن خطة عامة لخطة سنوات للاقتصاد القومي بأكمله لا تعدو أن تكون أكثر من محاولة . إن الإنسان يخطط للمستقبل في حدود المدى الذي يراه — وهذا يعني أنه حتى رسم خطة لمدة ستة يجب أن تكون خاضعة للمراجعة .

والمرحلة الرابعة في التخطيط ، عندما تكون الأهداف قد حددت ،

هى نشر الميزانيات التى تحوى هذه الأهداف ، مع جميع المعلومات التى يحتاجها الجمهور لى يفهمها ولكى ينقد ما تحاول الحكومة القيام به ، ولا جدال فى ذلك فى الديمقراطيات ، ولكنه بالغ الأهمية إذا لم يكن التخطيط بديلا للديمقراطية ، وإنما أداة يستخدمها الجمهور ليحصل على ما يريد . ليس من شأن الحكومة أن تقرر مقدار ما ستستثمر ، أو مقدار العجز فى ميزان المدفوعات الذى يجب أن نخطط من أجله ، أو ما هو الترتيب الصحيح للأولويات لتوزيع الصلب ، أكثر من تقريرها نصوص قانون الشركات أو السن الصحيح لترك المدارس ، فى هذه المشكلة يجب أن تقدم الحكومة اقتراحاتها إلى الجمهور ، ويكون القبول النهائى أو الرفض فى يد البرلمان . حقيقة إنه من الناحية العملية لا يستطيع الجمهور سوى أن ينتقد . فىو لا يستطيع أن يضع خطة كاملة جديدة بديلة ، ذلك لأن كل الأجزاء المختلفة لخطة ما مرتبطة ببعضها البعض ، والخطة الجديدة لا يمكن أن تكون متوافقة إلا إذا قام بعملها فريق من الخبراء . ولكن هذا حقيقى فقط كما هو الحال فى رقابة البرلمان على السياسة الخارجية أو الدفاع أو قوانين الشركات أو ميزانية الحكومة ذاتها . وجميع الشروط الموضوعة الآن من أجل تقديم ميزانية الحكومة والرقابة عليها ومناقشتها يجب أن تكون فى المستقبل خاصة بتقديم الخطة الاقتصادية ومناقشتها والرقابة عليها والتى تصبح ميزانية الحكومة مجرد جزء منها فقط .

إن المستندات التي تقدم للجمهور في هذه المرحلة يجب ألا تبين فقط الأهداف المقترحة ، ولكن تبين أيضاً مقترحات الحكومة لتحقيقها ، ذلك أن المرحلة السادسة والنهائية هي في الواقع تنفيذ للإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف . والإهمال في هذه المرحلة يجعل كل ما تقدم مجرد فكاكة أو نسكة . ليس تحديد ونشر قائمة من الأهداف بخطه ، فالتخطيط الحقيقي يحدث عندما تتخذ الحكومة الإجراءات لتحقيق هذه الأهداف . وهذه الإجراءات كما رأينا نوعين إجراءات لزيادة العرض وإجراءات لخفض الطلب (أو العكس إذا لم يكن هناك نقص وإنما فائض) وغالباً ما تتخذ الحكومات لإجراء لخفض الطلب ، ولكنها لا تلاقى نفس النجاح عند اتخاذها لإجراءات لزيادة العرض . إنها تحاول التخطيط عن طريق الخطب بإلقاء أحاديث تحت الشعب على زيادة الإنتاج أو تسأل نفسها عما إذا كانت المهمة التي تقوم بها حيوية أم لا وهكذا . ولكننا في الحقيقة نجد أنه ليس لديها خطط ، سواء عن طريق الترغيب أو التوجيه ، تمكن من نقل الموارد إلى الأماكن الصحيحة . ولذلك فإنها تدهش وتدهش بالخيبة عند نهاية العام ، عندما لا تتحقق خططها وتواصل إلقاء أحاديث أكثر ، إن التخطيط بواسطة الفصاحة ليس تخطيطاً .

عرض

يمكن أن نختم هذا باستعراض النقص في المبادئ الخاصة بالتخطيط الاقتصادي في هذه البلد (بريطانيا) في السنوات الثلاث السابقة .

ولكن علينا أولاً أن نضع الأمر كله أمام أعيننا . ليس الذي عاق انتعاش هذا البلد هو أن التخطيط كان سيئاً أو أن ذلك أدى بنا إلى حالة أسوأ من حالة الدول التي لم تقم بالتخطيط . في الحقيقة أننا لم نسر إلى أسوأ من البلاد غير المخططة بل بالعكس لقد فعلنا مثلهم وأفضل . فقد زاد الإنتاج بسرعة منذ نهاية الحرب في المملكة المتحدة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية . حقيقة إن الولايات المتحدة الأمريكية قد فاقتنا بمراحل بالمقارنة بسنن ما قبل الحرب، ولكن ذلك يرجع أولاً : إلى أنه كان هناك عشرة ملايين عاطل في الولايات المتحدة الأمريكية عندما نشبت الحرب وقد استوعبوا الآن . لقد بلغت الزيادة في الإنتاج الصناعي حتى الآن (منتصف ١٩٤٨) حوالي ٢٠٪ عن مستويات ما قبل الحرب ، وهي تفوق ذلك في الإنتاج الزراعي . وليست هناك دولة أوروبية أخرى تأثرت بالحرب تستطيع أن تدعى هذا التقدم — وأقلها في هذا المضمار تلك التي كانت تتبع سياسة الحرية الاقتصادية . لقد كنا نستطيع أن نقوم بتخطيط أفضل ، أما القول بأننا كنا نحقق نتائج أفضل لو أننا خططنا بدرجة أقل فأمر ليس له قيمة أكثر من التقرير بأن الآخرين الذين خططوا أقل قد فعلوا أفضل

مما فعلنا وهذا ما يستند إليه من يقولون ذلك — رغم أن الواقع هو على النقيض من ذلك .

ولعل القصور الأول كان الفشل في توزيع العمال توزيعاً صحيحاً بين الصناعات . إننا نذبح كثيراً ولكننا ننتج كثيراً جداً من الأشياء الأقل ضرورة وقليل جداً من الأشياء الأكثر ضرورة وكان الاختبار القاسي لذلك هو الفشل سنة بعد أخرى في تحقيق الأهداف التي وضعت في ميزانية القوى العاملة . والنتيجة الرئيسية لذلك هي إنتاج غير كاف من السلع التي تستطيع أن تحصل على أسعار طيبة في الخارج وعلى الأخص الفحم والمنسوجات ، ويترتب على ذلك نقص الصادرات وقيود على الواردات واستمرار تطبيق نظام البطاقات وكان سبب هذا الفشل الاعتماد على التخطيط بواسطة الخطب بدلاً من اتخاذ إجراء إيجابي للبحث على التحرك نحو الصناعات الرئيسية . وكذلك الفشل في سد ذلك النقص بالهجرة إلى الداخل فلو أنه حظرت على الوزراء إلقاء الخطب (التي قلما توثق نفعاً وغالباً ما تسبب الضرر) لكان الوزراء قد سألوا أنفسهم عن الخطوات الإيجابية التي يستطيعون اتخاذها لتحقيق أهدافهم بعد إخراج مسألة الخطب من الحساب وتحسنت كفاية التخطيط لدينا إلى أبعد مما نتصور (١) .

(١) هذه الفقرة كتبت في منتصف عام ١٩٤٨ وقد تبين من كتابنا العرض الاقتصادي لعام ١٩٤٩ بينما كان هذا الكتاب لا زال تحت الطبع أن الوزراء قد سلكوا بالضبط عكس الطريقة المقترحة فيما تقدم ، ولما وجدوا أن الأهداف لا يمكن تحقيقها ببساطة عن طريق الترغيب كفوا الآن عن وضع الأهداف .

وحيث يكون هناك نقص فالتخطيط الذى يطبق فقط هو تطبيق نظام البطاقات على الطلب ، وقد ترك الآن حتى مجرد الإدعاء بالتخطيط للقضاء على النقص . ونحن نعتزف بأنه لا زال لدينا الآن اقتصاد غير متوازن الجانبين ، وبأن عدم التوازن هذا يكلفنا كثيراً فى شكل نقص السلع الأساسية . ولكن بالرغم من ذلك فإننا لا نبذل أى جهد لجعل مواردنا موزعة توزيعاً صحيحاً . وحتى أولئك الذين لا يوافقون على التخطيط قد صدموا بتخلينا عن هذا الواجب الهام .

ويجب أيضاً أن نلاحظ أن الميزانيات الخاصة بالسلع التى لا زال هناك نقص فى عرضها والتى لا يزال يطبق عليها نظام البطاقات لم تنشر حتى يمكن أن يرى الجمهور ويناقش وينفذ الأساس الذى بنى عليه التوزيع . وهذا يخالف المبدأ الهام القائل بأن التخطيط يجب أن يكون علناً إذا أريد أن يكون ديمقراطياً .

والقصور الثانى كان فى سياسة التجارة الخارجية حيث حاولنا تثبيت كلا من القيمة الداخلية والخارجية للجنه فى نفس اللحظة بما كان له أؤخم النتائج على شروط التجارة ، والمملكة المتحدة هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى تركت شروط التجارة تعمل ضدها منذ ١٩٣٨ ولو كنا تتمتع الآن بنفس الشروط التى كانت فى عام ١٩٣٨ لكان العجز الآن فى الميزانية لا يذكر .

والقصور الثالث كان إتباع السياسة التضخمية التى رفعت الأرباح

وشددت الرقابة على الأسعار والمواد الخام وبددت المخزون وعرقلت الإنتاج وجعلت من الصعب على الصناعات الأساسية الحصول على العمال واستنزفت احتياطياتنا من النقد الأجنبي بشكل كبير . وقد نتج عن هذا بدرجة واضحة الشكوى من القيود والتراخيص والأشكال الأخرى الزائدة عن الحاجة وهذه الشكوى ترى أن التضخم يضع مثل هذا القيد على جهاز الأسعار لدرجة أنه يصبح من الضروري أن نفرض رقابة أكثر وأكثر من هذه القيود . ولحسن الحظ فقد انتهت هذه الفترة الآن .

لا يمكن لأى حكومة أن تبلغ حد السكال . لقد حدثت أخطاء عديدة أخرى فى التخطيط مثل البطء فى اتخاذ الإجراءات لزيادة إنتاجية المشروعات الخاصة ، والفشل فى إصلاح ضريبة الدخل وفرض ضريبة على رأس المال واستصدار تشريعات غير كافية للرقابة على الاحتكار ، وعدم الضمانات الكافية للصالح العام فى الصناعات المؤممة ولكن فى الوقت الحالى تعتبر هذه أقل أهمية بالمقارنة إلى الأخطاء الجسيمة الثلاث . وكون الحكومات قد ارتكبت هذه الأخطاء الثلاثة هو نتيجة طبيعية لتاريخ حزب العمال . فبالنسبة للاشتراكيين كان التخطيط فى الماضى يختص أساساً بتوزيع الدخل وتأمين الصناعة ، أى يهتم أساساً بالموضوعات التى بحثت فى الفصلين الثانى والثامن وليس بموضوعات الفصول الأخرى . وليس لدى التخطيط الاشتراكي أية مبادئ لمعالجة مشاكل النقود أو الاستثمار أو التجارة الخارجية أو القابلية

للتنقل أو المشروعات الخاصة ، ولذلك فمن الطبيعي أن تتركس
حكومة العمال جهودها بحماس لموضوعات الفصلين الثاني والثامن وأن
تتخبط عاجزة في كل أمر آخر . ولسوء حظ الحكومة ، تتأثر
مستويات معيشة العمال بدرجة كبيرة بهذه الأشياء الأخرى ، إنها تحب
أن يكون لديها أولوية أكبر من ذلك في التخطيط الاشتراكي
أى أكثر من توزيع الدخل والتأمين ، وإن إهمال حكومات العمال
لهذا دائماً (حدث نفس الشيء بالضبط في ٢٩ - ١٩٣١) . يعتبر
مأساة بالنسبة لكلا من البلد ولحكومات العمال التي تهزمها دائماً
هذه المسائل الاقتصادية التي تهملها . لقد كان من الأفضل تكريس
الوقت الذى أنفق بكل زهو وغار في السنوات ٤٥ - ١٩٤٧ في تأمين بنك
إنجلترا واللاسلكى والتلغراف والطيران المدنى والسكك الحديدية
(كلها إجراءات مرغوب فيها في حد ذاتها) في الحصول على العمال
في الصناعات الصحيحة ، أو في رسم سياسات تحافظ على احتياطياتنا
الخارجية ، ذلك أن هذا يعتبر دون شك ذو أهمية عظيمة لا تقارن
في مراتب التخطيط . وإن أعظم درس يجب أن يتعلمه المخططون
هو أن التأمين وتوزيع الدخل عبارة عن جزء صغير فقط . من المسائل
التي يجب أن تستأثر باهتمامهم وأنه عندما لا نستطيع أن نقوم بكل شيء
يجب علينا أن نضع الأشياء الأولى في المقدمة .

الملحق الأول

عن الاتحاد الاقتصادي

تناقش اليوم على نطاق واسع مسألة الاتحاد الاقتصادي بين الدول المتجاورة لسبيين :

الأول هو تسهيل اتباع سياسة التمييز ضد الولايات المتحدة الأمريكية وفائض صادراتها الانكماشى ، ومثل هذا التمييز كما رأينا مرغوب فيه جداً ، ولكن الاتحاد الاقتصادي عمل أضخم من أن يستخدم لتحقيقه - وأبسط وسيلة لهذا التمييز هو أن تتقدم الحكومات بطلب جماعى إلى الولايات المتحدة لرفع قيمة الدولار أو كحل بديل أن تحدث خفضاً جماعياً فى عملة البلاد غير الدولارية - كما يمكن تحقيق التمييز ببساطة بالموافقة على الحد من الواردات الدولارية ما أمكن ذلك ، بينما تخفض الرقابة على الواردات من المناطق غير الدولارية . والفائدة المهمة والدائمة للاتحاد الاقتصادي هى أن التخفيف من العقوبات التى تقف فى وجه التجارة توسع السوق وتنمى التخصص الدولى - ويبين خصوم الاتحاد أن ذلك ليس دائماً فى مصلحة الدول صاحبة الشأن

فشلا لنفرض أنه قبل الاتحاد كانت الدولة « أ » أو الدولة « ب »

تشتريان من الدولة « ج » سلعة معينة وأنه بعد الاتحاد بين « أ » ، ب » ، أنشئت الصناعة بنجاح في « أ » ، على حساب « ج » ، — فإذا كانت الميزات الاقتصادية الطبيعية في جانب « ج » ، بدرجة كبيرة ، فإن كلا من « أ » ، ب » ، قد تسيران إلى أسوأ بسبب تشجيعهما لإنشاء الصناعة في « أ » ، وهذا حقيقى تماماً ، ولكنه ربما لا يكون مهما جداً — ففي حالة عدم وجود الاتحاد ، فمن المحتمل ألا تقتصر تلك الصناعة على الدولة « ج » ، ولكن كلا من « أ » ، ب » ، سوف تحاولان إنشاءها في كل منهما تحت الحماية ، وبالمقارنة بهذا الموقف فإن الاتحاد الاقتصادى الذى يقصر الحماية على صناعة كبيرة في « أ » ، هو بلا شك أفضل مما نتوقع أن نحصل عليه في صناعيتين صغيرتين في « أ » ، ب » ، كلاهما محمية — وأكثر من ذلك فإن ميزات الدولة « ج » ، لا تعدو غالباً أن الدولة « ج » ، يكون لها سوق كبيرة حرة من قيود التجارة ، وإذا كان الاتحاد يفعل نفس الشيء للدولتين ، « أ » ، ب » ، فإن هذه الميزة « غير الطبيعية » تختفى — وما من شك فى أنه إذا أزيلت حواجز التجارة بين الممالك الأوربية فسوف تستفيد أوروبا كلها بدرجة عظيمة من الباعث على التخصص الذى سينتج عن ذلك .

ويجب أن نؤكد أن الفائدة الأساسية هى التخصص الأكثر — فبعض الناس مثلاً يناقشون مسألة الاتحاد على أساس أنه سوف يسمح بتعاون أكثر فى الصناعات ، ويعنون به زيادة

الاتفاقات الخاصة (الكارتل) — فمثلا كل دولة أوربية تحاول أن تكون لها صناعة السيارات الخاصة بها — ومن الواضح أن هذا يعتبر ضياعا نظراً لأن مزاي العمليات ذات الحجم الكبير في هذه الصناعة عظيمة جداً، فإذا كان التناسق يعنى تقاسم السوق بين الصناعات القومية المختلفة، ومن طريق بعض أشكال الكارتل الدولى . فإن الأثر سيكون ضاراً — أن الذى نحتاجه فى الحقيقة هو إزالة معظم هذه الصناعات القومية وفتح السوق الأوربى كله لإنتاج عدد صغير جداً من المراكز الصناعية .

وهنا تكمن الصعوبة. فمن الصعب تنفيذ الاتحاد الاقتصادى لأنه مرتبط بإزالة كثير من الصناعات القومية التى يتمسك بها الناس — دعنا نبين هذه الصعوبات بالترتيب .

فأولاً ، ماذا نعنى بالاتحاد الاقتصادى ؟ هذا التعبير يشمل درجات عديدة من التعاون لكنه كثيراً ما يستخدم بدون تحديد — والحد الأدنى المطلوب فى هذا الصدد هو أن تكون عملات الاتحاد قابلة للصرف بحرية داخلياً فيما بينها وبين بعضها دون قيد أو ترخيص — وهذا لا يتضمن فى حد ذاته الاتحاد — فقد كانت هذه هى العلاقة « العادية » بين العملات لأكثر من قرن — ولكن هذه هى الخطوة الأولى — ويبتل مفعول قرار العملات الحرة إذا أقيمت فى نفس الوقت حواجز أخرى للتجارة مثل التعريفات الجمركية أو حصص

الواردات — والحد الأدنى المطلوب هو التعهد بعدم زيادة مثل هذه الحواجز ، ويصبح للاعتماد معنى فقط إذا كانت هناك إجراءات تعمل على إزالة هذه الحواجز إما في الحال أو على مراحل تدريجية مصممة من قبل .

وعندما يسرى مفعول الاتحاد ، تنشأ في الحال مجموعتين من المشا كل أولها تلك التي تؤثر على صناعات معينة والأخرى التي تتعلق بالتجارة عموما .

فالصناعات تتأثر نظراً لأنها تفقد حمايتها أو لأن إزالة الحواجز في البلاد الأخرى يوسع من أسواقها — وكما يقول المثل الانجليزي لا يمكن أكل البيض دون كسره . كذلك لا يمكن تحقيق الزيادة في التخصص دون القضاء على بعض الصناعات القائمة . وعلى ذلك يجب أن تكون لدى الحكومات خطط معدة لتحريك الموارد خارج الصناعات التي في خطر وتوجيهها نحو تلك التي تتوسع الآن (وتشمل الخطط الخاصة بتحريك العمال المهرة من دولة لأخرى ، إذا كان ذلك من المرغوب فيه وإذا هم أرادوا الذهاب) ولكنهم يجب أن يجعلوا آذانهم صماء بالنسبة للاقتراحات الخاصة بالحماية ، وإلا فلن يظهر الاتحاد إلى عالم الوجود — ومن ناحية أخرى يجب أن يكونوا مستعدين لأن يبعدوا القيود المصطنعة أو الإعانات التي يكونون قد فرضوها — فمثلاً إذا كانت هناك حرية تجارة بين بريطانيا

وفرنسا فلا يمكن أن تفرض ضريبة رسم إنتاج على البيرة في بريطانيا دون فرنسا ، وإلا سوف ينقل منتجو البيرة البريطانيون صناعاتهم إلى فرنسا — وهذا يعنى أن جميع الدول في الاتحاد يجب أن يكون لها نفس هيكل الضرائب غير المباشرة ، وكذلك نفس إعانات الصناعة فالإتحاد ليس مجرد مسألة عملات وتعريفات جمركية .

أما أن الاتحاد يهدم بعض الصناعات فشيء مقبول نظراً لأنه يوسع الأخريات — ولكنه يفعل ذلك فقط إذا كان يشجع الصادرات تماماً كالواردات ، أى إذا لم يؤد بنسبة غير متوازية — فمثلاً إذا دخلت بريطانيا وفرنسا الاتحاد الآن فسوف يكون لبريطانيا فائض كبير من الصادرات بالنسبة لفرنسا وسوف يزول الكثير من الصناعات الفرنسية بينما يتوسع القليل جداً — والسبب في هذا هو أن أسعار فرنسا أعلى بكثير من الأسعار البريطانية — وعلى ذلك فالخطوة التالية نحو الاتحاد هي أن تجعل مستوى الأسعار للدول صاحبه الشأن في مستوى واحد وليس هذا صعباً ، فإن علينا فقط أن نجد سعر الصرف الصحيح بين العملات وأن نعين هذا السعر قبل أن يبدأ الاتحاد .

والمشكلة الكبرى حيثئذ هي المحافظة على مستويات الأسعار في مستوى واحد في المستقبل . فإن الاتحاد لا يمكن أن يستمر طويلاً إذا حاولت إحدى الدول تثبيت الأسعار والأجور مثل المملكة المتحدة ،

بينما تحاول الأخرى إحداث التضخم مثل فرنسا ، وتكون هناك ثالثة تتبع سياسة انكماشية مثل إيطاليا — ولذلك يتضمن الاتحاد الاقتصادي على الأقل اتفاق جميع الدول صاحبة الشأن على اتباع نفس السياسة فيما يختص بالنقود والأسعار والأجور والاستثمار والتوظيف ، ولما كان من الصعب إنجاز مثل هذا الاتفاق ، فالنهاية المنطقية للاتحاد الاقتصادي هي ضرورة وجود حكومة واحدة مسئولة عن هذه الأمور .

والاستثناء الذى يبرهن على هذه القاعدة هو عمل « مجمع الاسترليني » فهنا نجد مجموعة من العملات القابلة للتحويل داخليا فيما بينها بحرية ، دون اتفاق معين لاتباع سياسة اقتصادية معينة وفى الحقيقة دون تشابه حقيقى للسياسة — ولكن فى المقام الأول ، ليست الكتلة الاسترلينية اتحاد اقتصادى تام — فكل شريك حر فى اتباع الإجراءات التى تقضى جريا على حرية التحويل وهو فعلا يفعل ذلك — وهكذا فإن المزارعين البريطانيين لم تعم عليهم المنتجات الرخيصة من المستعمرات نظراً لأن المملكة المتحدة لا تسمح بدخول المنتجات بدون قيد حتى ولو كانت تلك المنتجات من دول الكتلة الاسترلينية . وأن حرية تحويل العملات تكون ذات أثر محدود إذا كانت الحركة الفعلية للسلع مقيدة — وحتى مع هذه القيود فإن وجود حرية التحويل تؤدي فى المقام الثانى إلى نشوء مشا كل تحل فقط بسبب كون الصلات السياسية

الحالية بين أعضاء المجموعة تسمح بكثير من الأخذ والعطاء — وهناك ثلاثة مشا كل بارزة في هذا الشأن — فأولا نظراً لأن الاسترليني غير قابل للتحويل ، فإن عددا كبيرا من الأعضاء يحصلون في مقابل صادراتهم فقط على أرصدة إضافية على ما لهم من الاسترليني ، بالضبط كما في حالة الاتحاد الاقتصادي مع فرنسا سوف نحصل مقابل صادراتنا على مبالغ كبيرة من الفرنكات غير القابلة للتحويل ، وفي حالة الكتلة الاسترلينية يكون الأعضاء مستعدين لأخذ الاسترليني دون شكوى بسبب عاطفتهم نحو المملكة المتحدة ، ولكن في حالة الاتحاد الاقتصادي فسوف لا نكون بمثل هذا الاستعداد لإرسال الصادرات إلى فرنسا في مقابل الحصول على فرنكات — وثانياً ، يوافق كل عضو على تجميع متحصلاته من الدولارات ، ويمكن للخزانة عن طريق التفاهم تحديد كمية الدولارات التي يمكن أن ينفقها كل عضو — فمثلا تسلم الملايو ما نحصل عليه من دولارات لمجمع الاسترليني ، كما أن المملكة المتحدة تقدم من جانبها مساعدات أساسية (متحصلة من القروض) لصالح الأعضاء الآخرين في المجموعة . وقد لا تشعر بلجيكا بنفس الكرم نحو باقي أعضاء الاتحاد الاقتصادي — وبالرغم من ذلك فمن الضروري في مثل هذا الاتحاد تجميع الإيرادات من عملات الدول غير المشتركة في الاتحاد — وإلا فكل دولة يكون لديها الدوافع على حبس سلعها عن أعضاء الاتحاد وتوجيه صادراتها ما أمكنها ذلك إلى البلاد الدولارية مثلا ، وهكذا يخيب الأمل في حرية حركة السلع المرغوبة

من الاتحاد - وثالثا، حتى في المنطقة الاسترلينية، تؤدي تحركات رأس المال من عضو لآخر إلى القلق كما أنها تراقب بحرص - وهذه الصعوبات يجب التغلب عليها في الكتلة الاسترلينية نظراً لأن الأعضاء مستعدون بسبب عضويتهم العامة في الامبراطورية لقبول بعض التضحية، بينما يبقى خارج تلك البلاد الأعضاء في الامبراطورية البريطانية التي لا يمكنها تحمل استنزاف مواردها الأجنبية إذا انضمت إليها. وفي اتحاد اقتصادي لأوروبا الغربية تكون الصعوبات حادة بدرجة أكبر، وذلك أن اقتصاديات الدول تكون أكثر تنافسا (دول الكتلة الاسترلينية أكثر تكاملاً) وعلى ذلك ستكون أكثر تحملاً في اتباعها سياسات اقتصادية مشابهة بينما أنه من الناحية الأخرى نجد أن الرغبة في الأخذ والرد التي تسهل عمل الكتلة الاسترلينية لن تكون مؤكدة بتلك الدرجة.

وفي الواقع سيكون من المستحيل عملياً إنجاز اتحاد اقتصادي في أوروبا الغربية دون الحصول على اتحاد سياسي وإيجاد حكومة مركزية مسؤولة عن الاتحاد الاقتصادي - وليس هذا استنتاجاً غريباً عندما نذكر المشاكل التي توجد لها السلطات المحلية في داخل دولة موحدة أو حكومات الدول الداخلة في اتحاد فيديرالى - فإذا كانت السلطات المحلية حرة في اتباع سياسات نقدية متعارضة فسوف تصبح الدولة في الحال في حالة تخبط - أننا نعترف، كبداً أولى للاقتصاد السياسي، بأنه إذا كانت هناك حرية تحرك الرجال والنقود والسلع

داخل دولة ما ، سواء موحدة أو اتحادية ، فحينئذ يجب أن تكون هناك حدوداً قاسية على القوى الاقتصادية للسلطات الأدنى رتبة — ونحن نطبق هذا المبدأ حتى على التزويد بالخدمات الاجتماعية . فإذا كانت منطقة ما لديها خدمات متقنة وضرائب عالية ، بينما يكون لدى الآخرين خدمات أقل وضرائب منخفضة فإن الأعمال سوف تذهب من المنطقة العالية الضرائب إلى المنطقة المنخفضة ، وهذا سيتم سواء أ كانت المناطق يوركشير ولانكشير بينسلفانيا والينوى أو إنجلترا وفرنسا وفي الحقيقة لن يعمل الاتحاد الاقتصادى طويلا فى سر إذا لم يصبح اتحاداً سياسياً ، مع نقل أهم الوظائف الاقتصادية للحكومة من الدولة إلى سلطة الاتحاد .

والآن يجب على الدول أن تتفق عامة فيما بينها صراحة على اتباع سياسات اقتصادية مماثلة وذلك شرط ضرورى للتقدم فى طريق الاتحاد — إن الاتحاد بين شعوب الحرية الاقتصادية من السهل تحقيقه ، نظراً لأن كل من الشعوب تعلم أن سلطة الاتحاد سوف تتبع نفس النوع من السياسة الاقتصادية التى كانت حكومته الوطنية سوف تتبعها — ولكن الشعب الذى يفضل التخطيط لا يستطيع أن يعيش فى نفس الاتحاد مع شعب يفضل الحرية الاقتصادية وحتى الشعوب التى تفضل التخطيط لا توافق على الاتحاد إذا لم يكن هناك تشابه تام فى أنواع التخطيط التى يفضلونها .

وأكبر عقبة في تقدم وجه المشاريع الخاصة بالاتحاد الاقتصادي في أوروبا الغربية هو الاقتصاد الفرنسي غير المخطط وغير المستقر — وطالما أن فرنسا تواصل ترك نفسها تحت رحمة التضخم فإن على جميع الدول الأخرى أن تحمي اقتصادياتها ضدها، وليس هناك أمل كبير في خفض هذه الحواجز ولكن إذا استطاعت فرنسا أن تتماسك وأن تؤسس إدارة قوية، فسوف تنهار العقبة الرئيسية في وجه أوروبا الغربية التي هجرت كلها سياسة الحرية الاقتصادية (وجميع أحزابها السياسية توافق على ذلك)، وسوف لا يكون من المستحيل (بالرغم من أن ذلك لن يكون سهلاً) الوصول إلى اتفاق على الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وحتى تسليم بعض القوى الاقتصادية الجوهرية لسلطة الاتحاد — أو من الناحية الأخرى قد تكون المساهمة في الاتحاد الاقتصادي هي ما تحتاجه فرنسا بالضبط لتضمن سياسة اقتصادية متينة .

وفي نهاية الأمر، نجد أن نجاح الاتحاد الاقتصادي يعتمد على مدى قوة الرغبة في الاتحاد السياسي — وأن الصعوبات جسيمة جداً ولكن حالما يتبين أن استمرار الديمقراطية في أوروبا الغربية على الدول التي ترى أن قوتها العسكرية والسياسية تكمن في الوحدة، فإن العقبات الاقتصادية سوف تكون حينئذ قليلة الأهمية .

الملحق الثاني

عن التخطيط في الدول المختلفة

إن التخطيط أكثر ضرورة وفي نفس الوقت أكثر صعوبة في تنفيذه في الدول المتخلفة عنه في الدول المتقدمة .

ففي المقام الأول يتطلب التخطيط إدارة قوية ذات كفاية وليست فاسدة — إنه يجب أن يكون التخطيط قوياً بدرجة تكفل له تنفيذ إجراءاته مثل جباية الضرائب من الفلاحين أو فرض نظام البطاقات دون قيام أسواق سوداء ، تلك الإجراءات التي عجزت حتى الدول العريقة مثل فرنسا عن تنفيذها تماماً — ويجب أن يكون لها صفة إدارية ذات كفاية تضم أشخاصاً مدربين قادرين على تفهم المشاكل الكبيرة التي ينظرون فيها ويستطيعون البت بكفاءة وسرعة . كما يجب أن يكون خالياً من أى نوع من الفساد — والسبب في ذلك أنه بينما يتحمل الناس كثيراً من قيود الحكومة التي يعتقدون أنها تعمل بعدالة وللصالح العام فحسب (مهما أخطأت) دون اعتبار لشخص ما ، فإنهم إن عاجلاً أو آجلاً سيقاومون بشدة تلك الإجراءات التي تدار بفساد مهما كانت تلك الإجراءات في حد ذاتها مقبولة .

ولا توجد الآن في أية دولة متخلفة إدارة ذات كفاية لم يتطرق

إليها الفساد في حالة عدم وجود مثل هذه الإدارة فإنه يكون من الأفضل أن تتبع مثل تلك الحكومة سياسة الحرية الاقتصادية بدلا من ادعائها بالتخطيط — وقد كان ذلك في الحقيقة السبب الرئيسي للدعوة للحرية الاقتصادية التي نادى بها كتاب القرن الثامن عشر، الذين رأوا الفوضى التي أحدثتها الحكومات الفاسدة الضعيفة عديمة الكفاية وعملوا نتيجة لذلك على قصر نشاط الحكومات في أضيق الحدود العملية الممكنة حتى يقللوا من الأضرار التي تحدثها إلى أدنى حد ممكن وكان الاتجاه البديل هو اتجاه لينين الذي تحقق تماما من استحالة استخدام جهاز حكومي متخلف من أجل التخطيط، ولذلك عمل على أن يخلق في حزبه الشيوعي جهازاً منظماً وعلى درجة عالية من المرونة يستطيع أن يعتمد عليه في تنفيذ تعليماته — ويمكننا على الأقل أن نقول إن الهدف الأول للمخططين يجب أن يكون خلق جهاز إداري يستطيع أن يقوم بأعمال التخطيط، وتدريب الشبان تدريباً نظرياً وفي أعمال الإدارة مع القضاء دون شفقة أو رحمة على الفاسدين وعديمي الكفاية. وثانياً يجب ألا تحمل أية إدارة بأعمال عديدة أو دقيقة أكثر مما تستطيع القيام بها — فكمية وأشكال التخطيط يجب أن تقتصر تماماً على حدود طاقة هذا الجهاز.

ولدى حكومات البلاد المتخلفة مسائل بسيطة يمكنها القيام بها لكي تنفي بالمهام العادية للحكومات لمدة طويلة قبل أن تصل إلى مهام

معقدة - فالمرافق العامة تكون عادة في حالة يرثى لها - فالطرق والمواصلات يجب أن تخطط ، كما يجب التحكم في مياه الأنهار لوضع حد للفيضانات والاستفادة من الأنهار في الري وتوليد القوى الكهربائية ، كما يجب حفظ احتياطات من المياه ومد الأنابيب إلى الأماكن التي يمكن الوصول إليها دون مشقة كبيرة كما يلزم عمل الإجراءات الأولية للصحة العامة وتخفيف المستنقعات ومقاومة الأوبئة والتنظيم الصحي وإنشاء الخدمات الصحية العامة . كذلك الاهتمام بالغابات والمدارس والأبحاث الجيولوجية والمستشفيات ودور القضاء والبوليس ، وما إليها من المسائل المعروفة للجميع - فسكان المدن في أوربا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية يعتبرون الشبكة الواسعة من الخدمات الحكومية مسألة مسلم بها ، وهذه الشبكة غير موجودة أو غير كافية بدرجة كبيرة في الدول المتخلفة ، ومن المعترف به أن الواجب الأول للحكومات هو العمل على توفيرها .

ولكن الصعوبة التي تواجه هذه الحكومات هي أنها لا تستطيع أن تتوسع في خدماتها إذا لم تكن قادرة على جمع الأموال لمواجهة هذه الخدمات ، وهي لا تستطيع أن تحصل على جميع الأموال التي تحتاجها نظراً لأن شعوبها فقيرة جداً - ولذلك نجد أنها مسوقة إلى الاهتمام باتخاذ الإجراءات لزيادة الدخل القومي . وهذا هو المعنى الذي يكون فيه التخطيط أكثر ضرورة في الدول المتخلفة .

ففي الدول المتقدمة يزداد الدخل القومي بمعدل ثابت من حقبة لأخرى حتى ولو لم تتدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية - ولكن في كثير من الدول المتخلفة نجد أن هناك إما ركود أو تقهقر - ومن الطبيعي أن تنساق الحكومة التقدمية إلى بحث الخطط التي قد تقوم بها لكي تحقق التقدم الاقتصادي . ويكون أساس المشكلة عادة نظام الزراعة المتخلف . ونقص المعرفة الفنية ووجود المعدات الضعيفة الأولية والتسويق الذي تنقصه الكفاية وقيام نظام غير مكفول للملكية وصغر حجم العمليات وعدم اقتصاديتها ويكون هناك عادة وفي أغلب الأحيان أيضا كبتاظر لسكان الريف . وهناك وسائل إصلاح معروفة منها التوسع في الخدمات الزراعية والتعاون والأشكال الأخرى للائتمان والتشريعات الخاصة بحماية وضمان المستأجرين - ولكنها لا تستطيع أن تشق طريقها قليلا إلى الأمام إذا لم توقظ اهتمام وحماس المزارعين وتحافظ عليه - فحالما يرغب المزارعون في التقدم فمن الممكن التغلب على جميع الصعاب تقريبا ، أما إذا كانوا فاقدي الشعور والحس وغير مكترئين فلا يمكن أن يعمل إلا الشيء القليل - إن العمل الأول للحكومات التقدمية في مجال الزراعة هو إذكاء حماس شعوبها فيما يختص بالمعرفة الجديدة ووسائل الحياة الجديدة . وكيفية إيقاظ هذا الحماس والمحافظة عليه هي المهمة الأولى في التعليم الواسع النطاق - ومن الناحية السياسية أيضا نجد أن هذا هو العمل الأول للحكومات الشعبية الجديدة . ونظرا لأن الحكومات الشعبية الجديدة فقط هي التي تستطيع أن تذكر هذا

الحماس فإننا نجد أن الدول التي توفرت لها مثل هذه الحكومات فقط هي التي حققت تقدماً أساسياً في الزراعة بين الشعوب المتخلفة في السنوات الثلاثين الأخيرة .

وأكبر المشاكل الزراعية صعوبة هي مشكلة صغر حجم الملكيات في الدول الريفية التي تكون عادة خمسة أفدنة أو أقل . فمثل هذه الدول عليها أن تمر بثورة زراعية توجد عند نهايتها بعض أشكال الزراعة الكبيرة الحجم ، سواء كان ذلك المزرعة الرأسمالية أو المزرعة الجماعية أو مزرعة الدولة أو مجرد مزرعة العائلة التي تستغل مساحات كبيرة مستعينة في ذلك بالآلات وليس بالاجراء من العمال وفي الماضي كانت الثورة الزراعية تنسم بالعنف ، حتى في إنجلترا نفسها ، ويكون ذلك العنف مستترا خلف أوضاع برلمانية . ولم تنأ كد بعد مما إذا كانت الحكومات الشعبية يمكنها استثارة حماسة كافية لتنفيذ برامج تعليمها العام لإحداث هذه الثورات في المستقبل برضاء الشعب . والدلائل حتى الآن لا تشجع على مثل هذا الرأي - فالثورات الشعبية قد أدت إلى نتائج عكسية - إذ أدت إلى تقسيم الملكيات الكبيرة إلى ممتلكات صغيرة غير اقتصادية لا تتعدى أحياناً خمسة أفدنة . مما يكون له آثاره الضارة على الإنتاجية - إنه لا زال علينا أن نضع الأساليب التي تقترن فيها الديمقراطية السياسية مع الزراعة الواسعة النطاق .

إن الزراعة الكبيرة الحجم تتطلب عادة أناس أقل لكل فدان

من الممتلكات الصغيرة ، ولذلك فحينما يكون الريف مكتظاً بالسكان ولا تكون هناك أراض جديدة كافية قابلة للاصلاح عن طريق الصرف أو الري ، فمن غير المرغوب فيه القيام بثورة زراعية دون إيجاد فرص جديدة للتوظيف خارج ميدان الزراعة - إن الثورة الزراعية والثورة الصناعية غالباً ما تسيران جنباً إلى جنب . فالأولى تحرر العامل الذى تسجبه الثانية من الأرض ، وعلى ذلك فحكومات الدول المتخلفة عليها أن تضع فى برامجها الزراعية مشروعات خاصة بالتصنيع .

وطالما أن المشكلة خاصة بالبطالة المقنعة ، فيقترح أحياناً (كما هو الحال فى خطة بومباى للهند) إمكان حلها ، كما فى حالة البطالة فى الدول الصناعية ، بكل بساطة عن طريق زيادة كمية النقود - ولكن المسألة ليست كذلك - لنفرض أن الحكومات بدأت بإنشاء طرق وخلقت النقود لدفع الأجور والمرتببات - ففي المقام الأول نجد أن الميل للاستيراد يكون عالياً جداً ، وكثير من هذه النقود يذهب إلى الخارج لاستيراد الغذاء والملبس والدراجات وما شابهها - وحينئذ يكون هناك ضغط على ميزان المدفوعات إذا لم تحدث زيادة مناظرة فى الصادرات - ولكن هذا ليس سهلاً كما أنه لا يمكن تحقيقه بتخفيض قيمة العملة - فإذا تحقق ذلك ، فإن كمية السلع فى السوق الداخلى سوف تنخفض بدرجة مماثلة - والواردات الإضافية ستذهب إلى

متسلمى الدخول الجديدة ولكن متسلمى الدخول القديمة عليهم
الآن أن يسلموا جزءاً من الناتج القديم لنفس هؤلاء الناس وكذلك
جزءاً من أجل الصادر ، وهكذا يخلق التضخم محلياً — وحينئذ يكون
الموقف بالضبط كما لو أن الحكومة فرضت الرقابة على الواردات
ولم تسمح للنقود الجديدة لأن تنفق في الخارج — وهذا عملياً هو
ما يتعين عليها أن تفعله ، فالرقابة على الصرف هي أولى الأشياء التي
يجب على المخططون أن يقوموا بها في البلاد المتخلفة نظراً لأنهم غير
قادرين على التوسع في صادراتهم بدرجة كافية نظراً لميلهم العالى
للاستيراد .

ولكن الرقابة على الصرف لا تحل المشكلة ، ذلك أن النقود
الجديدة تتداول حينئذ في الداخل وترتفع الأسعار إلى أعلى — وفي
الدولة الصناعية نجد أن ذلك سوف يجعل رجال الأعمال يطلبون
العمال فيزداد الإنتاج بسرعة — ولكن في دولة زراعية يبدأ
المزارعون باستهلاك قدر أكبر من انتاجهم عندما ترتفع الأسعار
وهكذا تنخفض الكمية المتوفرة للبلد وترتفع الأسعار بدرجة أكبر
ثم يذهبون بعد ذلك إلى المدن بنقودهم الإضافية لشراء السلع المستوردة
وعندما يجدون أن هناك قصوراً في عرضها (نظراً لأن تداول النقود
الجديدة أدى إلى زيادة الطلب ولكنه لم يزد من العرض) فقد
يعودون إلى قراهم ويقتلون من مزروعاتهم — وهذا مثلاً هو ما حدث

في روسيا حتى الوقت الذي أصبحت فيها الزراعة جماعية ، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في أن الحكومة كانت شديدة الرغبة في إخضاع المزارع لرقابتها — ففي دولة صناعية تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى زيادة العمالة والإنتاج ، ولكن في دولة زراعية ، حتى عندما تكون هناك بطالة سواء أكانت صريحة أم مقنعة ، فإن زيادة كمية النقود لا تؤدي غالبا إلى خفض الإنتاج .

وعليه فإذا حاولت حكومات الدول المتخلفة تمويل استثماراتها عن طريق خلق النقود فإنها تسبب التضخم — فالاستثمار يجب أن يمول إما عن طريق الضرائب أو بالاقتراض — وفي الدول المتخلفة جداً نجد أن كل زيادة إضافية في الدخل تكاد تنفق كلها على الاستيراد . وحتى الاقتراض المحلي لا يستطيع تمويل الاستثمار إلا إذا كان الممولون للإقراض يسحبون من أرصدة أجنبية أو يقللون من احتياجاتهم للاستيراد إلى الدرجة التي تشجع ميل المستهلك إليه .

وينتج عما تقدم أيضا أننا نحتاج إلى خطوات أكثر إيجابية من مجرد خلق النقود إذا أريد استيعاب البطالة في المشروعات الإنتاجية ففي الدول الصناعية هناك رجال أعمال متحفزون للاستجابة لتوقعات زيادة الأرباح وذلك بإقامة مشروعات صناعية جديدة وتشغيل العمال — ولكن في دولة زراعية نجد أن فن إدارة المشروعات والخبرة قاصرين على الزراعة والتجارة — وزيادة على ذلك نجد أنه

بسبب أن الوفورات الخارجية كبيرة في الإنتاج الصناعي فقلما تكون المصانع الصغيرة المنعزلة ذات فائده - ولن يستطيع رجال الأعمال تأسيس المصانع بسهولة في مناطق جديدة ، عند ما يكون لهم الخيار في تأسيسها في المناطق القديمة المزودة جيداً بالقوى الرخيصة الموصلة إليها . وبعمال صناعيين مدربين وبأقسام للاستعلامات وبجميع اللوازم الأخرى لمنطقة صناعية متقدمة .

وفي هذه الأيام إذا رغب شخص في إقامة صناعات ثانوية ، فإنه يجب أن يفعل ذلك على مقياس كبير ، ويقوم عن عمد بخلق التسهيلات الشائعة الاستخدام في المصانع والتي لا يمكن التزود بها رخيصة على نطاق صغير - وهذا هو السبب في أن المستعمرات الصناعية التي تمولها الحكومة هي الآن الوسيلة الفنية لتنمية المناطق الكاسدة وهذا هو السبب أيضاً في أنه حالما تبدأ حالة منطقة ما في التدهور ، فإن هذا التدهور يكون تراكمياً (بمعنى أنه يتجمع بالتدريج) وإذا ما بدأت مرة في التوسع فإنها تميل أيضاً إلى التوسع تراكمياً أيضاً - وترغب معظم الدول في تشجيع التصنيع فيها ولو كجزء من برنامجها الزراعي ، فيجب على تلك الدول كحد أدنى لبدء هذا العمل أن تقيم مستعمرات صناعية وأن توجد الدوافع لدى رجال الأعمال الصناعيين لكي ينشطوا في تلك المناطق .

إن رأس المال الأجنبي لا يمكن تجنبه ، حتى إذا قررت الحكومة

إقامة وإدارة المشروعات بنفسها فالآلات يجب أن تأتي من الخارج كما أن العمال الذين سيقومون ببناء المصانع والطرق ومساكن عمال المصانع وهكذا ، سوف يحتاجون إلى إنفاق جزء كبير على السلع المستوردة - ويمكن إيجاد بعض النقد الأجنبي باستخدام رقابة حازمة على الصرف للحد من جميع الواردات السكّالية . وحتى التوفير في الضروريات ، واستخدام ما يتوفر من ذلك في شراء الآلات (يجب أن تكون هناك ضرائب واقتراض مناظر لاستيعاب الدخول التي تحولت إلى السوق الداخلي لكي تمنع التضخم) ولكن الدول المتخلفة تكون عادة فقيرة جداً لدرجة أنها لا تكون قادرة على إيجاد كثير من رأس المال ببساطة عن طريق خفض الكالليات فإن هي أرادت أن تصنع أساساً فعليها إما أن تحدد بقسوة من استهلاك الضروريات أو تقتصر من الخارج - إن ديكتاتوراً عديم الشفقة يستطيع الحد من الاستهلاك إلى المدى المرغوب فيه ، ولكن الديمقراطية عليها دائماً أن تعتمد لدرجة كبيرة على رأس المال الخارجي في أولى مراحلها الخاصة بالتنمية .

وأسرع طريقة لتخفيف الضغط على الصرف الأجنبي وخفض الاعتماد على الاقتراض الخارجي ، هي القيام بتخطيط الاستثمار الجديد بطريقة ما تجعل من الممكن الحصول على نتائجه بسرعة بحيث يزيد الصادرات أو يمكن إحلاله محل الواردات . وصناعات التصدير

يكون لها المرتبة الأولى في الأولوية وبعدها يأتي الغذاء — وفي معظم الدول المختلفة نجد أن الناتج منخفض جزئياً بسبب أن الناس يعانون من سوء التغذية ومستواها المنخفض — والاستثمارات التي تزيد من الغذاء مثل الأري أو استصلاح الأراضي، أو زيادة التسميد أو حيوانات المزرعة كلها على درجة عظيمة من الأهمية، وعلى الأخص إذا كانت تدر ناتجها بسرعة. وهناك أيضاً ميل كبير لاستيراد الغذاء ولذلك نجد أن مثل هذه الاستثمارات تخفض بسرعة من القيود على الاحتياطات الأجنبية. وبعد ذلك هناك صناعات الملابس ومواد البناء التي يوجد ميل عال لاستيرادها. فالنسيج والحياكة وعمل الملابس والأحذية هي عمليات صناعية بسيطة، وهي دائماً بين أولى الصناعات التي يجب تنميتها — وتعتمد مواد البناء على وجود أراض وغابات محلية مناسبة. ولذلك فحينما تكون متوفرة فإنه يجب العمل على استغلالها بسرعة.

والآن نجد أن الصناعة لا يمكن أن تفتش إذا لم تكن هناك موارد صناعية في المنطقة — وعلى الأخص إذا لم يكن هناك مورد للقوة المحركة — ومهما يكن من ازدحام المنطقة، فإنه إذا لم يكن لديها موارد صناعية فيجب عليها أن تبحث عن موارد أخرى للتوظيف. كصناعة السباحة مثلاً وصناعة الأفلام — وإذا فشلت، فعليها أن تبحث عن التوظيف في الأراضي الأخرى التي تسمح

بالهجرة إليها وتعتمد الصناعة أيضاً على سوق داخلي ذو حجم كبير. وهناك مناطق عديدة مزدهرة جداً، ولكنها بالرغم من ذلك يعتبر شعبها إجمالاً صغير جداً لدرجة أنه لا يستطيع أن يقوم بالصناعة ويدعمها. إن العالم سوف يدخل في حالة من الفوضى إذا قامت كل وحدة سياسية صغيرة متخلفة بمباشرة التصنيع. وعلاج معظم هذه الوحدات هو الاتحاد الاقتصادي والسياسي الذي يمكنه عن طريق توسيع السوق أن يزيد التخصص ويجعل من الممكن تنميتها اقتصادياً.

وهناك أيضاً دول متخلفة مشكلتها ليست في وفرة السكان وإنما في قلتهم وقد يكون المثل التقليدي لذلك هو مستعمرة روديسيا الشمالية التي نجد سكانها البالغ عددهم مليون ونصف نسمة منتشرين في مساحة قدرها ثلاثة أمثال حجم بريطانيا العظمى — ففي مثل تلك البلاد نجد أن المشكلة أبعد من أن تكون رعاية الموارد. فبناء الطرق والمدارس وأعمال المياه والسلع الرأسمالية الأخرى في جميع أنحاء الدولة يكون ذو كلفة كبيرة جداً. فيجب البدء في مناطق صغيرة وتشجيع السكان على التركيز فيها، على أن يتحركوا خارجها فقط عند ما تزيد أعدادهم — إن مسألة تخطيط مواقع إقامة جديدة منظمة مشكلة قديمة قدم الزمن، وهي مسألة استحدثت فيها وسائل فنية جديدة في الأزمنة الحديثة وعلى الأخص ما قام به الهولنديون فيما كانت تسمى سابقاً جزر الهند الشرقية (أندونيسيا حالياً) والمشاكل

هنا تختلف تماما عن تلك الموجودة في المناطق المتخلفة المكتظة بالسكان .

ومن هذا يمكن أن نرى أن التخطيط في البلاد المتخلفة يفرض على الحكومات مهام أكبر من تلك التي يفرضها التخطيط على الدول المتقدمة — فالحكومة عليها أن تتولى أعمال كثيرة ، تلك الأعمال التي يمكن أن تترك للمنظمين في الدول المتقدمة . فعليها أن تخلق المراكز الصناعية وأن تقوم بشورة زراعية وأن تراقب الصرف الأجنبي بكل شدة وصرامة ، وبالإضافة إلى ذلك أن تمهد الطريق لسلسلة عظيمة من الخدمات العامة والتشريعات الاقتصادية العادية وكل هذا يحدث عن طريق أداة حكومية تكون عادة أقل في كفايتها من تلك الموجودة في الدول المتقدمة . إذن لماذا تكون الدول المتخلفة أكثر استعداداً للقيام بالتخطيط ؟؟ السبب في ذلك واضح وهو أن حاجتها إليه أكبر بكثير وأن ذلك هو الذي يساعدها على القيام بالتخطيط بالرغم من الخطأ وعدم الكفاية — وعلى ذلك فإذا كان الناس من جانبهم لديهم الروح القومية ومدركين لتخلفهم وحريصين على التقدم فإنهم سوف يكونون مستعدين لتحمل الصعاب والتجاوز عن كثير من الأخطاء . ذلك أنهم يوجهون أنفسهم بحماس نحو العمل الخالص لبعث بلادهم بعثاً جديداً . إن الحماس الشعبي هو عبارة عن العامل المسهل لحركة التخطيط وفي نفس الوقت هو وقود التقدم الاقتصادي . أي هو

عبارة عن القوة الديناميكية التي تجعل كل شيء ممكن تقريباً ولقد شعرنا في المملكة المتحدة بذلك أثناء الحرب ونستطيع أن نفهم مطلب روسيا في العقد الرابع من القرن العشرين أو مطالب يوغوسلافيا اليوم الخاصة بإيقاظ. ودفع هذا الحماس الديناميكي وذلك لكي تتغلب به على كل شيء وحتى أكثر الدول تخلفاً تستطيع أن تتقدم بسرعة إذا عرفت حكوماتها كيف توظف هذه القوة الديناميكية .

محتويات الكتاب

صفحة

١٦	الفصل الأول — أهداف التخطيط
٥٨	، الثاني — أنصبة عادلة للجميع
٧٦	، الثالث — النقود
٩٥	، الرابع — الاستثمار
١١٢	، الخامس — التجارة الخارجية
١٣٦	، السادس — القابلية للتنقل
١٥٨	، السابع — الرقابة الاجتماعية على الأعمال
١٧٩	، الثامن — التأمين
١٩٢	، التاسع — كيفية التخطيط

* * *

الملاحق

٢٠٦	الملحق الأول — عن الاتحاد الاقتصادي
٢١٦	، الثاني — عن التخطيط في الدول المتخلفة

ملاحظة

لكل كتاب رقمان : الأول ، الرقم الأول العام ، ويدل رقم الكتاب في السلسلة وهو مكتوب على الصفحات الأولى ، وعلى كعب الكتاب ، بين اسم الكتاب واسم المؤلف .

والثاني : الرقم الخاص - ويدل على رقم الكتاب من حيث الموضوع وهو مكتوب على الغلاف عند أسفل الكعب .

صدر من كتب العلوم الإنسانية في مجموعة الألف كتاب

(اجتماع ، اقتصاد ، تربية ، علم نفس ، تاريخ و تراجم ، جغرافيا)
(رحلات : دين ، سياسة ، فلسفة ، قانون ، معارف عامة)

- | | |
|-------------------------------------|----------------------------|
| ١ - حضارة الإسلام | تأليف جوستاف جرونباوم |
| ٢ - اتجاهات الفلسفة المعاصرة | د. إميل برهية |
| ٣ - البوليس والكشف عن الجريمة اليوم | د. ريجنالد موريش |
| ٤ - سكتلنديارد | د. سير هارولد سكوت |
| ٥ - فلسفة الخير | د. لويس ديكنسن |
| ٦ - حركات الشباب الاجتماعية | د. الصاغ الدكتور محمد فتحى |
| ٧ - بلاد ما بين النهرين | د. ل. ديلا بورت |
| ٨ - بسمرك | د. إميل لدفيج |
| ٩ - آثار حضارة الفراعنة | د. الأستاذ محرم كمال |
| ١٠ - الحياة الناجحة | د. أوستاس تشسر |
| ١١ - كيف تقرأ الجريمة | د. إدجار ديل |
| ١٢ - الحياة اليومية في مصر القديمة | د. ألن شورتر |
| ١٣ - الديانات في إفريقيا | د. ه. ديشان |

- ١٤ - الطفل من الخامسة إلى العاشرة تأليف أرنولد جزل
- ١٥ - علم نفسك الاقتصاد د إيفلين توماس
- ١٦ - تاريخ العالم من ١٩١٤ - ١٩٥٠ د دافيد تومسون
- ١٧ - نحو مجتمع أفضل د روتز اندرسل
- ١٨ - الأحلام والجنس د فرويد
- ١٩ - تاريخ طابع البريد د يوجان فاييه
- ٢٠ - تاريخ الجيوش د جورج كاستلان
- ٢١ - صحوة أفريقيا د بازيل دافيدس
- ٢٢ - الجريمة د جوورج فيل
- ٢٣ - الحرب بين الماضي والحاضر } د الأميرالاي محمد
د عبد الفتاح إبراهيم
- ٢٤ - الانقلاب الصناعى فى انجلترا د ت . س . اشن
- ٢٥ - الحضارة العربية د ى . هيل
- ٢٦ - مدخل إلى علم الآثار د السير ليونارد وولى
- ٢٧ - الجغرافيا والسادة العالمية د جيمس فيرجريف
- ٢٨ - الرحالة العرب د الدكتور نقولا زيادة
- ٢٩ - نفسية المجتمع د جنزبرج
- ٣٠ - طبقات المجتمع د أندريه جوسان

- ٣١ — بذور الشر
تأليف إيفان هنتر
- ٣٢ — فجر الضمير
د برستيد
- ٣٣ — قصة التجارة الدولية
د فيليس دين
- ٣٤ — السلام العالمى فى العصر الذرى
د اسكندوهاو و برتراند رسل
- ٣٥ — تاريخ الصحافة
د أميل بوفان
- ٣٦ — الاستعمار فى الخليج الفارسى
د الدكتور صلاح العقاد
- ٣٧ — علم الاجتماع
د موريس جينزبرج
- ٣٨ — الصحافة فى العالم
د ب . ديوانيه
- ٣٩ — النجاح
د لورد بيفر بروك
- ٤٠ — سبل الحرية
د برتراند رسل
- ٤١ — فجر الضمير
د برستيد
- ٤٢ — الجنس البشرى فى معرض الأحياء
د الدكتور أحمد البطراوى
- ٤٣ — الدولة
د جاك دوه دونيه دى فابر
- ٤٤ — ستة من علماء الطبيعة
د جون والن
- ٤٥ — القلب
د آدموندو دى امتشس
- ٤٦ — أصول التخطيط الاقتصادى
د وليم آرثر لويس

مطبوعات دار نهضة مصر في مشروع الألف كتاب

علوم

قصة الطقس — طبيعيات والجو ظواهره

الكشف والفتح في الميدان العلمي

الشمس (قصتها من البداية إلى النهاية)

التقاويم — شخصية الحيوان —

الانقلاب الصناعي في إنجلترا

الحياة الناجحة — في طلب التوابل

مرشد الآباء والأمهات

دراسات في المغرب والأندلس

الجنس البشري في معرض الأحياء

الدولة

سنة من علماء الطبيعة — القلب — أصول التخطيط الاقتصادي

مختارات من القصص الانجليزية القصيرة

مسرحة الاشباه

مسرحة الشعلة

رحلة العمر

قصة أنطوانيت

الاشغال اليدوية

التصوير الشمسي

العلوم في الحياة اليومية

اشغال التجارة المنزلية — تجارب كيميائية بسيطة

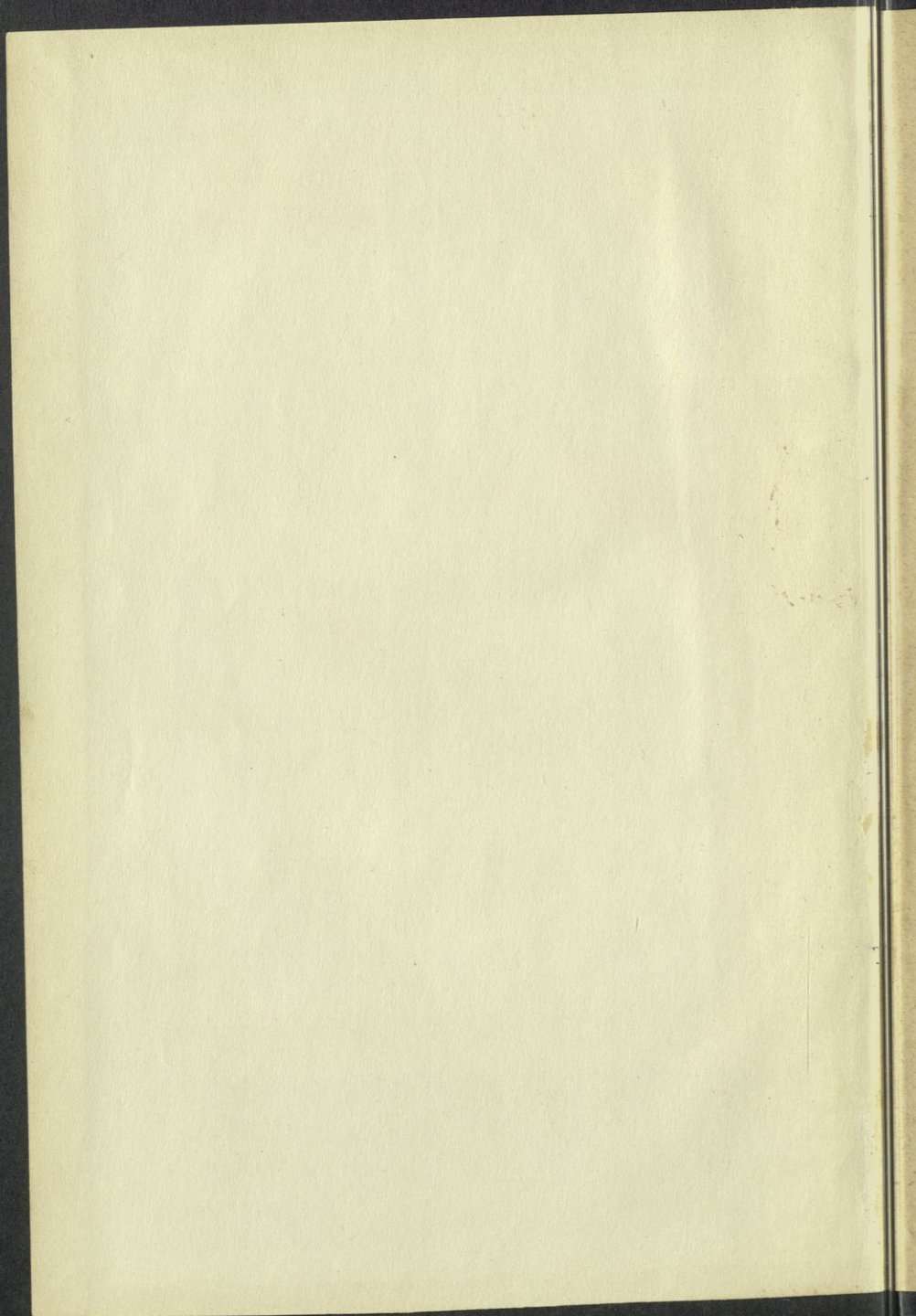
عمل السجاد — هواية جمع طوابع البريد

علوم انسانية

أدب

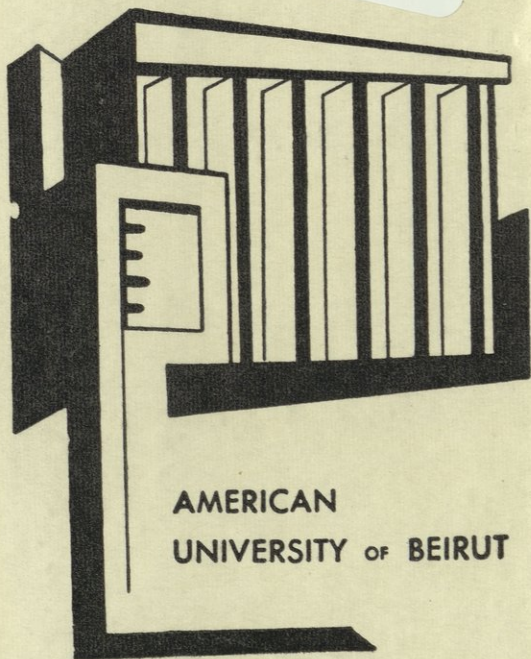
فنون

طَبَقَةُ مَخْضَرٍ وَصَرٍ
الْفَجَالَةِ. الْقَامَةِ



DATE DUE





AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

338.91
L67 **PA**